

الخداع الإعلامي

الرأى العام : جسد مـارد وعقل طفـل

دكتــــور

سعيد اللاونــــدي

مكتبة جزيرة الورد

الخداع الإعلامى

الرأى العام: جسد مارد وعقل طفل!

د. سعيد اللاوندى



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : الخداع الإعلامى

المؤلف : د. سعيد اللاوندى

رقم الإيداع : 2015/20454

الطبعة الأولى ٢٠١٥

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

إهـــداء

إلى طه حسين عميد الأدب العربى الذى قال:

"إلى الـذين لا يعملـون.. ويـضيرهم كـثيراً أن يعمـل الآخرون"

د. سعيد اللاوندى


sharif mahmoud

مقدمة

.. من طلب الحقيقة من الألفاظ هلك!.. هذه العبارة التي أطلقها يوماً الإمام أبو حامد الغزالي (حجة الإسلام في عصره) تكاد تصور -للأسف الشديد- واقعنا العربي الذي يعيش حالة من الكسل الفكري غير مسبوقة في تاريخه، فهو من ناحية ينقل نقلاً حرفياً المصطلحات الفكرية والكلامية دون إعمال للفكر أو التمحيص بحيث أصبح ضحية لهذه المصطلحات المشبَّعة بدلالات خطيرة باتجاه الكذب، وتزييف الواقع وتزوير الحقائق. فتجعل الحق باطلاً، والباطل حقا!.. ومن ناحية أخرى لم يحاول قط إدخال مصطلح عربي واحد إلى لغة "الآخر" سواء كان غربيا أو عبريا، واكتفينا بابتلاع المدسوسات في إعلامنا (وخطابنا الإعلامي على وجه الخصوص) بحيث أصبح عسيراً التمييز بين صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية، والصحف العربية.. فالمصطلحات المستخدمة فيها جميعا أصبحت (واحدة) والمدلولات الموحية بها تكاد تكون متشابهة وهو ما يجعلنا نصرّ بأننا خسرنا -ولا نزال- نخسر معركتنا الإعلامية مع إسرائيل والغرب بشكل عام..

وليس من شك في أن الغرب يعرف جيداً خطورة الدور الذي يقوم به الإعلام (مقروءاً ومسموعاً ومرئياً) في فرض رؤاه، وقيّمه على الآخر، ولعل هذا ما كانت تعنيه مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عندما قالت ذات مرة: إن شبكة C.N.N الأمريكية هي العضو السادس دائم العضوية في مجلس الأمن! والمحقق أن هذه السيدة لم تكن تعبث، كما لم تكن تلقى الكلام على عواهنه، وإنما كانت تدرك أن لوسائل (الميديا) من النفوذ والتأثير ما يفوق التصور.

.. والإنصاف يقضي بأن نعترف بأن هناك عشرات من الكلمات والأسماء والمصطلحات والأوصاف في العبرية والغربية قد تسللت إلى إعلامنا العربي سواء عن طريق استعارتها من الإعلام الصهيوني مباشرة أو نقلها نقلاً حرفياً (أعمى) عن الإعلام الغربي- الحاضن الرئيسي للإعلام الصهيوني.. ولاشك أن خلط المعاني وتشويه المصطلح يؤدي -إلى جانب نشره بين الناس- إلى خلط سياسي وتزوير

تاريخي.. وبالمجمل يؤدي إلى غزو ثقافتنا ولغتنا الأم وتشويه أهدافنا وقوميتنا ولغتنا ودينا..

ويمكن القول إن وكالات الأنباء الغربية الكبرى تقوم -عن عمد مع سبق الإصرار- بإغراق الإعلام العربي بأخبار يتم اختيارها وصياغة مفرداتها وفقاً لمعايير اجتماعية وسياسية لا تراعي مصالح المجتمعات الموجهة إليها أو أولوياتها. ولكنها تحاول تمرير العبارات والمصطلحات ذات المضامين الفكرية والسياسية التي تراعي في الدرجة الأولى مصالح القوى والجهات الدولية التي تعمل على تدجين واحتواء الوطن العربي ثقافيا وسياسيا. ولعل أهم مؤشر على نجاح ذلك -للأسف- هو إقبالنا على استخدام هذه العبارات والمصطلحات وكأنها نابعة من ذاتنا، ومُعبّرة عن أفكارنا ومُترجمة لثقافتنا.. مع أن هذا ليس صحيحا بالجملة، لكن ما حيلتنا وإعلامنا العربي اعتاد -منذ بدايته- على أن يعيش عالة على الإعلام الخارجي؟!.. والحق أننا لكي نفهم أبعاد هذه الحرب -حرب المصطلحات والأفكار- التي انتصر فيها (الآخر) بامتياز، لابد أن نتوقف أمام أمر ينطلق منه الإعلام الغربي عن وعي وبصيرة وهو أن الرأي العام -هذا البحر الهادر من الكتل البشرية يمكن التحكم فيه وتشكيل توجهاته وصبّه في قوالب مُعدة سلفا كقوالب الشيكولاته... ويمكن تصنيعه بمواصفات مُحددة كحال أي سلعة قبل عرضها في الأسواق.. وهناك تقنيات شتى يبرع في استجدائها واستئناسها رجال السياسة في العالم بحيث تضمن لهم (رأياً عاما) سلساً ومُطيعاً وجاهزا لتصديق كل ما يُقال من أكاذيب وترهات وأضاليل وكم كان صائباً وزير خارجية ألمانيا الأسبق (يوشكا فيشر) عندما قال في صحوة ضمير نادرة: "عندما سنعرف الحقيقة يوماً -سوف نندهش كثيرا أنها أشد قسوة مما يمكننا تخيّله".. والحقيقة التي كان يعنيها يوشكا فيشر هنا هي حقيقة غزو أمريكا للعراق في عام ٢٠٠٣.

د. سعيد اللاوندى

الفصل الأول

تبعية الإعلام العربى

- تزيف الحقائق والجوسسة.
- اليهود والعالم والفلوس.
- لسنا عبيدا للإعلام الأمريكى.
- التلاعب بالعقول عبر المصطلحات.



تزييف الحقائق والجوسسة :

...أيا كان الأمر، فالثابت أن القائمين على الإعلام الغربي يعرفون جيداً أن الرأي العام -على ضخامته- وعظيم تأثيره إلا أنه يكاد يكون طفلاً ساذجاً يمكن التغرير به، وتضليله على أيدي شركات كبرى تتخصص في هذا الشيء (لا في غيره) وها هو كتاب شهير بعنوان: أسلحة التضليل الشامل لمؤلفيه شيلدون رامبتون، وجون ستوبر يذكر أن هناك شركات للعلاقات العامة وظيفتها أن نبيع الوهم للمواطنين.. وبعضها تربطها عقود بأجهزة المخابرات الأمريكية تخوّل لها حق توزيع الأخبار المغلوطة عن الحرب وتصوير أفلام تليفزيونية دعائية تصوغها وتخدم أهدافها..

حدث هذا في أفغانستان عندما احتكرت إحدى الشركات بث أخبار الحرب دون منازع كما حدث في العراق، وكلنا يذكر أن مشهد إسقاط تمثال صدام حسين في قلب بغداد كان مسرحية من إعداد وإخراج إحدى هذه الشركات التي قامت بتعبئة أكثر من ١٠٠ شخص لكي يكونوا جاهزين للتصفيق وكان من بينهم -وياللعجب- أناس يحملون عضوية مجلس الحكم الانتقالي آنذاك في العراق.

النتيجة المؤلمة -في كل هذا- أن الرأي العام هو الضحية دائما حيث تنفق مئات الملايين من الدولارات لإحكام القبضة عليه.

وفي حقيقة الأمر - إن ما نسمعه عن وقائع شراء صحف وكتّاب من كل لون وصنف بغرض توجيه الرأي العام وحشو (رأسه) بأفكار ورؤى بعينها هو الآخر بات -لكثرة تكراره- مألوفاً ولا يدعو للدهشة أو الغرابة على الرغم من أنه يدخل ضمن ما يسميه المفكر الأمريكي ناعوم تشوميسكي: عمليات النصب المالي والمعنوي"

..والحق أن التلاعب بالعقول هو مبدأ يأخذ به رجال السياسة والإعلام في الغرب، فقديما عندما استقر في عقل زعيم النازية (هتلر) أن ألمانيا لن تتغلب على

مشاكلها الاقتصادية إلا بغزو الدول القريبة منها، لم يتورع عن اختلاق أكذوبة أن (بولندا) اعتدت على ألمانيا وكان على وسائل الإعلام التابعة له أن تتكفل بالباقي من الترويج والإلحاح وتزييف وتقديم الأكاذيب على أنها حقائق..

وحال دونالد رامسفيلد وزير الخارجية الأمريكي السابق لا يختلف عن حال (هتلر) بالأمس فلقد اعترف أنه أسس مكتباً يُشرف عليه بنفسه لا مهمة له سوى تزييف الحقائق وبثها على كوكب الأرض قاطبة. هذا المكتب هو في الأصل وحدة تعُرف باسم (وحدة التأثير الاستراتيجي) ميزانيتها مئات الملايين من الدولارات وتتعاون مع جهاز الـC.I.A وتتعامل مع صحفيين وكتابا في الشرق الأوسط فتعطيهم رسائل صحفية وتعليمات وتمدهم بالمعلومات التي تتوافق مع أمنيات ورغبات الإدارة الأمريكية وتفضيل الخيارات الخاصة بالسياسة الأمريكية في بلادهم مقابل منح دراسية أو رواتب شهرية تصل إليهم بطرق خفيّة حتى لا يفتضح أمرهم وكذلك لضمان ولائهم وانحيازهم التام لكل الطروحات الأمريكية.

وتقوم هذه الوحدة –وحدة التأثير الاستراتيجي- بتسريب معلومات تبتلعها الصحافة الأمريكية والعالمية لخدمة المصالح الأمريكية وليس خافياً على الصغير والكبير أن المُستهدف أولاً وأخيرا هو الرأي العام المُفترى عليه (في هذه الحالة) ولكي تكتمل الرؤية حول إدراك الغرب إلى أن الرأي العام هو (جسد مارد وعقل طفل).. تجدر الإشارة إلى اعتراف (زلزّل أصحاب دراسات الرأي العام في العالم) صاحبه هو الشاب الأمريكي بنجامين فاندر فورد الذي قال إنه قام (بفبركة) عملية قطع رأسه ووزعها (فيديو) من خلال شبكة الإنترنت.. ولأنه بارع في برمجة ألعاب الكومبيوتر فلقد استخدم إحدى التقنيات وصور نفسه جالساً على كرسي في غرفة مُظلمة ويداه خلف ظهره وهو يرتعد ويهتز للأمام والخلف وكأنه رهينة مذعورة..

وليس من شك، في أن المواطن العربي العادي –لن يجد مُتسعاً من وقت- وسط انشغالاته الحياتية المتلاحقة –ليسأل نفسه: هل كل ما يبلغه من أنباء (صحيحا)..

وهل كل ما يشاهده عبر الشاشات أو يقرأه على صفحات الصحف حقائق لا أكاذيب.

لكن يبقى أن قادة الإعلام في الغرب يديرون معركتهم بنجاح وهم على ثقة من أن وسائل الميديا العربية سوف يسلس قيادها دون ضجيج.. خصوصاً أنها تستقي معظم أخبارها وتحليلاتها وصورها من مصادر أوروبية أمريكية في الأساس وتُذيع وتنشر ما تريد وتحجب ما تشاء حيث تسيطر أربع وكالات أنباء غربية -على الأقل- على نحو ٨٥٪ من المجموع العالمي للمادة الإعلامية المتدفقة وهي ما يلي طبقا لإحصائيات منظمة اليونسكو:

- وكالة استوشتدبرس الأمريكية وتبث ١٧ مليون كلمة في اليوم الواحد.
- وكالة يونايتدبرس الأمريكية (١١ مليون كلمة في اليوم).
- وكالة رويتر البريطانية (١٠.٥ مليون كلمة في اليوم).
- وكالة الصحافة الفرنسية (٣ملايين كلمة في اليوم).

وهي بذلك تتحكم في مصادر المعلومات واختياراتها ونوعياتها ووسائل بثها.

.. وكان طبيعيا أن تقع صحفنا ووسائل إعلامنا الأخرى التي تعتمد اعتماداً شبه كلي في استقاء معلوماتها على هذه المصادر الخارجية.. والسبب كما نعلم جميعا تبعّية إعلامنا العربي للإعلام الغربي..

اليهود والعالم والفلوس :

.. اللافت للنظر أن الغرب قد شن علينا حربا إعلامية، واستعد لها منذ زمن، بينما نحن عنها غافلون ولقد اعترف بهذه الحقيقة الغائبة -على الأقل هنا- جاك أتالي- مستشار الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران ومؤلف كتاب اليهود والعالم والفلوس"، فذكر أن اليهود قد وضعوا خطة للسيطرة على العالم عبر امتلاك المال، ورؤوس أموال البنوك الكبرى في العالم، واستطاعوا أن ينفذوا إلى المشاريع الكبرى

عبر سياسة الإقراض أو الاستثمار وذكر الكتاب أن حفر قناة السويس ما كان له أن يتم لولا أن قام ثلاثة من كبار الرأسماليين اليهود بإقراض خديوي مصر آنذاك لكي يحقق مشروعه الخاص بربط البحرين، البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط..

ويذكر جاك آتالي أن اليهود قد هداهم تفكيرهم في شئ آخر وهو امتلاك المعلومة، فعمدوا إلى امتلاك معظم وسائل الميديا في العالم أو على الأقل التأثير فيها وظهرت تبعا لذلك ظاهرة (مردوخ).. هذا اليهودي الاسترالي الذي يملك إمبراطورية إعلامية تضم نحو ١٥٠ وسيلة إعلامية في أربع قارات: ففي أمريكا يتملك مردوخ صحيفتين يوميتين و٢٠ مجلة أسبوعية وعدداً من المحطات التليفزيونية ودور النشر وفي بريطانيا يمتلك خمس صحف يومية وعدداً من المجلات وشبكة تليفزيونية عبر الأقمار الصناعية ويمتلك في أستراليا ١٠٠ صحيفة وفي آسيا صحيفة يومية كبرى وقد اشترى مردوخ عام ١٩٨٨ شركة أمريكية تصدر مجلة "دليل التليفزيون" التي توزع أكثر من ٢٠ مليون نسخة.

ويمكن أن نشير إلى مليونير يهودي آخر هو صمويل نيوهادس، وجيمس فولد سميث صاحب مجلة الإكسبرس الفرنسية وسيدني برنستاين في بريطانيا وهم يملكون عدداً ضخماً من الصحف والمجلات والشبكات التليفزيونية تغطى مساحة كبيرة من دول العالم المترامية شرقاً وغربا وشمالاً وجنوباً..

.. والخلاصة أن الرأي العام أصبح أشبه بالطين الصلصال الذي تشكله وسائل الميديا بالطريقة التي تنسجم مع مصالح واتجاهات الدول الكبرى في العالم.. بعبارة أخرى أن الميديا هي التي تفضح وتنشر، وهي التي تكشف وتخفي وهي التي تقول أو لا تقول، وخطورة ذلك كله ينبع من قدرتها على تشكيل الرأي العام.. تجيششه أو تفكيكه.. توجيهه أو تضليله..

.. والميديا بوصفها الوسيلة الناجعة للدعاية كان طبيعياً أن توليها النظم والحكومات أهمية قصوى، فالسيطرة على منشآت الإذاعة والتليفزيونية في أي بلد

تكون دائماً، على صدر أولويات الثوريين من راغبي تغيير الحكم في أي بلد أو أمة.. لأنها ستكون لسان حال صاحب السلطة وكأنها العين التي يرى بها الآخرين ويرونه وربما لهذا السبب اعتبرت أمريكا نفسها قد خسرت معركة الميديا في بعض مراحل حرب أفغانستان عندما أُذيع أن الصرب هم الشريرون! بينما المسلمون هم الضحايا وكان الكثيرون لا يعرفون قبل إذاعة هذا الخبر من هو المعتدي ومن هو الضحية.

إذن الميديا هي أشبه بالكاميرا، بل هي الكاميرا ذاتها ولعل تصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قبيل اندلاع حرب أفغانستان لم يكن يعني سوى ذلك.. عندما قال:

"إن الشبكات التليفزيونية ستكون مصاحبة للهجمات الجوية التى ستصب بنيرانها فوق مواقع طالبان".. وعلى نفس الوتيرة سارت سياسة واشنطن فى حروب الخليج جميعا (الأولى أو الثانية) عندما شددت على أن تنقل C.N.N تطورات الحرب وآفاقها عبر الشاشات حتى قال البعض- وهم على حق إن ما عرضته الشبكة عن مسرح الأحداث أشبه بفيلم من إنتاج هوليود، يظهر فيه أعداء الولايات المتحدة وكأنهم شياطين وحتما سيلقون العقاب! وكان طبيعيا فى هذا الإطار أن يتحدث المراقبون فى ذلك الوقت عن أن حرب الخليج كشفت عن ثلاث قوى تفجيرية كبرى الأولى: صواريخ توماهوك. والثانية: القنابل التى تتحرك بالليزر أما الثالثة فهى كاميرات شبكة C.N.N.

بهذه المعانى يمكن أن نقول باطمئنان أن الكاميرات أو الشاشات التليفزيونية أصبحت أداة سياسية بامتياز. يصل بسياسته إلى الأمان من يبرع فى استخدامها ويحضرنى فى التو واللحظة مثالان الأول يتعلق بالصين: عندما عرضت الشاشات الأمريكية جملة من المشاهد التى تسلط الضوء على المعاملة السيئة التى يلقاها الأطفال غير المرغوب فيهم فى مراكز الأيتام فى بكين! ونجحت واشنطن بالفعل فى تعبئة مساحة كبيرة من السخط ضد الصين بين شرائح عديدة من الرأى العام. وتحدث المحللون عن دخول الكاميرات ضمن حلقات الصراع الأمريكى الصينى.

المثال الثانى وقع عام ١٩٩١ عندما أسهمت شبكة C.N.N فى الحديث عن إفلاس العديد من البنوك مع عرض لمشاهد تعكس بشكل مباشر هذه الكارثة المتوقعة ومعلوم أن العملاء أذهلتهم المشاهد عبر كاميرات التليفزيون وهرعوا من فورهم يسحبون أرصدتهم !

ويعد المثال الصارخ على براعة الكاميرات فى إدارة صراع أو تمرير سياسة من نوع ما، أو تجييش الرأى العام مع أو ضد فكرة هو ما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عندما تعمدت الشاشات الأوربية والأمريكية إذاعة مشاهد التمثيل بجثث الضباط الأمريكيين الأربعة من قبل صبية صوماليين وسحلها فى الشوارع والميادين.

وكلنا يعلم قدر الإساءة التى لحقت بالإسلام والمسلمين الذين أضحوا منذ هذه اللحظة وكأنهم (جميعا) همجيون وبرابرة ولصوص وقطاع طرق والأخطر أن الإسلام قد ألصقت به تهم عديدة (هو بالقطع منها براء) لأن أحداً ليس حجة على الإسلام فضلا عن أن كل إنسان مسئول عن سلوكه وتصرفاته وليس دينه!

بكلمة أخيرة : إن حروب القرن الحادى والعشرين لم تعد تعتمد فقط على خطط الهجوم الجوى أو الاجتياح البرى والبحرى وإنما أيضا على الكاميرات التى أضحت سلاحاً يرصد، ويكشف ويفتك بالأبرياء!

لسنا "عبيدا" للإعلام الأمريكى! :

ولأننا شعوب بلا ذاكرة أو هكذا نبدو فلقد برعت أمريكا على سبيل المثال فى أن تبيع لنا الأوهام من كل لون وصنف وأن تسوّق إعلامها النافذ فى أوساطنا ليحوّل الأكاذيب إلى حقائق، ولأننا لا نربط حدثا بآخر، ونستصعب البحث فى الأصول، ونكره مقارنة المعلومات (ببعضها البعض) ويشق علينا أن نعود بالأخبار إلى سيرتها الأولى، أضحى كل ما تقوله آلة الإعلام الأمريكية صدقا خالصا (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه!)

لكن إذا استمر هذا الحال عاما أو عامين، فلن يُقدر له البقاء طويلا، فالوقائع باتت متلاحقة تشد الواحدة منها رقاب الأخرى، والسنوات تكرّ كحبات المسبحة والزيف بالقطع سينفضح أمره!

فكلنا يذكر مثلا: يوم تحول برجا نيويورك إلى حُطام، وكان أول تصريح صدر عن الرئيس الأمريكى يتضمن اتهاما للقاعدة وزعيمها أسامة بن لادن كما نذكر كيف ألحت وسائل الميديا على هذا الاتهام الذى أضحى وكأنه الحقيقة المطلقة.

وكان على عقولنا الصغيرة أن تصدق لا بأس! لكن لم تنس هذه العقول أيضا ما يلى:

أن كتابا صدر باللغة الفرنسية لمؤلفه الكاتب تيرى ميسان بعنوان "الخديعة الكبرى" الذى فضح أكذوبة أمريكا بشأن أحداث ١١ سبتمبر فأوضح بالأدلة الدامغة أن وقائع تدمير برجى نيويورك تمت بفعل فاعل أمريكى وأن المدعو أسامة بن لادن وهذا ليس دفاعا عنه قد يكون بريئاً منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب وما الشرائط الصوتية التى تخرج علينا بين وقت وآخر إلا من قبيل الخداع الإعلامى الذى كشفه المخرج الأمريكى مايك مور فى واحد من أهم أفلامه!.

أقول من حقنا أن نصدق كل ما جاء فى كتاب تيرى ميسان لأنه اعتمد على حقائق ووقائع ترتعد لها فرائص الدبلوماسيين الأمريكيين فعلى الرغم من صدور عشرات الكتب التى تفند أكاذيب ودعاوى المحافظين الجدد بشأن أحداث ١١ سبتمبر وأفغانستان والعراق (لاحقا) مثل كتاب أسلحة الخداع الشامل، وكتاب أكاذيب جورج بوش، وكتاب أكاذيب كبيرة، وكتاب "مزيد من البوشية" إلا أن كتاب الخديعة الكبرى كاد يهز عرش المحافظين الجدد، فعلى أثر صدوره تحدثت الإدارة الأمريكية عن إنشاء بشكل عاجل قطاع الدبلوماسية العامة، أوكلته فى البداية للسيدة تشارلون بيريز وهدفه الترويج للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، والرد على ما جاء فى كتاب الخديعة الكبرى، وتحسين صورة أمريكا فى البلدان العربية والإسلامية.

ورصدت لهذا العمل نحو ٥٢٠ مليون دولار، وشملت إنتاج برامج موجهة للعالم العربى والإسلامى، وإنشاء محطة تليفزيونية عربية (الحرة) وإذاعة مسموعة (راديو سوا) ومجلة أسبوعية (هاى) ودعم بعض الصحف ودور النشر العربية وإنتاج برامج للأطفال باللغة العربية (شارع سمسم) وتبادل الطلاب والصحفيين يتم توزيعهم (وفق برنامج غسيل مخ واحد) بين أمريكا واليابان وكوريا الجنوبية.

وفى هذا الإطار يجب ألا ننسى أن كتاب الخديعة الكبرى هو الوحيد الذى أفزع السفير الأمريكى وقتذاك فى مصر (السيد ديفيد وولش) فجعله يكسر كل الأعراف الدبلوماسية ويكتب بيانا (غير مهذب) يلقن فيه صحفنا المصرية دروساً فى النشر بشأن المعلومات التى وردت فى هذا الكتاب.. كما تختزن الذاكرة العربية أيضاً إصرار واشنطن على إغلاق مركز زايد للدراسات فى الإمارات بعد أن دعا مؤلف الكتاب تيرى ميسان لإلقاء محاضرة والرد على أسئلة الحاضرين..

أقول قد تنجح الميديا الأمريكية فى طمس وتشويه الحقائق.. ولكن إلى حين، فالعقل العربى حسبما أظن- قد أعياه طول الكسل وأحسب أنه نفض عن نفسه الغبار -أو هكذا أتمنى-، وامتشق منهجا نقدياً لن تسلم منه - طبيعة الحال - أمريكا وأكاذيبها.

.. وفى إطار الذكرى - التى بالقطع تنفع المؤمنين بأن غدهم سيكون أفضل من حاضرهم - تحضرنى مقالة كتبها الكاتب البريطانى المعروف روبرت فيسك بعنوان: "اسألوا من فعل أحداث ١١ سبتمبر" ولكن بحق السماء لا تسألوا لماذا؟ يقول فيها: ما أن انكشف حطام برجى التجارة فى نيويورك حتى صاحت امرأة من بين الزحام: لماذا يكرهوننا؟ وسرعان ما دار هذا السؤال على كل شفه ولسان بدءاً من الرئيس وانتهاء بأى مواطن عادى؟ ظل يتردد كل يوم فى رسائل الميديا. ويتابع فيسك: ثم قام ضابط أمريكى متقاعد شهد حرب ١٩٧٣ ويعرف ما يجرى على أرض فلسطين من هجوم على الفلسطينيين وبيوتهم بالدبابات والطائرات الأمريكية وقال: أستطيع أن أفهم لماذا يكرهوننا!

وتبدو الإجابة واضحة على السؤال الذى طرحه فيسك... وهى تسوقنا إلى واقعة أخرى بطلها هو دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى السابق الذى أسس ما يسمى بخلية التأثير الاستراتيجى داخل البنتاجون وظيفتها وضع خطط لتقديم مواد إخبارية ملفقة وممارسة التشويش والأنشطة السرية، ونشرها- من خلال صحفيين وكتاب فى المنطقة العربية مقابل رواتب غير عينية مثل السفر، والتدريب وإلقاء محاضرات فى مراكز بحثية أمريكية..

.. ثم كيف ننسى أن استراتيجيه مكافحة الإرهاب التى وضعتها أمريكا عقب أحداث ١١ سبتمبر قد أصبحت عارية، ودليلنا على ذلك انسحاب قوات الدول الأخرى- الواحدة بعد الأخرى- من العراق.

وأغلب الظن أن الرأى العام العالمى لم يعد تحت السيطرة، كما كانت تريد وتحلم الإدارة الأمريكية. فحرب العراق كانت حرباً استعمارية احتلالية ولا علاقة لها بمكافحة الإرهاب... فأسلحة الدمار الشامل لم توجد (ولن توجد) وصدام حسين لم تكن له علاقة (لا من قريب أو بعيد) بأسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة... وقديماً قال تشرشل أن الحقيقة يجب أن تكون مصحوبة بالأكاذيب..

وفى حال أمريكا مع أحداث ١١ سبتمبر يتبين أن "الحقيقة" لم تكن سوى أكذوبة كبرى محاطة بأكاذيب صغيرة، ولعل هذا ما قصدته صحيفة لوموند الفرنسية بعد أسبوع من وقوع أحداث ١١ سبتمبر عندما قالت:

إن أمريكا شئ، وأوروبا شئ آخر... وكان ذلك رداً على ما نشيت صدر فى صفحتها الأولى يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ يقول: نحن جميعاً أمريكيون! وكأن "لوموند" تصحح ذاتها، وتعتذر عن طعم إعلامى ابتلعته كحال صحف كثيرة فى العالم..

التلاعب بالعقول عبر المصطلحات::

والحق أن الرأي العام العربي كان ضحية دائمة للأفكار والرؤى والمصطلحات التي أغرق بها الإعلام الغربي الفضاءات العربية المختلفة.. والتي أصبحنا نتحدث عنها، ونرددها وكأنها من بنات أفكارنا.. مع أن في ترويجها خسران مبين لقضايانا الثقافية والحضارية والسياسية..

فمصطلح الشرق الأوسط هو -باعتراف الجميع- مصطلح دخيل، لكنه قد فرض نفسه- بعد أن فرضته القوى الغربية الاستعمارية الكبرى- وحتى عندما يتناول بعض الكتاب القوميين قضايا الصراع العربي الإسرائيلي فلقد تسرّب مصطلح الشرق الأوسط إلى كتاباتهم وأصبح أمراً عادياً، وروتينياً خاصة إذا ما تناولوا الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع.. وينطبق الشيء نفسه على محاولات فرض نظام شرق أوسطي جديد أو كبير أو موسّع ثم مصطلح سوق مشتركة في المنطقة.. والمؤسف أننا قد ابتلعنا كل ذلك على حساب اختفاء مصطلحات مثل "الأمة العربية" أو "الوطن العربي"، أو "القضية الفلسطينية".. التي حل محلها الصراع العربي الإسرائيلي، ثم النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وأخيرا اختفت إلى الأبد كلمة فلسطين لنتحدث اليوم عن خلاف فتحاوي- حمساوي.. وهو أمر يثلج كثيرا صدر إسرائيل، التي تريد أن تختفي فلسطين (جغرافياً) من على الخرائط، كما تختفي - بالتوازي- من العقول والذاكرة العربية برمتها!!

..ولاشك أن الميديا الغربية هي الموتور المحرك لكل هذه الوقائع.. ولقد لاحظنا -مثلاً- إبان الغزو الأمريكي للعراق، أن كلمة غزو قد اختفت تماماً من الخطاب الإعلامي العربي -بتأثير الميديا الغربية- فأصبح الغزو (تحريراً) بقولهم إن أمريكا لم تغزو العراق وإنما جاءت لتحرر الشعب العراقي من نظام صدام حسين!

.. والشئ نفسه ينطبق على تزييفات من نوع الحديث عن الحركات الأصولية الإسلامية باعتبارها حركات إرهابية.. فالإسلام هو الإرهاب.. وأنت مسلم إذن

أنت إرهابي وقاتل، وسفاح.. وأنت عربي إذن فأنت لص، وخادع، وزير نساء!!

وبشكل أكثر تحديدا، فإن قضيتنا هي قضية الدس الصهيوني وتسلل الإسرائيليات المزورة عبر المصطلحات المزيفة إلى لغتنا العربية بشكل عام وإلى اللغة السياسية والإعلامية بشكل خاص.. حين صحونا فوجدنا البعض منا يتداول كلمات ومصطلحات عبرية تم نقلها ودون تدقيق وتفحص عن الغرب تارة وعن الدولة الصهيونية مباشرة تارة أخرى. فصارت -مع الأسف- شائعة ومتداولة ومستساغة -أو كادت- عند بعض الساسة والمثقفين أو المتثاقفين العرب عن جهل أو تجاهل أو عن تفاخر وادعاء بالمعرفة والإلمام بلغات الآخرين.

بكلمة أخرى، إن البعض منا لم يُقدر بصورة عميقة أن الهدف الصهيوني هو تثبيت هذا الدس المصطلحي والرطانة اللغوية المنقولة في العقل والوجدان وعلى طرف اللسان العربي تعميقا لما يسميه ثقافة السلام والتطبيع والتعرف على الهُوية والثقافة اليهودية واللغة العبرية..

والأغرب من ذلك أننا – كما يقول أحد المفكرين العرب – قد أدمّنا عملية نقل المصطلحات دون إعمال الفكر أو اجتهاد ودون فحص أو تمحيص حتى أصبحت العلوم الإنسانية عندنا (عقلها في أذنيَها).. تنقل آخر ما تسمع بكل (أمانة) و"موضوعية" تبعثان على الضحك!

وللإنصاف يجب أن نذكر أن بعض الإعلاميين العرب قد وضعوا ثبتاً بالمصطلحات (المؤسرلة) وقاموا بتصحيحها وردها إلى أصولها العربية مثل أجهزة الأمن الإسرائيلية، وهو تعبير يُوحي بأن هذه الأجهزة طبيعية في دولة طبيعية ولذلك يجب إبدالها بأجهزة الجاسوسية الإسرائيلية.. وكلمة "إيلات" وهي في الأصل ميناء العقبة الإسرائيل المحتل.. والانتحاريون وهو تعبير خاطئ عن الاستشهاديين، وحرب يوم الغفران والمقصود بها حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ حيث تزعم إسرائيل أنها حرب "يوم الغفران" أو يوم كيبور، باللغة العبرية.. وقد

لوحظ أن بعض الصحفيين العرب يستخدمون هذه الكلمة العبرية (يوم كيبور) دون إشارة إلى حرب أكتوبر ظنا منهم أن في ذلك دليلاً على سعة الأفق، وزيادة في المعلومات!!

.. الغريب أن إسرائيل تراهن -كعادتها- على عنصر الزمن، فهذه المصطلحات استخدمها نفر من الصحفيين على استحياء في البداية، ثم اتسع الاستخدام حتى كاد يكون هو القاعدة، ولم يعد بوسعنا التمييز بين الخطاب الإسلامي العربي، والخطاب الإعلامي العبري.. بعد أن غرقت الساحة الإعلامية العربية بالمدسوسات التي تدافع عن وجهة النظر الإسرائيلية..

وإذا استدعينا للذاكرة مئات المصطلحات التي دسّها الإعلام الغربي في فضائنا الثقافي والإعلامي خصوصاً في ميدان الإسلام والإرهاب، وفيما يُعرف بنظرية صدام الحضارات، اكتشفنا أننا ابتلعنا الطعم الفاسد، من ناحية، وضاعت من بين أيدينا -وأمام عقولنا- المسافة الفاصلة بين الأصول الإسلامية الصحيحة، وصرخات التطرف أو الحركات الإسلاماوية على حد تعبير المفكر الإسلامي (الجزائري) محمد أركون..

يبقى أخيراً القول بضرورة بلورة خطاب سياسي وإعلامي عربي فعّال لمواجهة الحرب المعلنة على الذاكرة العربية بشأن الجرائم الإسرائيلية في أراضينا، وما مسلسل الحفر أسفل المسجد الأقصى، وتهويد القدس والتلاعب في الجغرافيا والديموغرافيا الخاصة بها سوى أكبر دليل على ذلك..

الفصل الثانى

أسلحة الميديا..

- حرب الكاميرات.
- .. إنه عصر الأكاذيب الأمريكية الكبرى.
- المجتمع الدولى.. مفهوم خارج عن المعنى.
- سلاح الميديا (حرب العراق نموذجا).

حرب "الكاميرات":

عندما ذكرت مادلين أولبرايت - وزيرة الخارجية الأمريكية- السابقة "أن شبكة C.N.N هى العضو السادس (الدائم) فى مجلس الأمن لم تكن تعبث كما لم تكن تلقى الكلام على عواهنه، وإنما كانت تعنى أن لوسائل الإعلام (الميديا) من النفوذ والتأثير ما يفوق التصور.

فالميديا هى التى تفضح وتستر، وهى التى تكشف وتخفى وهى التى تقول أو لا تقول.. وخطورة ذلك كله ينبع من قدرتها على تشكيل الرأى العام، وتجييشه أو تفكيكه.. وتوجيهه أو تضليله.

..ولعل هذا الأمر تحديداً -أمر التوجيه أو التضليل- هو ما كان يعنيه يوشكا فيشر وزير الخارجية الألمانى السابق عندما قال: إن هناك أشياء كثيرة فى الخفاء، وإذا أتيح لنا يوماً أن نعرفها، فلن نصدق ما نسمع!!.

..وعندما اعترف جاك اتالى رجل الفكر والمال اليهودى الذى عمل لسنوات مستشاراً "للرئيس الفرنسى الراحل فرنسوا ميتران: "إن اليهود فرضوا سيطرتهم على العالم بامتلاكهم الميديا". كان صادقاً مع نفسه، ولم يقل غير الحقيقة" فمن يملك المعلومة.. يملك العالم".

ثم من يذيعها على الناس (أو يخفيها) هو "السيد" مُعّرفاً بالألف واللام. لأنه - والحالة هذه- سيكون صاحب المعرفة.. وغيره سيكون من الضالين والمَضللين (بفتح اللام).

والميديا بوصفها الوسيلة الناجعة للدعاية كان طبيعياً أن توليها النظم والحكومات أهمية قصوى.. فالسيطرة على منشآت الإذاعة والتليفزيون تكون - دائماً- على صدر أولويات الثوريين من راغبى تغيير الحكم فى أى بلد أو أمة.. لأنها ستكون "لسان حال" صاحب السلطة وكأنها "العين" التى يرى بها الآخرين (ويرونه!).

...ولهذا اعتبرت أمريكا نفسها قد خسرت معركة الميديا فى بعض مراحل حرب أفغانستان عندما أذيع أن الصرب هم الشريرون! بينما المسلمون هم الضحايا!.

وكان الكثيرون لا يعرفون قبل إذاعة هذا الشئ -من هو المعتدى ومن هو الضحية!

إذن الميديا هى أشبه بالكاميرا، بل هى الكاميرا ذاتها ولعل تصريح الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش قبيل اندلاع حرب أفغانستان، لم يكن يعنى سوى ذلك عندما قال:

"إن الشبكات التليفزيونية ستكون مصاحبة للهجمات الجوية التى ستصب نيرانها فوق مواقع طالبان"!!

.. وعلى نفس الوتيرة سارت سياسة واشنطن فى حروب الخليج جميعاً (الأولى أو الثانية) عندما أصرت على أن تنقل C.N.N تطورات الحرب ودقائقها عبر الشاشات.. حتى قال البعض -وهم على حق- إن ما عرضته الشبكة عن مسرح الأحداث أشبه بفيلم من إنتاج هوليود، يظهر فيه أعداء الولايات المتحدة وكأنهم شياطين.. وحتماً سيلقون العقاب!

وكان طبيعياً -فى هذا الإطار- أن يتحدث المراقبون فى ذلك الوقت عن أن حرب الخليج كشفت ثلاث قوى تفجيرية كبرى الأولى: صواريخ توما هوك. والثانية: القنابل التى تتحرك بالليزر. أما الثالثة فهى كاميرات شبكة C.N.N.

...بهذه المعانى يمكن أن نقول باطمئنان أن الكاميرات أو الشاشات التليفزيونية أصبحت أداة سياسية بامتياز. يصل بسياسته إلى بر الأمان من يبرع فى استخدامها. ويحضرنى -فى التو واللحظة- مثالان الأول يتعلق بالصين عندما عرضت الشاشات الأمريكية جملة من المشاهد التى تسلط الضوء على المعاملة السيئة التى يلقاها الأطفال غير المرغوب فيهم فى مراكز الأيتام فى بكين!.

وبهذا نجحت واشنطن -بالفعل- فى تعبئة مساحة كبيرة من السخط ضد الصين بين شرائح عديدة من الرأى العام. وتحدث المحللون عن دخول الكاميرات ضمن حلقات الصراع الأمريكى - الصينى.

المثال الثانى وقع فى عام ١٩٩١ عندما أسهمت شبكة C.N.N فى الحديث عن إفلاس العديد من البنوك مع عرض لمشاهد تعكس -بشكل مباشر- هذه الكارثة المتوقعة قريباً.

ومعلوم أن العملاء أذهلتهم المشاهد المبثوثة عبر كاميرات التليفزيون وهرعوا من فورهم يسحبون أرصدتهم!!.

ولعل المثال الصارخ على براعة الكاميرات فى إدارة صراع أو تمرير سياسة من نوع ما. أو تجييش الرأى العام مع أو ضد فكرة.. هو ما حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عندما تعمدت الشاشات الأوروبية والأمريكية إذاعة مشاهد التمثيل بجثث الضباط الأمريكيين الأربعة من قبل صبيه صوماليين وسحلها فى الشوارع والميادين.

وكلنا يعلم قدر الإساءة التى لحقت بالإسلام والمسلمين الذين أضحوا منذ هذه اللحظة وكأنهم (جميعاً) همجيون وبرابرة ولصوص وقطاع طرق.. والأخطر أن الإسلام قد ألصقت به تهم عديدة (هو بالقطع منها براء) لأن أحداً ليس حجة على الإسلام.. فضلاً عن أن كل إنسان مسئول عن سلوكه وتصرفاته وليس دينه!.

بكلمة أخيرة: إن حروب القرن الحادى والعشرين لم تعد تعتمد فقط على خطط الهجوم الجوى أو الاجتياح البرى والبحرى وإنما أيضاً على الكاميرات التى أضحت سلاحاً يرصد، ويكشف ويفتك بالأبرياء!.

إنه عصر الأكاذيب الأمريكية الكبرى!

.. لأمر ما تكون "وسائل الميديا" هى الهدف الاستراتيجى الأول الذى تضعه أى قوة انقلابية (فى أى دولة) فى اعتبارها بحيث يكون فرض السيطرة عليها على رأس أجندتها لأنها تعلم أن امتلاك "المعلومة" شئ مهم، والسيطرة على "حواس" الشعوب شرط أساسى لنجاح أى فكرة أو مخطط.

ولذلك تأتى "الدعاية" أو "الإعلام" أو "الميديا" ضمن أدوات السياسة الخارجية لأى دولة جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية والحرب.

وإذا تأملنا مجمل الأحداث الإقليمية والدولية القريبة وخصوصاً الحرب الأمريكية على العراق لوجدنا أن وسائل "الميديا" هى المتورط الأول فى هذه الحرب.

ولذلك تم فبركة أكاذيب عديدة شملت أسباب الحرب ونتائجها على السواء بهدف خدمة الفكر الإمبراطورى الأمريكى الذى يريد أن يسيطر على العالم من أقصاه إلى أدناه امتثا لا لمقولة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة: "العالم لنا.. العالم للأمريكان"!

والثابت اليوم أن هدف أمريكا من الحرب الضروس التى شنتها على العراق لم يكن إسقاط نظام صدام حسين أو نزع أسلحته للدمار الشامل، حسبما روجت أبواقها الدعائية والإعلامية بكل وسائل الميديا، وبشتى اللغات، وفى كل بقاع الأرض، لأن هدفاً "متواضعاً" كهذا ليس فى حاجة إلى تعبئة كل هذه الحشود والعتاد (ربع مليون جندى أمريكى وبريطانى) فى المنطقة، خصوصاً إذا علمنا أن لجان التفتيش الدولية أكدت أن العراق "خال" من أسلحة الدمار الشامل، ثم أن إسقاط نظام صدام حسين هو أمر قد تحققه فرقة صغيرة فى زمن قصير ثم ينتهى الأمر..

لكن لأن الهدف كان هو احتلال العراق.. فكان لابد من تسويق الأكاذيب، وترويج الحجج والأعذار فى كل وسائل الميديا، لكسب الرأى العام الأمريكى والعالمى إلى صف الحرب.

.. وحول نفس المعنى يؤكد الخبراء الاستراتيجيون أن العراق لو كان يصدر " طماطم" أو "تفاحاً" لما كانت اهتمت به أمريكا لا من قريب ولا من بعيد، ولكن لأنه يصدر "النفط" ويتحكم بشكل أساسى فى أسعاره، فكان لابد من احتلاله، واستغلال ثرواته لتضخ القوة –فى النهاية– فى شرايين الدولة العظمى فى العالم.. فضلا عن أن أمريكا التى تستهلك ربع إنتاج الطاقة فى العالم، لم تشأ أن تظل دولة "طامحة" إلى القوة "مثل العراق" هى التى تتحكم فى هذه السلعة الاستراتيجية فى العالم (النفط).

.والحقيقة التى لا ينكرها أحد هى أن رحيل صدام حسين هو جزء أساسى من خطة شاملة تستهدف تغيير أو "إعادة صياغة" منطقة الشرق الأوسط. فأمريكا المنتصرة فى الحرب الباردة (ثم حرب الخليج الثانية) رسمت موقفها السياسى فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من هذه النجاحات.. والصورة المأمولة هى : أن تكون هناك سوريا ضعيفة، والالتفاف حول إيران لضمان الحدود الشمالية لإسرائيل، وإسقاط نظام صدام حسين لتحل محله قوة استراتيجية قوامها تحالف تركى إسرائيلى.. وهذه الصورة مرهونة بتحرك أمريكى حاسم لاحتلال العراق.

.وبالتالى رأت الإدارة الأمريكية أن وجود "عراق قوى" تحت قيادة صدام حسين هو أمر يشكل خطورة بالغة لكل المصالح الأمريكية فى المنطقة ليس فقط بسبب الأفعال التى يمكن أن يقوم بها ولكن أيضاً –وهذا هو الأهم– لأن بقاء صدام فى موقعه سيكون دليلا على عدم قدرة أمريكا على متابعة سياساتها الطموح فى العالم..

... ولم يغب عن بال قادة أمريكا أن الهدف الأسمى وهو احتلال العراق، يحتاج إلى جيش من الإعلاميين تكون مهمته التمهيد لهذا العمل بنشر الأكاذيب وتزييف الحقائق.. وكما يقول دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى آنذاك بات يتعين على الصحافة ألا تكون لها مهمة أخرى غير ترويج الأكاذيب ويذكر أن هناك مكتباً ملحقا بالبنتاجون يشرف عليه بنفسه مهمته الأساسية بث الأكاذيب المختلفة على الكوكب الأرضى قاطبة.

وهناك وحدة تعرف باسم "وحدة التأثير الاستراتيجى" ميزانيتها عشرات الملايين من الدولارات قامت بتوقيع عقد بحوالى ١٠٠ ألف دولار شهرياً مع شركة اتصال تعرف باسم "ريندون جروب" تعمل فى مواقع استشارية لعدد من دول الخليج وتتعاون مع جهاز المخابرات الـC.I.A والمعارضة العراقية معاً.. وتتعامل هذه الشركة مع صحفيين وكتاب فى الشرق الأوسط، والعالم العربى وآسيا وأوروبا، فتعطيهم رسائل صحفية، وتعليقات وتمدهم بالمعلومات التى تتوافق مع أمنيات ورغبات الإدارة الأمريكية وتفعيل الخيارات الخاصة بالحرب والاستراتيجية الأمريكية فى بلادهم فى مقابل رواتب شهرية تصل إليهم بطرق خفيفة حتى لا يفتضح أمرهم، ولضمان ولائهم وانحيازهم التام لكافة الطروحات الأمريكية.

ولقد أثير حديث حول هذه الوحدة (وحدة التأثير الاستراتيجى) بقدر ما يؤكد أنها ألغيت لكن رامسفيلد عاد ليؤكد أن إلغاءها تم (على الأوراق) لكنها لا تزال تمارس أنشطتها.

وكانت "لوس أنجلوس تايمز" تحدثت عن خطط احتكار المعلومات وأشارت إلى إدارة المعلومات الموجهة إلى العامة ورقابة المصادر الصحفية، والسيطرة على الرأى العام.. وذكرت أن هناك رسائل إعلامية تهدف إلى ترويج سوء الفهم.. وأوضحت أن وحدة التأثير الاستراتيجى تقوم بتسريب معلومات لكى تبتلعها الصحافة الأمريكية والعالمية لخدمة المصالح الأمريكية.

.."أيا كان الأمر" ومهما كانت قوة الدعاية التى تبثها الولايات المتحدة، فالمحقق أن الحرب التى دارت رحاها فى العراق، لم يكن من هدف لها سوى احتلال هذا البلد العربى، ليكون نقطة انطلاق للمخطط الأمريكى الخاص بإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط واحتكار القرار الدولى لأطول مدة ممكنة والبقاء سيدة العالم بلا منازع.

.. كما أن ضمان أمن إسرائيل هو أحد الأهداف التى ترمى إليها أمريكا من وراء هذه الحرب، وكذلك إقامة محور يجمع تل أبيب و"بغداد الجديدة" وأنقره يكون رأس حربة لضمان الاستقرار ويحقق لأمريكا الهيمنة الكاملة.

.. بمعنى آخر: إن الحرب الأمريكية فى العراق هى -فى الواقع- كوكتيل حروب: حرب عسكرية، وحرب إعلامية، وحرب نفسية، يديرها البنتاجون خصوصاً عبر وحدة التأثير الاستراتيجى التى كان يقودها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع بنفسه ومهمتها تزييف الحقائق وتسريب المعلومات الكاذبة لكى تبتلعها الصحف الأمريكية العالمية.

وما يحدث - بين وقت وآخر- من تضارب حول مصير أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى والشرائط المسجلة التى يقال إنهما يبعثان بها.. كل ذلك ليس إلا من قبيل الأخبار المزيفة التى يروجها البنتاجون عبر وحدة التأثير الاستراتيجى.

.. ولعل أخطر الحقائق التى تم تزييفها إعلامياً حتى كادت تصبح حقيقة راسخة مع "أنها فى الأصل" أكذوبة كبرى، هى حقيقة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وهل هى بالفعل من صنع أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة الإرهابى، أم أنها من فبركة المخابرات الأمريكية بكافة أنواعها؟

الراجح أنها من صنع الأخيرة (أى المخابرات) ولقد صدرت عشرات الكتب فى أوربا وأمريكا ترجح هذه الفرضية لكن الميديا الأمريكية ترفض ذلك شكلاً وموضوعاً، وتزعم أن أصابع أسامة بن لادن هى التى تقف وراء هذا الحادث الذى

هز العالم هزاً عنيفاً.. بل وتغضب الحكومة الأمريكية إذا ما تحدث الآخرون عن فكرة المؤامرة التى حاكتها الإدارة فى البيت الأبيض لتخلق بذلك الحجة أو الذريعة لكى تغزو العالم، وتحتل من مناطقه كما تشاء ولعل أول كتاب صدر فى هذا الشأن كان لكاتب فرنسي يدعى تيرى ميسان وهو بعنوان "الخديعة الكبرى".. لكن قامت الدنيا فى أمريكا ولم تقعد، وحاولت احتواء الكتاب بعد أن صدر بعدة لغات ومنها اللغة العربية، وكتب ديفيد وولش السفير الأمريكى فى القاهرة وقتذاك محتجاً على الصحف المصرية التى تفسح المجال لشرح فرضيات وأفكار هذا الكتاب.. بل وقفت أمريكا وراء إغلاق مركز الشيخ زايد للأبحاث والذى كان أول من ترجم كتاب الخديعة الكبرى، ودعا المؤلف لإجراء نقاشات معه، أصدرها المركز لاحقا فى كتاب.. بمعنى آخر إن أمريكا تقود إلى جانب حربها العسكرية فى العراق، حرباً إعلامية فى كل الاتجاهات بهدف الوقوف فى وجه الحقائق، حتى يتسنى لها ترويج أكاذيبها.

.. ومن هذه الحقائق أن واشنطن كانت تعلم قبل شهرين على الأقل من وقوع أحداث ١١ سبتمبر أن هناك مجموعة تضم نحو ٢٥ شخصاً من الطلاب العرب يتدربون على قيادة (بل وخطف) طائرات الركاب.. وتحدث ضابط أمن أمريكى عن شكوكه فى أن يكون لهؤلاء "صلة ما" بأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة فى أفغانستان إلا أن جهاز الـC.I.A لم ير فى هذا القول ما يكفى من الدوافع والأدلة لوضع شكوك هذا الضابط الأمريكى موضع فحص وتمحيص!!

وكانت أجهزة أمنية لنحو خمس دول هى: (روسيا، ومصر، وإسرائيل، وفرنسا وألمانيا) حذرت أمريكا من وقوع هجمات على أماكن بعينها داخل الأراضى الأمريكية.. فى يونيو ٢٠٠١ بعثت المخابرات الألمانية بتقرير سرى تذكر فيه بالحرف الواحد أن إرهابيين قادمين من الشرق الأوسط لديهم نية خطف طائرات لمهاجمة رموز مهمة داخل أمريكا، لكن جهاز الـC.I.A الأمريكى لم يعر هذا التقرير الألمانى أدنى اهتمام.

وثمة واقعة مؤكدة هى أن الرئيس الروسى بوتين كلف معاونيه بإرسال تحذير إلى الحكومة الأمريكية من أحداث إرهابية يتم التخطيط لها وتستهدف مواقع حساسة فى نيويورك وواشنطن وتحدث ضابط روسى كبير إلى نظيره الأمريكى عن عمليات انتحارية لضرب أمريكا..

وفى مقابلة صحفية قال بوتين: إننى مندهش من رد فعل واشنطن إزاء التحذيرات التى بعثنا بها إليها لقد هز قادة أمريكا أكتافهم فى سخرية ولا مبالاة وكانت إجابتهم غريبة عندما قالوا: لا نستطيع أن نفعل شيئا ما، لأن نظام طالبان يرفض أن يطرد أسامة بن لادن!

.. ويرجح رجال الاستراتيجيا القول بأن هذه الردود من الجانب الأمريكى التى لم تأخذ كل هذه التحذيرات على محمل الجد، هى أمر مخطط له سلفا، لأنه يخدم الأهداف الأمريكية فواشنطن تريد أن تقع "الكارثة" لكى تتذرع بها كدولة جريحة تريد أن تنتقم لنفسها دون أن يعترض أحد عندما تحرق الأخضر واليابس لاحقاً.. (وهو ما حدث بالفعل فى العراق).

وهكذا كانت وسائل "الميديا" مرتكزاً أساسياً للمخطط الأمريكى عن طريق نشر الأكاذيب وأهمها أن أمريكا جاءت لتحرير العراق وليس لاحتلاله، إلى حد يجعلنا نشعر –بحق– أننا نعيش عصر الأكاذيب الأمريكية الكبرى.

"المجتمع الدولى".. مفهوم فارغ فى المعنى:

-- لابد أن نعترف –بداية– بأن مفهوم "المجتمع الدولى" هو من أكثر المفاهيم السياسية التباسا، خصوصا بعد أن افتضح أمره فى ضوء تاريخين مهمين، الأول هو ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وهو تاريخ سقوط حائط برلين وانفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولى (بعد انهيار الاتحاد السوفيتى)، والثانى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الذى فتح شهية الولايات المتحدة نحو الانتقام من العالم –كل العالم– باعتبار أنها دولة جريحة راح من أبنائها أكثر من ثلاثة آلاف ضحية.

.. فالثابت -نظريا على الأقل- أن مصطلح المجتمع الدولى، يعنى أن هناك مجموعة من الدول تحترم نفس القوانين وتقتسم مصلحة مشتركة، لكن ما يحدث -فى أرض الواقع- يدل على أن هناك زيفا كبيرا يتعلق بالمفهوم وتطبيقاته على السواء، فالمفهوم تقلص (وفقد كثيرا من مدلولاته)، وأصبح يعنى -فى أقصاه- إرادة دولة واحدة كبرى أو على أقصى تقدير أرادت مجموعة صغيرة من الدول، اجتمعت لتحقيق مصلحة ما، ومن ثم فالقراءة الصحيحة للمفهوم -فى هذه الحالة- تجعلنا نحصره فى الدائرة الضيقة التى تعبر عنها الاتحادات والروابط والجامعات الإقليمية (وليست الدولية أو العالمية).

لكن ما يحدث عمليا، هو أن هذه الإرادة الفئوية، (التى تعبر عن فئة بعينها)، تحاول أن تصبغ نفسها بالصبغة الدولية لتظهر فى ثوب عالمى وكأنها إرادة عالمية مع أن العالم منها براء!

.. وفى أحايين كثيرة، تصور دولة واحدة- مثل أمريكا- إرادتها وكأنها الإرادة الدولية، ومن ثم يتحتم على العالم أن يرضخ لها دون مراجعة، وقد تكرر هذا الأمر كثيرا حتى بات مألوفا، ولم يعد يجادل أحد فى ضرورة الفصل بين "الإرادة الأمريكية" بوصفها إرادة دولة واحدة و "الإرا دة الدولية" التى يجب أن تعبر عن مجموع إرادات دول العالم.. فتماهت الأولى فى الثانية وأصبح عسيرا التمييز بينها.

.. ولاشك أن الأحداث الدولية القريبة والبعيدة تؤكد هذا الخلط (المتعمد وغير البرئ) بين الإرادتين، فما تريده أمريكا -الدولة الأقوى فى العالم- هو ذاته ما يجب أن تريده كل الدول (أو هكذا ينبغى أن يكون).. وللعالم أن ينشئ ما يشاء من القوانين، والقواعد التى تحكم العلاقات السياسية الدولية، لكن هذا لا يعنى أن أمريكا يجب أن تخضع لها (فهذا شئ وذاك شئ آخر)، والمثال الصارخ على ذلك، هو رفض الولايات المتحدة فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية، وإصرارها على عدم تقديم

جنودها (المنتشرين فى العالم) إلى هذه المحكمة مهما كانت المجازر التى ارتكبوها.. وقصة رفض اتفاقية "كيوتو" المناخية معروفة، برغم أن أمريكا من أكثر الدول تلويثا للمناخ وتتصدر قائمة المسئولين عن ظاهرة الاحتباس الحرارى فى العالم.

الغريب أن هذه السلوكيات (المارقة) من جانب واشنطن، لا يطرف لها جفن وكأنها أمر عادى، ولم يتساءل (إلا القليلون) عن المجتمع الدولى الغائب أو المُغيّب (لافرق)، ولكن إذا خالفت (دولة صغرى) بعض القواعد الدولية وأغضب ذلك الدول الكبرى، ترتفع الأصوات فى العالم أجمع تحذر من الخروج على إرادة المجتمع الدولى أو الشرعية الدولية، التى تبدو وكأنها -فى هذه الحالة- ضحية يجب عدم الصمت إزاءها.. ولعل هذا ما نقصده بالزيف الذى بات يُغلّف مفهوم المجتمع الدولى الذى "يغيب" و "يحضر" بحسب إرادة القطب الواحد.

والخطير فى الأمر، أن الأمم المتحدة التى تعتبر التجسيد الحقيقى و(الواقعى) لفكرة الإرادة الدولية، أصبحت فى حكم الملغاة أو الغائبة (بشكل دائم)، فها هى مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة تقول: الولايات المتحدة (وليس الأمم المتحدة) هى التى تسوس النظام الدولى!

وعبر ممارسات دولية عديدة أصبح راسخا أن المنظمة الدولية ليست إلا إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم لم يعد ما يقوله كوفى أنان أمين عام الأمم المتحدة السابق، يختلف فى قليل أو كثير عما تقول به الإدارة الأمريكية.

فما يصدر باسم ا لمنظمة الدولية بشأن العراق أو دارفور، ليس أكثر من قرارات أمريكية.. وبدلا من أن يصرح بها مسئولون أمريكيون، يتولى موظفو الأمم المتحدة مهمة الإبلاغ.

.. وفى الأزمة الناشئة بين المنظمة الدولية ولبنان، بشأن تغيير الدستور، اعترضت أولا الإدارة الأمريكية على فكرة تغيير بعض مواد الدستور اللبنانى (برغم موافقة الحكومة والبرلمان)، كما أصدر كوفى أنان لاحقا بيانا يطالب فيه دول العالم بعدم

التلاعب بدساتيرها.. فكأن كل دوره -كأمين عام- أن يصادق على ما تراه أمريكا وترغبه فقط لاغير.

.. ومع تكريس هذا الحال، الذى يضمن لأمريكا (القوة والنفوذ)، فقد مفهوم "المجتمع الدولى" مدلولاته (الجمعية)، كما فقد ما كان يستوجبه من تقدير وإجلال.. والعجيب أن أمريكا كانت أول من فتح طريق التقليل من هيبة ما يُعرف بالمجتمع الدولى.. فيروى أن الرئيس الأمريكى ريجان عندما بلغه نبأ أن هناك نحو مائة دولة فى الأمم المتحدة أدانت غزو أمريكا لجرينادا فى عام ١٩٨٣، قال فى استخفاف: إن هذا الأمر يجب ألا يعكر صفو إفطارى الصباحى!

وشئ قريب من ذلك قاله جيمس دولى المدير السابق لوكالة المخابرات الأمريكية فى حديث جاء فيه:

إننا يجب ألا نبالى برد فعل العالم العربى، لأن صمته فى أعقاب الانتصارات الأمريكية فى أفغانستان يثبت أن الخوف وحده هو الذى سيعيد الاحترام للولايات المتحدة.

ومعنى ذلك أن أمريكا لا تلقى بالاً لقانونٍ، أو عُرف أو رأى عام أو مجتمع دولى، وحسبها أن تحافظ على مصالحها (الحيوية) بتوظيف جميع الآليات الإقليمية والدولية لتحقق ما تريد، أما إذا حدث بعض التضاد بين إرادتها وإرادة أى هيئة، حتى ولو كانت الأمم المتحدة، فسوف تضحى بها فى لمح البصر..

فيروى عن سفير أمريكا فى الأمم المتحدة قوله: إنهم لو أرادوا نقل مقر الأمم المتحدة خارج أمريكا، فإن إدارة ريجان لن تفعل شيئا لإيقافهم، وأضاف فى حديثه إلى المندوبين الدائمين: لن نضع عوائق فى طريقكم، وسيذهب أعضاء البعثة الأمريكية للموانئ لتوديعكم وأنتم تبُحرون إلى ما وراء الشمس!

.. وهكذا يتبين لنا أن المجتمع الدولى وكذلك الإرادة الدولية أو الشرعية الدولية، ليست إلا "أحجية" أو "فزورة" تتسلى بها واشنطن وقتما (وأينما) تريد..

سلاح الميديا (حرب العراق نموذجاً):

..لأمر ما تكون "وسائل الميديا" هى الهدف الاستراتيجى الأول الذى تضعه أى قوة انقلابية (فى أى دولة) فى اعتبارها بحيث يكون فرض السيطرة عليها على رأس أجندتها لأنها تعلم أن امتلاك "المعلومة" شئ مهم. والسيطرة على "حواس" الشعوب هو شرط أساسى لنجاح أى فكرة أو مُخطط.. ولذلك تأتى "الدعاية" أو "الإعلام" أو "الميديا" ضمن أدوات السياسة الخارجية لأى دولة جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية والحرب..

ولذلك كانت الخطوة الأولى لثورة ٢٣ يوليو بعد أن زحفت قواتها العسكرية نحو القصر الملكى -هو أن يصدر بيانًا للأمة عبر الإذاعة المصرية، يتحدث عن الثورة.. وأهدافها الستة التى تشمل إصلاح الداخل والخارج، وبذلك تضمن "تحييد" إن لم يكن "تأييد" الشعب.

وعندما استقر تفكير هتلر على إن ألمانيا لن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية إلا بغزو الدول القريبة منها وخصوصاً بولندا، كان لابد من ترويج معلومات تفيد بأن بولندا اعتدت على ألمانيا لكى يُبرر هتلر خطته الرامية إلى احتلالها. وبالفعل فى عام ١٩٣٩ خطب هتلر فى نحو ١٤ شخصاً من كبار مساعديه وقادته العسكريين وقال: إذا أردنا أن نحل مشاكلنا الاقتصادية فى ألمانيا فعلينا أن نمد فضاءنا الحيوى فى كل أنحاء أوروبا. ومن ثم ينبغى أن نغزو دولاً أقرب لنقل ثرواتها إلينا ولتصبح شعوبها مخزوناً احتياطياً للأيدى العاملة.

...وعبر وسائل الميديا التى كانت مُتاحة فى ذلك العصر، دأبت الدعاية الهتلرية على ترويج هذه الفكرة، وإقناع الناس بها.. وفى أغسطس من نفس العام أعطى هتلر تعليماته إلى أحد قادته بأن يهاجم محطة إرسال ألمانية تقع على الحدود مع بولندا، على أن يقوم بالعملية التى عرفت باسم "هيملر" جنود ألمان لكن يرتدون الزى العسكرى البولندى لإيهام العالم أن القوات البولندية هى التى هاجمت ألمانيا، وتم

استخدام عشرات السجناء الألمان الذين سقطوا ضحايا فى العملية التى أشرف عليها ضابط ألمانى كبير يدعى "نوجوكس".

.. حدث ذلك فى مساء ٣١ أغسطس ، ثم خرج هتلر فى أول سبتمبر ليعلن أن بولندا اعتدت على ألمانيا ولذلك فالواجب الوطنى الألمانى يحتم الرد على الفور. وبعد "فبركة" هجوم بالقنابل تمت تعبئة الجيش الألمانى نفسياً -بعد الدعاية والإعلام- للدخول فى حرب ضد بولندا التى تجرأت بالاعتداء على ألمانيا وخطب هتلر يقول (كاذباً):

- دخل جنود بولنديون أرضنا، واعتدوا على ترابنا الوطنى وأطلقوا النيران على مواطنينا وأسقطوا منهم ضحايا، لذلك قررنا أن نرد على القنابل، وعلى التفجيرات بمتفجرات وهكذا ، اندلعت شرارة الحرب العالمية الثانية بأكذوبة صنعها هتلر.

- وإذا تأملنا الأحداث الإقليمية والدولية الغربية وخصوصاً الحرب الأمريكية على العراق، لوجدنا أن وسائل الميديا "هى المتورط الأول فى هذه الحرب"..

ولذلك تم "فبركة أكاذيب" عديدة، شملت أسباب الحرب ونتائجها على السواء بهدف خدمة الفكر الإمبراطورى الأمريكى الذى يريد أن يسيطر على العالم من أقصاه إلى أدناه امتثالاً لمقولة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة: العالم لنا، العالم الأمريكان!.

والثابت اليوم أن هدف أمريكا من الحرب الضروس التى شنتها على العراق لم يكن إسقاط نظام صدام حسين أو نزع أسلحته للدمار الشامل، حسبما كانت تروج أبواقها الدعائية والإعلامية بكل وسائل الميديا، وبشتى اللغات، وفى كل بقاع الأرض، لأن هدفاً متواضعاً "كهذا، ليس فى حاجة إلى تعبئة كل هذه الحشود والعتاد (ربع مليون جندى أمريكى وبريطانى) فى المنطقة، خصوصاً إذا علمنا أن لجان التفتيش الدولية أكدت أن العراق "خال" من أسلحة الدمار الشامل، ثم أن إسقاط نظام صدام حسين هو أمر قد تحققه فرقة صغيرة فى زمن قصير ثم ينتهى الأمر.

لكن لأن الهدف كان هو احتلال العراق.. فكان لابد من تسويق الأكاذيب، وترويج الحجج والأعذار فى كل وسائل الميديا، لكسب الرأى العام الأمريكى والعالمى إلى صف الحرب.

..وحول نفس المعنى يؤكد الخبراء الاستراتيجيون أن العراق لو كان يصدر "طماطم" أو "تفاحاً" لما كانت اهتمت به أمريكا لا من قريب ولا من بعيد، ولكن لأنه يُصّدر "النفط" ويتحكم بشكل أساسى فى أسعاره، فكان لابد من احتلاله، واستغلال ثرواته لتضخ القوة –فى النهاية– فى شرايين الدولة العظمى فى العالم.

فضلاً عن أن أمريكا التى تستهلك ربع إنتاج الطاقة فى العالم –لم تشأ أن تترك دولة طامحة إلى القوة (مثل العراق) تتحكم فى هذه السلعة الاستراتيجية فى العالم (النفط).

والحقيقة التى لا ينكرها أحد هى أن رحيل صدام حسين هو جزء أساسى من خطة شاملة تستهدف تغيير أو "إعادة صياغة" منطقة الشرق الأوسط. فأمريكا المنتصرة فى الحرب الباردة (ثم فى حرب الخليج الثانية) رسمت موقفها السياسى فى منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من هذه النجاحات..والصورة المأمولة هى: أن تكون هناك سوريا ضعيفة، والالتفاف حول إيران لضمان الحدود الشمالية لإسرائيل وإسقاط نظام صدام حسين لتحل محله قوة إسرائيلية قوامها تحالف تركى إسرائيلى ..وهذه الصورة مرهونة بتحرك أمريكى حاسم لاحتلال العراق..

وبالتالى رأت الإدارة الأمريكية أن وجود عراق قوى "تحت قيادة صدام حسين هو أمر يشكل خطورة بالغة على المصالح الأمريكية فى المنطقة ليس فقط بسبب الأفعال التى يمكن أن يقوم بها ولكن أيضاً –وهذا هو الأهم –لأن بقاء صدام فى موقعه سيكون دليلاً على عدم قدرة أمريكا على متابعة سياستها الطموح فى العالم ..

..ولم يغب عن بال قادة أمريكا أن الهدف الأسمى وهو احتلال العراق، يحتاج إلى جيش من الإعلاميين تكون مهمته التمهيد لهذا العمل بنشر الأكاذيب، وتزييف

الحقائق وكما كان يقول دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى السابق بات يتعين على الصحافة ألا تكون لها مهمة أخرى غير ترويج الأكاذيب! ويذكر أن هناك مكتباً ملحقاً بالبنتاجون يشرف عليه بنفسه مهمته الأساسية بث الأكاذيب المختلفة على الكوكب الأرضى قاطبة.

وهناك وحدة تعرف باسم "وحدة التفكير الاستراتيجى" ميزانيتها عشرات الملايين من الدولارات قامت بتوقيع عقد بحوالى ١٠٠ ألف دولار شهرياً مع شركة اتصال تعرف باسم (ريندون جروب) تعمل فى مواقع استشارية لعدد من دول الخليج وتتعاون مع جهاز المخابرات الـCIA والمعارضة العراقية معاً..وتتعامل هذه الشركة مع الصحفيين وكتاب فى الشرق الأوسط، والعالم العربى وآسيا وأوربا، فتعطيهم رسائل صحفية، وتعليقات وتمدهم بالمعلومات التى تتوافق مع أمنيات ورغبات الإدارة الأمريكية وتفضيل الخيارات الخاصة بالحرب والاستراتيجية الأمريكية فى بلادهم فى مقابل رواتب شهرية تصل إليهم بطرق خفية حتى لا يفتضح أمرهم، ولضمان ولائهم وانحيازهم التام لكافة الطروحات الأمريكية.

ولقد أثير حديث حول هذه الوحدة (وحدة التفكير الاستراتيجى) فصدر ما يؤكد أنها ألغيت لكن رامسفيلد عاد ليؤكد أن إلغاءها تم (على الأوراق) لكنها ما تزال تمارس أنشطتها.

وكانت لوس أنجلوس تايمز تحدثت عن خطط احتكار المعلومات وأشارت إلى إدارة المعلومات الموجهة إلى العامة ورقابة المصادر الصحفية، والسيطرة على الرأى العام.. وذكرت أن هناك رسائل إعلامية تهدف إلى ترويج سوء الفهم.. وأوضحت أن وحدة التفكير الاستراتيجى تقوم بتسريب معلومات لكى تبتلعها الصحافة الأوربية والعالمية لخدمة المصالح الأمريكية..

..أيا كان الأمر، ومهما كانت قوة الدعاية التى تبثها الولايات المتحدة فالمحقق أن الحرب التى دارت رحاها فى العراق، لم يكن من هدف لها سوى احتلال هذا البلد

العربى، ليكون نقطة انطلاق للمخطط الأمريكي الخاص بإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط واحتكار القرار الدولى لأطول مدة ممكنة والبقاء سيدة العالم بلا منازع

..كما أن ضمان أمن إسرائيل هو أحد الأهداف التى ترمى إليها أمريكا من وراء هذه الحرب وكذلك إقامة محور يجمع (تل أبيب وبغداد الجديدة وانقرة) يكون رأس حربة لضمان الاستقرار ويحقق لأمريكا الهيمنة الكاملة..

..بمعنى آخر: أن الحرب الأمريكية فى العراق هى -فى الواقع- كوكتيل حروب: حرب عسكرية، وحرب إعلامية، وحرب نفسية يديرها البنتاجون خصوصاً عبر وحدة التأثير الاستراتيجى التى يقودها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع بنفسه ومهمتها تزييف الحقائق وتسريب المعلومات الكاذبة لكى تبتلعها الصحف الأمريكية والعالمية..

وما يحدث -بين وقت وآخر- من تضارب حول مصير أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى والشرائط المسجلة التى يُقال أنهما يبعثان بها، ..كل ذلك ليس إلا من قبيل الأخبار المُزيّفة التى يُروّجها البنتاجون عبر وحدة التأثير الاستراتيجى..

..ولعل أخطر الحقائق التى تم تزييفها إعلامياً حتى كادت تصبح حقيقة راسخة مع أنها فى الأصل أكذوبة كبرى، ..هى حقيقة أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وهل هى بالفعل من صُنع أسامة بن لادن مؤسس تنظيم القاعدة الإرهابى، أم أنها من فبركة المخابرات الأمريكية بكافة أنواعها؟

الراجح أنها من صنع الأخيرة (أى المخابرات) ولقد صدرت عشرات الكتب فى أوروبا وأمريكا ترجح هذه الفرضية، لكن الميديا الأمريكية ترفض ذلك شكلاً وموضوعاً، وتزعم أن أصابع أسامة بن لادن هى التى تقف وراء هذا الحادث الذى هزّ العالم هزّاً عنيفاً..

بل وتغضب الحكومة الأمريكية إذا ما تحدث الآخرون عن فكرة المؤامرة التى حاكتها الإدارة فى البيت الأبيض لتخلق بذلك الحجة أو الذريعة لكى تغزو العالم، وتحتل من مناطقه كما تشاء..

ولعل أول كتاب صدر فى هذا الشأن كان لكاتب فرنسى يدعى تيرى ميسان وهو بعنوان "الخديعة الكبرى".. لكن قامت الدنيا فى أمريكا ولم تقعد، وحاولت احتواء الكتاب بعد أن صدر بعدة لغات ومنها اللغة العربية، وكتب ديفيد وولش السفير الأمريكى فى القاهرة وقتذاك محتجاً على الصحف المصرية التى تفسح المجال لشرح فرضيات وأفكار هذا الكتاب..

بل وقفت أمريكا وراء إغلاق مركز الشيخ زايد للأبحاث والذى كان أول من ترجم كتاب الخديعة الكبرى، ودعا المؤلف لإجراء نقاشات معه، أصدرها المركز لاحقاً فى كتاب.. بمعنى آخر أن أمريكا تقود إلى جانب حربها العسكرية فى العراق، حرباً إعلامية فى كل الاتجاهات بهدف الوقوف فى وجه الحقائق، حتى يتسنى لها ترويج أكاذيبها..

..ومن هذه الحقائق أن واشنطن كانت تعلم قبل شهرين على الأقل من وقوع أحداث ١١ سبتمبر أن هناك مجموعة تضم نحو ٢٥ شخصاً من الطلاب العرب يتدربون على قيادة (بل وخطف) طائرات الركاب... وتحدث ضابط أمن أمريكى عن شكوكه فى أن يكون لهؤلاء "صلة ما" بأسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة فى أفغانستان إلا أن جهاز الـ C.I.A لم ير فى هذا القول ما يكفى من الدوافع والأدلة لوضع شكوك هذا الضابط الأمريكى موضع فحص وتمحيص.!!

وكانت أجهزة أمنية لنحو خمس دول هى (روسيا، ومصر، وإسرائيل، وفرنسا وألمانيا) حذرت أمريكا من وقوع هجمات على أماكن بعينها داخل الأراضى الأمريكية.. ففى يونيو ٢٠٠١ بعثت المخابرات الألمانية بتقرير سرى تذكر فيه بالحرف الواحد أن إرهابيين قادمين من الشرق الأوسط لديهم نية خطف طائرات

لمهاجمة رموز مهمة داخل أمريكا، لكن جهاز الـ C.I.A الأمريكى لم يُعر هذا التقرير الألمانى أدنى اهتمام.

وثمة واقعة مؤكدة هى أن الرئيس الروسى بوتين كلف معاونين بإرسال تحذير إلى الحكومة الأمريكية من أحداث إرهابية يتم التخطيط لها وتستهدف مواقع حساسة فى نيويورك وواشنطن وتحدث ضابط روسى كبير إلى نظيره الأمريكى عن عمليات انتحارية لضرب أمريكا..

وفى مقابلة صحفية قال بوتين: إننى مندهش من رد فعل واشنطن إزاء التحذيرات التى لفتنا نظرها إليها لقد هزّ قادة أمريكا أكتافهم فى سخرية ولا مبالاة وكانت إجابتهم غريبة عندما قالوا: لا نستطيع أن نفعل شيئاً ما، لأن نظام طالبان يرفض أن يطرد أسامه بن لادن!

ويرجح رجال الاستراتيجيا القول بأن هذه الردود من الجانب الأمريكى التى لم تأخذ كل هذه التحذيرات على محمل الجد، هى أمر مخطط له سلفاً، لأنه يخدم الأهداف الأمريكية فواشنطن تريد أن تقع "الكارثة" لكى تتذرع بها كدولة جريحة تسعى إلى الانتقام لنفسها دون أن يعترض أحد عندما تحرق الأخضر واليابس لاحقاً.. (وهو ما حدث بالفعل فى العراق)..

..وهكذا كانت وسائل "الميديا" مرتكزاً أساسياً للمخطط الأمريكى عن طريق نشر الأكاذيب وأهمها أن أمريكا جاءت لتحرير العراق وليس لاحتلاله إلى حد يجعلنا نشعر -بحق- أننا نعيش عصر الأكاذيب الأمريكية الكبرى.. ولم لا، أليست أمريكا هى أكبر وأغنى وأقوى دولة فى العالم تتربع على عرش الاقتصاد، والتكنولوجيا والسلاح، ولذلك انعقد لها "لواء" القيادة أو الهيمنة (لا فرق)...

ولأنها كذلك، فهى تحتكر أيضاً وسائل الميديا (قديمها وحديثها) تُزيف ما تشاء من أنباء. وتروّج ما تريد من معلومات، وليس على دول العالم أجمع سوى أن

"تقتات" ليل نهار مما تسربه إليها من أخبار تبثها عبر شاشاتها، وتنشرها فى صحفها، وتذيعها عبر الأثير وكأنه مسلمة من المسلمات الأمريكية التى لا تقبل الدحض أو الإنكار، وكيف لا يكون الأمر كذلك، وكافة المعلومات تأتينا رخيّة، نديّة من سيدة العالم (أمريكا).. "أياً كان الأمر فإن أحداً ليس بوسعه إنكار اتهام أمريكا بتزييف الحقائق وبأنها تمارس هذا العمل الشائن بطريقة (ممنهجة ومنتظمة) بحسب "الواشنطن بوست" التى تؤكد أن الأحداث الأخيرة فى العراق تثبت بها لا يدع مجالاً للشك أن الإدارة الأمريكية كذبت على الشعب الأمريكى والعالم عندما اتهمت نظام صدام حسين بأنه يخفى أسلحة دمار شامل فى بلده، وبرنامجه النووى أكثر نشاطاً وأكثر حتمية وأكثر قرباً فى تهديده مما أظهرت المعلومات المتوفرة لها.

ورغم زيف كل ما قيل حول قوة صدام حسين النووية، إلا أن أمريكا أصرت على اتهامه فتحدثت عن يورانيوم النيجر، والأسلحة الجرثومية والكيماوية والمختبرات المتنقلة. ولم تشأ أن تتراجع قيد أنملة عن أكاذيبها حتى بعد أن تبين أن الشريك البريطانى (ممثلاً فى تونى بلير رئيس الحكومة البريطانية آنذاك أصبح على بُعد خطوات من القضبان التى سوف يقف وراءها متهماً بدفع خبير الأسلحة الكيماوية (ديفيد كيلى) إلى الانتحار بعد أن أفشى أسراراً تؤكد أن مكتب تونى بلير مارس ضغوطاً عليه لكى يُزيّف فى التقرير الخاص بأسلحة الدمار الشامل فى العراق.

وكذبت أمريكا أيضاً عندما زعمت أن فلول نظام صدام حسين هى التى تقود المقاومة العراقية الباسلة فى العراق ونسيت أو لعلها تناست أن الشعب العراقى كان يكره صدام حسين (المستبد الجائر) لكنه أيضاً يرفض الاحتلال الأمريكى لبلاده لذلك استقبلت القوات الأمريكية ليس بالورود والرياحين كما كانت تظن أمريكا، وإنما بشعار: "لا لصدام ولا للاحتلال".

وتعمدت أمريكا تشويه الحقائق، وروّجت عبر أبواقها الدعائية أن ولدىّ صدام

حسين (عدى وقصى) هما اللذان يقفان وراء هجمات المقاومة العراقية التى تستهدف قوات الاحتلال.. وظنت وأكثر الظن ليس بإثم، أنه بوفاة عدى وقصى سوف تطوى صفحة المقاومة.. وهو ما لم يحدث، لأنها تأتى عفوية ولا علاقة لها بأية رموز من النظام السابق.

الفصل الثالث

السياسة.. ليست بريئة!

- تنظيم القاعدة.. هل هو أكذوبة؟
- تصنيع الرأى العام.
- خباية الميديا على منظومة القيم فى المجتمع.
- بيت السياسة والإعلام.

تنظيم القاعدة.. هل هو أكذوبة؟

وكان طبيعياً أن تتجرع الإدارة الأمريكية غصص الفشل بعد افتضاح أمر هذه الأكذوبة.. لكنها وعلى طريقة (مداواة الجراح بجراح) روجت لأكذوبة أن تنظيم القاعدة هو الذى يحرك فصائل المقاومة العراقية فى بغداد والبصرة والنجف الأشرف وهى تريد بذلك أن تخلق موطئ قدم لأسامة بن لادن (وأعوانه) فى العراق، يبرر لاحقاً سحق رجال المقاومة العراقية، ولم لا أليسوا هم فى هذه الحالة - أعواناً وأنصاراً ومريدين للإرهابى الأول فى العالم (أسامة بن لادن).. وكان سخيفا هذا القول الكاذب من جانب أمريكا، لأنها تعمل على تفريغ المقاومة العراقية من معناها النضالى الرفيع، وتريد فى الوقت ذاته -أن تختزل- اختزالاً مُخّلاً- كفاح الشعب العراقى الرافض للاحتلال- فى مجرد ردات فعل هوجاء تصدر عن فئات من فلول النظام السابق.

ولما بدا أنها لم تفلح فى إقناع العالم بهذه الأكذوبة على الرغم من تسريبها أنباء تنسب بعض عمليات المقاومة العراقية إلى تنظيم القاعدة خططت لعملية تفجير مقر الأمم المتحدة فى بغداد.. ثم نسبت ذلك عن عمد إلى المقاومة العراقية بغرض تشويهها من ناحية واستعداء باقى دول العالم ضدها من ناحية أخرى، وليس صعباً اكتشاف أن أمريكا تكذب للمرة الثالثة، لأننا وبحسب القاعدة الجنائية المعروفة لو بحثنا عن المستفيد الأول -إن لم يكن الوحيد- من اغتيال دور الأمم المتحدة فى العراق فسوف نؤمن أن أمريكا هى التى تقف وراء هذا الحادث لأنه يحقق لها هدفين: الأول أنه يقزم دور الأمم المتحدة فى العراق ويجعله قاصراً على تقديم مساعدات إنسانية فقط، ليكون -فى هذه الحالة- أشبه بدور عربة الإسعاف التى تهرع إلى مكان الحادث -أى حادث- لتقديم الغوث والإعانات.

ومعلوم أن سيرجيو دو ميللو الممثل الشخصى لأمين عام الأمم المتحدة الذى راح ضحية هذا الحادث كان يطمح إلى أن يلعب دوراً أكبر فى العملية السياسية

داخل العراق (وليس فقط فى العملية الإنسانية).. بل أن كوفى أنان نفسه كان يأمل أن تسمح الولايات المتحدة للمنظمة الدولية أن تلعب دوراً رئيسياً فى إعمار العراق ولو من قبيل حفظ ماء الوجه بعدما احتلت أمريكا العراق رغماً عنها، وإلغاء الشرعية الدولية التى تمثلها.

وإذا وضعنا فى الإعتبار أن دولاً مؤثرة مثل فرنسا وروسيا والصين وألمانيا كانت تضغط لكى تتولى الأمم المتحدة عملية إعمار العراق جملة وتفصيلاً، أدركنا على الفور أن اغتيال دور الأمم المتحدة كان -منذ اللحظة الأولى- هدفاً أمريكياً وها هو يتحقق إلى حد كبير بتفجير مقر المنظمة الدولية فى بغداد.

الهدف الثانى هو تصوير المقاومة العراقية -بعد إلصاق تهمة التفجير بها- بأنها تمثل إرهاباً عراقياً يجب مقاومته دولياً، لأنه فى هذه الحالة سوف يكون هدفاً ضمن أهداف الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب التى وضعتها الولايات المتحدة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بدعم منقطع النظير من جانب حلفائها وخصوصاً الدول الأعضاء فى حلف الناتو.

أخطر ما فى هذا الأمر، أن الرئيس جورج دبليو بوش كان أول من استخدم تعبير "الإرهاب العراقى".. جاء ذلك فى خطابه الأسبوعى الذى أعقب حادث تفجير مقر الأمم المتحدة فى بغداد عندما شدد على ضرورة مطاردة الإرهاب فى كل مكان "وخصوصاً فى فلسطين والعراق".

ولتكريس هذه الأكذوبة وهذا المصطلح الذى صكه الرئيس بوش بنفسه (أقصد مصطلح الإرهاب العراقى) خرج علينا بول بريمر الحاكم المدنى الأمريكى فى العراق -وقتذاك- بتصريح رنان أكد فيه أن العراق -بعد حادث التفجير هذا- تحول إلى ساحة كبرى لمكافحة الإرهاب!.

وإذا علمنا أن الأبواق البريطانية والأمريكية فى داخل المنطقة العربية وخارجها دأبت على ترويجه، والإلحاح عليه لكى يملأ الأجواء ويصبح وكأنه شئ طبيعى، كان

لابد أن نستشعر الخطر المحدق ليس فقط بالعراق وإنما أيضاً بالمنطقة العربية ككل خصوصاً إذا توقفنا أمام ما كتبه الكاتب الأمريكى توماس فريدمان حول تحول العراق -فى أعقاب حادث التفجير إياه- إلى بؤرة جاذبة لجميع أشكال الإرهابيين والأصوليين الإسلاميين المعادين للولايات المتحدة. وهو يريد أن يحرّض قوات الاحتلال على اتباعه سياسة المحرقة، لأن دك العراق -كل العراق- بكافة أنواع السلاح، يصبح -والحالة هذه- من وجهة نظره -واجباً أمريكياً لأنه سيجهز ليس فقط على الإرهاب والإرهابيين ولكن أيضاً وربما هذا هو الأهم - على كل الرافضين للفكر الإمبراطورى الأمريكى الذى يريد أن يفرض سطوته على العالم فى القرن الحادى والعشرين.

باختصار أنها أكاذيب أمريكية تأتينا من كل المنافذ ضمن أكاذيب أخرى تحاول اقناعنا -بالقوة الجبرية- بأن حرب احتلال العراق- هى حرب تحرير وأن العراق والحالة هذه- لن يكون الولاية الـ٥٢ بعد إسرائيل -ضمن الولايات الأمريكية الخمسين، ولكن سيصبح واحة الديمقراطية فى العالم العربى، أو كما يقول (أو يكذب) فريدمان إن هذه الحرب تتعلق بقوى الغرب، وتدعمها الأمم المتحدة، وهى تهدف إلى الدفع بحكومات عربية أكثر نزاهة وانفتاحاً وتسامحاً.. بمعنى آخر أن "الأكاذيب الأمريكية" عارية ومفضوحة، بل ولها رائحة أصبحت تزكم الأنوف، لكن "أمريكا -سيدة العالم" تصر عليها، وتدأب على ترويجها على أنها حقائق كما يقول دونالد رامسفليد وزير الدفاع عبر وحدة التأثير الاستراتيجى التابعة لمكتبه فى البنتاجون مباشرة، والتى يجند فيها كتاباً ومفكرين من كل المشارب (والدول) لتقديمها إلى شعوبها على أنها حقائق لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها!.

يبقى أن نلفت الانتباه إلى أن الحرب الأمريكية ضد العراق لم تكن فى يوم من الأيام حرباً عسكرية فحسب وإنما هى حرب إعلامية أيضاً والدليل على ذلك ما كشفه كتاب صدر حديثاً فى أمريكا بعنوان أسلحة الخداع الشامل حول دور شركات الدعاية والإعلان (والإعلام) فى السياسة الخارجية الأمريكية وخصوصاً بين

العرب والمسلمين. فهو يتحدث مثلاً عن شركة "راندوم" للعلاقات العامة، وينقل عن صاحبها جون راندوم قوله أن القوات الأمريكية وحلفاءها حين دخلت إلى الكويت بعد هزيمة الجيش العراقى فى عام ١٩٩١، فإنها قوبلت بأعداد كبيرة من الكويتيين يلوحون بالأعلام الأمريكية التى ملأت شاشات التليفزيون، ولم يعرف أحد أن شركة "راندوم" هى التى سربت تلك الأعلام مسبقاً، لإضفاء جو احتفالى على مشهد الدخول، وكان ذلك فى إطار عقد وقعته الشركة فى وقت سابق مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) وقد تحدث صاحب الشركة عن عقد مماثل وقعه مسئولو البنتاجون قبل غزو العراق، لكنه رفض الحديث عن مضمونه، باستثناء إشارته إلى أن العراقيين لم يكرروا "لقطة" رفع الأعلام الأمريكية عند الدخول إلى بغداد.

ذكر الكتاب أيضاً أنه بعد حرب الخليج الثانية، وقعت المخابرات المركزية (سى.آى.أيه) عقداً مع شركة راندوم لتنظيم المعارضة العراقية للرئيس صدام حسين، قيمته عشرة ملايين دولار، وكان مدير الشركة هو الذى شكل "المؤتمر الوطنى" واختار اسمه، وهو الذى عين السيد أحمد جلبى (عضو مجلس الحكم الانتقالى) رئيساً للحزب، وخلال الحرب وقعت الشركة عقداً آخر مع المخابرات المركزية لتوزيع أخبار مغلوطة عن الحرب، وتصوير أفلام تليفزيونية دعائية تسوغها وتخدم أهدافها، وكانت الشركة ذاتها قد وقعت عقداً مع البنتاجون قبل الإطاحة بنظام طالبان فى أفغانستان قيمته ثلث مليون دولار لتأسيس وكالة أنباء أفغانية تبث أخباراً مُحرّفة وغير صحيحة عما يجرى على الأرض.

من المعلومات المثيرة فى المشهد العراقى أن إسقاط تمثال الرئيس السابق صدام حسين -الذى طافت صورته حول العالم- كان من إخراج وترتيب شركة راندوم، التى حشدت لذلك الغرض ١٢٣ شخصاً هللوا للسقوط وصفقوا له، وكان بعضهم من أعضاء "المؤتمر الوطنى" الذين قدموا من الولايات المتحدة بصحبة السيد أحمد جلبى!.

تحدث الكتاب أيضاً عن شركة "بنادور" للعلاقات العامة، وصاحبتها التى وقعت عقداً مع مجموعة من معاهد ومراكز البحوث التى تؤيد غزو العراق لتنسيق ظهور الخبراء فى القنوات التليفزيونية وأمام الكونجرس للهجوم على سوريا وإيران، وتحذيرهما من ضربات أمريكية عنيفة.

هناك أيضاً شركة "شاندويك" للعلاقات العامة، ومديرها جاك ليسلى، صديق بوش، وصاحب فكرة إنشاء منصب جديد هو "مساعد وزير الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة" أى للعلاقات العامة، لكسب المسلمين إلى جانب الحرب ضد الإرهاب، وهى الشركة التى تقف وراء الحملة الإعلامية فى الصحف الغربية والعربية لتعبئة الرأى العام لصالح استمرار تلك الحرب وتوسيع نطاقها!.

"تصنيع" الرأى العام:

نعم "الرأى العام" هذا البحر الهادر من الكتل البشرية يمكن التحكم فيه، وتشكيل توجهاته وصبه فى قوالب معدة سلفاً. أى يمكن "تصنيعه بمواصفات محددة. كحال أى سلعة قبل عرضها فى الأسواق: وهناك تقنيات شتى يبرع فى استخدامها واستئناسها رجال السياسة فى العالم بحيث تضمن له (رأياً عاما) سلساً ومطيعاً وجاهزاً لتصديق كل ما يقال من أكاذيب، وأضاليل.

لست أنكر أن هذه العبارة النظرية الأكاديمية التى يرددها دائماً علماء الإعلام والرأى العام فى كتاباتهم قفزت إلى ذهنى عندما تابعت كغيرى تفاصيل الفضيحة التى فجرتها لوس أنجلوس تايمز حول قيام الجيش الأمريكى فى العراق بدفع أموال سرية إلى صحف عراقية مقابل نشر مقالات كتبها عسكريون لتلميع صورة الاحتلال وإظهار الإيجابيات والتحولات الديموقراطية التى أحدثها فى الساحة العراقية والهدف الأبعد بالطبع هو إخفاء المجازر والمآسى التى يتعرض لها الشعب العراقى على أيدى جنود الاحتلال! وللإنصاف يجب أن نذكر أن البيت الأبيض قد أبدى انزعاجه لهذا الأمر، واستدعى مسئولين فى وزارة الدفاع (البنتاجون)

لاستجوابهم واستجلاء الحقيقة لأنه اعتبر هذه الواقعة فى حال ثبوتها طعنه فى ظهر أمريكا التى تبدو متناقضة، فهى تتحدث عن ريادتها فى الدفاع عن حرية الرأى والصحافة ثم فى الوقت ذاته تسمح لعسكرييها بالتدخل لتضليل الرأى العام وتزييف الحقائق وتقديم الأكاذيب على أنها الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه!. وقد يسفر هذا الاستجواب عن شئ وقد لا يسفر لكن الثابت أن التحكم فى الرأى العام هو لعبة قديمة - جديدة فمن يصدق أن تفجيرات يوجوسلافيا التى حصدت آلاف الضحايا جاءت باسم الحرية والعدالة وخدمة القانون!.

ومن منا يعرف - ولو جزءاً يسيراً - مما حدث أثناء الحرب الأمريكية على أفغانستان.. فالثابت عملاً أن احتكار أمريكا للساحة الإعلامية إبان هذه الحرب دفن كل الحقائق، ولم نعرف إلا ما أرادت أمريكا أن نعرفه عن هذه الحرب!.

وها هو (وولتر ساكسون) مالك شبكة C.N.N يذكر أنه طلب من صحفييه عدم التركيز على أخبار الضحايا المدنيين أثناء اندلاع الحرب الأفغانية وطالبهم بإبراز (أو فبركة) الأخبار التى توضح أن حكومة طالبان هى المسئولة عن هذه الحرب وأوصى بأن يعقب أى صورة عن أفغانستان أو باكستان تعليق يقول: أن طالبان تؤوى إرهابيين مسئولين عن موت أكثر من خمسة آلاف شخص! أنها تقنية التزييف التى تفشى معلومات مغلوطة ومتناقضة بطريقة مغلفة تختفى بين ثناياها - بل تضيع تماماً - المعلومات الصحيحة.. والشئ نفسه حدث حول تدخل حلف الناتو فى البلقان والذى تم تصويره - إعلاميا - على أنه المنقذ بينما الحقيقة الغائبة هى أن الناتو - نفسه - هو الذى ارتكب جريمة الجرائم فى البلقان: "التطهير العراقى!!.

..وكم كان صائباً وزير خارجية ألمانيا السابق (يوشكا فيشر) عندما قال فى صحوة ضمير نادرة: عندما سنعرف الحقيقة، سوف نندهش كثيرا أنها أشد قسوة مما يمكننا تحمله.

.. والحق أن الرأى العام - على ضخامته - وعظيم تأثيره إلا أنه يكاد يكون طفلا ساذجا يمكن (التغرير به) وتضليله على أيدى شركات كبرى تتخصص فى هذا الشئ (لا فى غيره) فيذكر كتاب فرنسى بعنوان: أسلحة التضليل الشامل أن هناك شركات للعلاقات العامة وظيفتها أن تبيع الوهم للمواطنين وبعضها تربطها صلات وعقود بأجهزة المخابرات الأمريكية تخول لها حق توزيع الأخبار المغلوطة عن الحرب وتصوير أفلام تليفزيونية دعائية تصوغها وتخدم أهدافها.. حدث هذا فى أفغانستان عندما احتكرت إحدى الشركات بث أخبار الحرب دون منازع، كما حدث فى العراق وكلنا يذكر أن مشهد إسقاط تمثال صدام حسين فى قلب بغداد كان مسرحية من إعداد وإخراج إحدى هذه الشركات التى قامت بتعبئة أكثر من ١٠٠ شخص لكى يكونوا جاهزين للتصفيق وكان من بينهم ويا للعجب أناس يحملون عضوية مجلس الحكم الانتقالى فى العراق.

النتيجة المؤلمة فى كل هذا أن الرأى العام هو الضحية دائما حيث تنفق مئات الملايين من الدولارات لإحكام القبضة عليه.

وفى حقيقة الأمر، إن ما نسمعه عن "وقائع" شراء صحف وكتاب (من كل لون وصنف) بغرض توجيه الرأى العام وحشو (رأسه) بأفكار ورؤى بعينها هو أمر بات لكثرة تكراره مألوفاً ولا يدعو للدهشة أو الغرابة على الرغم من أنه يدخل فى ضمن ما يسميه ناعوم تشوميسكى عمليات النصب المالى والمعنوى.

فقديما عندما استقر فى عقل زعيم النازية (هتلر) أن ألمانيا لن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية إلا بغزو الدول القريبة منها لم يتورع عن اختلاق أكذوبة أن بولندا اعتدت على ألمانيا وكان على وسائل الدعاية التابعة له أن تتكفل بالباقى من ترويج وإلحاح، وتزييف وتقديم الأكاذيب على إنها حقائق.

وحال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى (اليوم) يدعو للتساؤل فلقد اعترف بأنه أسس مكتباً يشرف عليه بنفسه لا مهمة له سوى تزييف الحقائق وبثها

على الكوكب الأرضى قاطبة. وهناك وحدة تعرف باسم وحدة التأثير الاستراتيجى ميزانيتها عشرات الملايين من الدولارات وتتعاون مع جهاز الـ C.I.A وتتعامل مع صحفيين وكتاب فى الشرق الأوسط فتعطيهم رسائل صحفية وتعليقات وتمدهم بالمعلومات التى تتوافق مع أمنيات ورغبات الإدارة الأمريكية وتفضيل الخيارات الخاصة بالسياسة الأمريكية فى بلادهم مقابل منح دراسية أو رواتب شهرية تصل إليهم بطرق خفية حتى لا يفتضح أمرهم ولضمان ولائهم وانحيازهم التام لكل الطروحات الأمريكية وتقوم وحدة التأثير الاستراتيجى "بتسريب معلومات تبتلعها الصحافة الأمريكية والعالمية لخدمة المصالح الأمريكية.

وليس خافيا على الكبير والصغير أن المستهدف أولا وأخيرا هو الرأى العام المفترى عليه (فى هذه الحالة).

.. ولكى تكتمل رؤيتنا حول حالات التضليل التى يتعرض لها الرأى العام تجدر الإشارة فى عجالة إلى اعتراف آخر (زلزل أصحاب دراسات الرأى العام فى العالم).. وصاحبه هو الشاب الأمريكى بنجامين فاندر فورد الذى قال انه فبرك عملية قطع رأسه ووزعها فيديو من خلال شبكة الإنترنت ولأنه بارع فى برمجة ألعاب الكمبيوتر فلقد استخدم أحدث التقنيات وصور نفسه جالساً على كرسى فى غرفة مظلمة ويداه خلف ظهره وهو يرتعد ويهتز للأمام والخلف وكأنه رهينة مذعورة.

أخيراً، وبعد هذه الاعترافات الموجعة هل يجد المواطن العادى متسعا من الوقت وسط انشغالاته الحياتية المتلاحقة ليسأل نفسه: هل كل ما يبلغه من أنباء "صحيحاً" وهل كل ما يشاهده عبر الشاشات حقائق لا أكاذيب.

جسد مارد .. وعقل طفل!

طرح أحد مراكز الأبحاث والدراسات السياسية فى باريس السؤال التالى: ما هى مدى مصداقية البيانات (المنسوبة إلى جماعات إسلامية فى العراق وأفغانستان)، التى نقرأها على مواقع "النت" المختلفة، أو التسجيلات الصوتية المنسوبة لـ "المدعو"أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة ؟

وشكك المركز (فى واحدة من حلقاته النقاشية) فى هذه التسجيلات أو البيانات، مشيرا إلى الطفرة التقنية الهائلة التى حدثت فى فروع المعلوماتية والصوتيات والكمبيوتر بحيث يعدو أمر فبركة صوت أو صورة أمراً فى غاية السهولة.

وبعد أن سرد شهادات لكبار المحللين و "العلميين" ترجح كفة "التشكيك" فى كل هذه المواد المدسوسة عبر وسائل الميديا المختلفة، أرتكز على اعتراف خطير (لم تهتم به الصحافة العربية إلا فى أضيق الحدود) لشاب أمريكى يدعى "فان فورد" (٢٢ عاما من سان فرانسيسكو)، أكد فيه أنه قام بفبركة شريط فيديو مدته ٥٥ ثانية لواقعة قطع رأسه مع أن ذلك لم يحدث قط.

وأوضح أنه هيأ الأجواء الكاملة لكى يبدو الأمر صحيحا وطبيعيا، فجلس على كرسى فى غرفة مظلمة ويداه خلف رأسه وهو يرتعد ويهتز للأمام وللخلف وكأنه رهينة مذعورة: وذكر أنه استخدم تقنية (عادية) فى تصوير هذه الواقعة على الكمبيوتر عبر برنامج خاص لتخفيض جودة الفيلم حتى يبدو الأمر حقيقيا.

وخلصت حلقة النقاش البحثية فى باريس إلى نتيجة مهمة، هى ضرورة أن نشكك فى كل ما قيل – أو يقال – حول أحداث أفغانستان والعراق لأن الإدارة الأمريكية لم تترك كبيرة أو صغيرة إلا وأعدت لها العدة، خصوصا تشكيل الرأى العام (بفلترة) كل ما يبث إليه عبر وسائل الميديا بحيث لا يسمح إلا بالأخبار أو التعليقات أو الوقائع التى تبرئ الساحة السياسية الأمريكية من أى إدانة، وإذا لم تتوافر الأخبار، فليس هناك ما يمنع من اختلاقها أو فبركتها.

وأنهى المركز هذا النقاش الذى شارك فيه باحثون فى علوم الاتصال والسياسة والعلاقات الدولية والعلوم السلوكية، مشددا على أن صناعة الرأى العام أسهل كثيرا من صناعة الزبادى أو البسكويت!.

الشفافية الغائبة:

وبإسقاط هذه النتيجة البحثية المؤلمة (خصوصا لدعاة المصداقية والشفافية) على الوقائع والأحداث التى ازدحمت بها الأجندة الإقليمية والدولية فى عام ٢٠٠٤، الذى يوشك على الانتهاء سنكتشف بحق أننا ضحايا "أكاذيب" و"دعاوى" و"فبركات" لم تطلقها أمريكا عبثا، وإنما جاءت وفق خطة محكمة تستهدف إظهار أمريكا فى صورة (الحمل الوديع) الذى تعرض كغيره لضربات إرهابية (أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وهى فى كل الجرائم التى ترتكبها أفغانستان والعراق ليست سوى دولة جريحة تقتص لكرامتها! أو أنها دولة الخير والإحسان التى أسقطت نظام طالبان (الذى أوجدته ودعمته فى البداية) لتحول أفغانستان إلى جنة على الأرض.. ومزقت العراق إربا إرباً، وفصلت أجزاءه عن بعضها البعض لتجعله - بحسب زعمها - جنة الديموقراطية فى الشرق الأوسط.

هى مجرد دعاوى روجتها بإلحاح إعلامى مكثف حتى باتت عند البعض أشبه بالثوابت "الحقائق" التى لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها.

والدليل على ذلك أن أحد الجنود أجاب عن سؤال تلفزيونى: ما الذى جاء بك إلى العراق؟ بقوله: جئت لأقتص لبلدى التى خطط صدام حسين فى الاعتداء على برجيّها!

دعاوى وأكاذيب:

ومعنى ذلك أن الحقائق لا تزال غائبة - بفعل فاعل - وليس بطريق المصادفة، فالجميع يعلمون حق العلم أن الاتهامات التى وجهتها أمريكا للنظام العراقى السابق والتى تحدث عنها كولين باول وزير الخارجية الأمريكية فى جلسة علنية أمام الأمم المتحدة ليست 'إلا أضغاث أحلام، وبرغم ذلك عندما أجرى أحد مراكز قياسات الرأى استطلاعا شعبيا ثبت أن ٥٨٪ من الشعب الأمريكى لا يزال يعتقد أن بالعراق أسلحة دمار شامل!!

بكلمة أخرى: إن "أحداث العراق شأنها فى ذلك شأن باقى الأحداث، هى - فى جانب كبير منها أحداث صناعية (وليست طبيعية) بمعنى أن وقائعها جرت بشكل مخطط له سلفا لكن يتم تصويرها لـ (الرأى العام المسكين) على أنها جرت بشكل تلقائى لا يحكمها سوى المنطق الطبيعى للأحداث، وهذا غير صحيح.

وتكشف بعض الوقائع - فى جلاء - عن أن إغراق الساحة بأخبار معينة، لا يأتى - كما قد يظن البعض - من منطلق أريحية أو كرم حاتمى من صاحب (أو مدير) الوسيلة الإعلامية المرئية أو المسموعة أو المكتوبة، كما لا يأتى لحرص الأخير على حق المتلقى فى أن يعرف وإنما يكون الهدف هو تغطية حدث بكم من الأخبار فتتوه الحقيقة.

أفضل مثال على ذلك السؤال الذى طرحته وسائل الإعلام الأمريكية و(الغربية) بعد الاحتلال الأمريكى لنيكاراجوا فى عام ١٩٨٨ هو: هل تؤيد التدخل الأمريكى العسكرى أم تدينه أم ترفضه؟.

ثم تعمدت أن يتم شغل الرأى العام بأسئلة أخرى كثيرة يجد المواطن العادى نفسه فى النهاية يميل إلى فكرة تكريس الديمقراطية فى نيكاراجوا، متخليا عن رفضه لفكرة احتلال أمريكا نيكاراجوا.

الجنة الموعودة:

إنها صورة مطابقة لما نعاصره اليوم فى العراق.. فبعد واقعة الاحتلال بدأت الميديا الأمريكية تتحدث عن الجنة الديمقراطية الموعودة فى العراق، وإجراءات الانتخابات التشريعية والرئاسية.. وقبلها تحدثت - كذباً - عن مسرحية نقل السلطة وانتهاء الاحتلال بتغيير المسمى من قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسية.

وبينما تلوك وسائل الميديا هذه المسميات ليل نهار، ومع تزايد أعمال العنف وسقوط ضحايا والخوف من انفلات أمنى يؤدى إلى وقوع حرب أهلية فى العراق، بدأ الرأى العام العربى والدولى يميل إلى فكرة غير صحيحة، وهى أن بقاء القوات

الأمريكية بات ضرورة أمنية وسياسية.. ونسى الجميع واقعة الاحتلال، كما كان الحال فى أحداث نيكاراجوا.

وفى هذا الإطار، يجب أن نتذكر أن أمريكا فى تعاملها مع الرأى العام الدولى، تنطلق من قناعة مؤداها أن "الموجود الوحيد" على الساحة الدولية هو الإرادة الأمريكية.. وإذا حدث تعارض مع الكتل البشرية (التى تعتبر قوام الرأى العام) فلابد من تعديلها والتلاعب فى عقولها لكى تكون سلسة القياد.

ولبلوغ ذلك لا تتردد أمريكا فى إنفاق مئات الملايين من الدولارات لتغيير صورة أمريكا فى أذهان الآخرين.. فاستحدثت إدارة بالخارجية الأمريكية تعرف باسم دبلوماسية العلاقات العامة، مهمتها تبييض وجه أمريكا، خصوصا فى مواجهة موجات الكراهية المتصاعدة التى طبقت الآفاق باعتراف الأمريكان أنفسهم.

يبقى أن نستمع إلى نصيحة قدمها لنا طواعية - فى هذا الخصوص - وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر يقول فيها: لابد أن نثق فى أن كل ما يقال حولنا من أخبار ليس دقيقاً. وعندما سنعرف يوما الحقيقة، سوف نندهش كثيراً، لأنها ستكون أشد قسوة مما يمكننا تحمله!

جناية الميديا على منظومة القيم فى المجتمع:

ليس من شك فى أن المجتمع المصرى قد تعرض - ربما فى الربع قرن الأخير - إلى ما يمكن أن نسميه "هجمة" من نوع شرس استهدفت قيمه وجملة من سلوكياته وقناعاته التى عرفت عنه منذ فترات زمنية ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ. لكن - وحتى لا نجافى الموضوعية، ويأخذنا شطط فى إصدار أحكام صعبة نسارع بالقول إن المجتمع المصرى- شأنه فى ذلك شأن باقى المجتمعات - لا يعيش فى جزر معزولة أو تفصله عن غيره من المجتمعات حوائط وأسوار، وإنما هو جزء من "كل" يطرأ علية ما يطرأ على هذا "الكل" من متغيرات وتحولات، وتضربه أمواج متلاطمة قادمة هذه المرة من الشمال حيث الحضارة الغربية (فى صورتها الأمريكية) التى يؤكد

فوكوياما أنها الصورة المانعة الكاملة والشاملة والتى ستكون - والحالة هذه - الصفحة الأخيرة فى تاريخ الإنسانية.

على أية حال يصبح السؤال الذى لا مهرب منه، الذى يمثل مقدمة طبيعية لأى حديث عن المجتمع المصرى هو: فى أى عقد نعيش نحن؟ وما هى القيم السائدة فيه ثم ما هى طبيعة القوى المتسيدة أو الحاكمة؟.

إجمالاً يمكن أن نقول كنوع من الإجابة إن ثمة حكومات خفية تدير هذا العالم لحسابها:

- الحكومة الأولى هى حكومة سياسية، تنفرد بالقرارات الفاصلة وتجسدها آليات مجموعة الدول الثمانى الصناعية الكبرى، التى تحركها أمريكا كما يحرك المرء الخاتم فى إصبعه. وقد طرحتها واشنطون "قوة مسيطرة" تدير دفة العالم بعد أن تعمدت تهميش دور الأمم المتحدة وجعلته أشبه ما يكون بدور عربة إسعاف أقصى ما تستطيع أن تقوم به هو أن تهرب إلى مكان الحادث لإسعاف المصابين بمعنى آخر لقد اختزلت واشنطن دور المنظمة الأممية العالمية فى مجرد دور إنسانى ومن ثم ظل دور الرقيب السياسى - على الأقل حتى لا أقول دور الحاكم - شاغراً لتندفع إليه لاحقاً مجموعة الدوال الثمانى الصناعية الكبرى كى تجلس فى مقعد القيادة وليس فقط فى مقعد الرقيب.

- الحكومة الخفية الثانية هى حكومة اقتصادية تمثلها ثلاث منظمات هى: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وكلها أدوات فى يد واشنطن تحقق بها مآربها السياسية والاقتصادية (وتشرعن) بها أطماعها ومخططاتها. ولقد تابعنا قبل فترة إصرار أمريكا على أن يتولى رئاسة البنك الدولى نائب وزير دفاعها بول وولفتير، ليصبح البنك الدولى تحت الرئاسة الأمريكية مجرد مكتب تابع لجورج دبليو بوش، يديره من مقعده فى البيت الأبيض بواشنطون.

- الحكومة الخفية الثالثة هى حكومة إعلامية تنطلق فلسفتها من مقولة أن من

يملك المعلومة يملك العالم. وتمثلها كبريات وكالات الأنباء التى تحتكر المعلومات وتتدفق منها لاحقا بعد عمليات "فلتره" دقيقة لتنساب فى قنوات الميديا جميعا المسموعة والمرئية والمقروءة. ولأن هذه الحكومة الثالثة (أقصد الحكومة الإعلامية) هى ما تعنينا هنا، فمن المهم أن نلفت الانتباه إلى نقطتين أساسيتين: الأولى أن أمريكا ترى أنها سيدة العالم بلا منازع (خصوصا بعد سقوط حائط برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفيتى، وانفرادها بالقرار الدولى) وهى التى تقف وراء هذه الحكومات الثلاث وتحركها (وتحرك العالم بالتبعية) مثل الماريونيت، وهذه العبارة ليست لى وإنما هى لكاتب فرنسى شهير يدعى جاك أتالى كان مستشارا للرئيس الفرنسى السابق فرانسوا متران، وضعها فى كتاب له بعنوان "اليهود والعالم والفلوس". أما النقطة الثانية فتتعلق بعنوان المرحلة التى نعيشها "العولمة"، والذى يعنى – ضمن ما يعنى – أن قادة العالم الحقيقيين ليسوا رجال السياسة الذين نراهم يتحدثون هنا وهناك، ويطلقون نظريات ويرفلون فى كل وقت وحين فى حلل ومظاهر السلطة السياسية وإنما هم الذين يسيطرون على مجموعات الميديا الإعلامية ويمسكون بخيوط الاتصالات وصناعة المعلوماتية.

وهذه الحكومة الخفية، (الحكومة الإعلامية) لا تكترث لنقاش حول الديمقراطية ولا يعنيها – من قريب أو من بعيد أمور الانتخابات فى العالم، بمعنى آخر: أنها لا تشغل نفسها سوى بشىء واحد هو أن تحكم قبضتها على كوكب الأرض وتتلاعب فى العقول بما تبثه أو تحجبه من معلومات انطلاقا من مقولة يمارسها الإعلاميون فى الغرب ليل نهار وهى أن الروايات عندما تردد نفس الشىء بشكل متواتر فإن الكذب يمر فى التاريخ ويصبح حقيقة.

هذا ما آمن به اليهود مثلا إيمانا راسخا فروجوا ما شاءوا من الأكاذيب حول "الهولكوست" وألحوا فى ذلك إلحاحا منظماً حتى باتت هذه الأكاذيب حقائق، ومن يعترض عليها يوضع فى القفص متهما بالعداء للسامية!!. وهو الأسلوب ذاته الذى انتهجته واشنطن لتخلق مبررات غزوها للعراق مثل أكذوبة امتلاك العراق لأسلحة

دمار شامل، وأكذوبة أنها تريد الديمقراطية للعالم العربى، لتخفى بها مطامعها، التى تفضحها بجلاء مخططات مشروعها الاستعمارى المعروف باسم الشرق الأوسط الكبير. والحق أن واشنطن الطامحة إلى أن يكون القرن الحادى والعشرون قرنا أمريكيا صرفا ترتكز فى كل تحركاتها من خلال الحكومة الإعلامية. فهى لا تخش القادة أو النظم فى العالم وإنما تخشى حركة الشعوب. ففى منطقتنا مثلا: كان سقوط نظام صدام حسين على النحو المخزى الذى عايشناه درسا لكل من تسول له نفسه من الحكام أو النظم العربية أن يعترض على الإدارة الأمريكية. ولذلك لم تشغل أمريكا نفسها بالقادة وإنما اتجهت بكليتها إلى الشعوب، فأنشأت – لأول مرة– قطاعاً فى وزارة الخارجية يعرف باسم قطاع دبلوماسية العلاقات العامة، رصدت له ميزانية مبدئية قدرها ٦٠٠ مليون دولار، لتجميل وجه أمريكا القبيح وتقليص مساحة الكراهية التى امتدت دوائرها لتشمل القاصى والدانى، ليس فقط فى منطقتنا العربية وإنما فى العالم أجمع كما أطلقت فى منطقتنا"راديو سوا" وفضائية "الحرة" ومجلة أسبوعية باسم"هاى"، وتمول جرائد يومية وأسبوعية كثيرة فى العالم العربى، بهدف ترويج ما تسميه "القيم الجديدة". والصحيح أنها تريد أن تصل إلى "العقول لتنفخ فيها من روحها حتى تسبح بحمد الأمريكان، وترى عيوبهم مزايا وعدوانهم واحتلالهم لبلادنا حلالا زلالا!!.

□ ولتفصيل وتوضيح ما سبق، اسمحوا لى أن أذكر عدة وقائع تعكس – بالدليل القاطع– سطوة الميديا وقدرتها على تزييف الحقائق، وإحداث انقلاب شامل فى منظومة القيم:

- **الواقعة الأولى** مكانها العاصمة الفرنسية (باريس) وبطلها طفل فى السنة الخامسة بالمرحلة الابتدائية، فوجئ بأن زملائه فى المدرسة يستقبلونه ذات صباح بهتاف يقول: الإرهابى وصل.. الإرهابى وصل! وارتفع الهتاف مدويا فى اليوم الثانى ثم الثالث فوقع الطفل فى نوبة يأس وإحباط فاضطر والده إلى الذهاب إلى المدرسة لاستيضاح الأمر، فشرحت له الأخصائية الاجتماعية المشكلة التى تبين أنها

نابعة من التليفزيون الذى لا يكف عن الحديث عن الإرهاب مقرونا بالإسلام. ولأن الولد اسمه إسلام (وهو ابن لأب مصرى مغترب) فلقد هتف الصغار من قبيل المزاح بالطبع -باسم الإرهابى بدلا من إسلام..

- **الواقعة الثانية** مكانها فى بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبى، عندما بث التلفزيون البلجيكى بعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بعدة أيام شريطا لحادث "السحل" الذى تعرضت له جثث جنود أمريكيين على أيدى صوماليين. وأثناء العرض كان الآذان يصدر من مئذنة بعيدة، وكانت الرسالة أن هذا "الفحش" يحدث فى دولة إسلامية، بما يعنى أن الإسلام دين البربرية!!.

- **الواقعة الثالثة** جرت فى باريس لسيدة مصرية كانت تبحث عن عمل، وعندما وجدت إعلاناً صغيراً فى جريدة خدمية موعداً مع صاحبته، وبعد أن طرقت الباب لعدة مرات فوجئت بالبوليس يلقى القبض عليها ويقتادها للتحقيق. وتبين أن صاحبة البيت عندما أطلت من ثقب الباب ارتعدت فرائصها خوفاً من السيدة التى ظنتها "إرهابية" لا لشئ إلا لأنها ترتدى "الفولار"، واعترفت السيدة الفرنسية أن التليفزيون يتحدث كثيرا عن المرتديات للحجاب ويصورهن إرهابيات مما جعلها تظن أن هذه السيدة منخرطة - ولا شك فى تنظيم القاعدة.

كل هذه وقائع تؤكد أن الميديا تعيد صياغة العالم بالشكل الذى يريده صاحب المعلومة.

ولأن واشنطن تبنى استراتيجيتها الراهنة على ما يسمى بالحرب على الإرهاب فمن الطبيعى أن تستخدم وسائل الميديا لفرض سياسة "تقعيد العالم" بمعنى تصويره وكأنه بات مستهدفا من تنظيم القاعدة.

ولم يعد خافيا أن أمريكا هى مصدر الأصوليين فى العالم وهى التى نشأ وترعرع فى ربوعها أسامة بن لادن ورفاقه، وعندما انتهت مهمته بانسحاب الروس من أفغانستان، انقلب السحر على الساحر. كذلك لو سألنا أنفسنا أين الإرهابى المصرى

عمر عبد الرحمن ومن الذى سهل له السفر إلى أمريكا انطلاقا من السودان لعرفنا أننا أمام دولة كبرى هى أمريكا تلعب فى براعة بالميديا كيفما تريد.

وما دمنا نتحدث عن سطوة الميديا وتأثيرها البالغ على منظومة القيم، دعونا ننتقل إلى مرحلة أكبر من التخصيص لنلمس وقائع تحدث بين ظهرانينا داخل مجتمعنا المصرى ومنها ما يلى:

– الضجة الإعلامية التى صاحبت مرض وموت الفنان أحمد ذكى، والجنازة المهيبة التى ساعدت الميديا فى حشدها عبر الأخبار المتلاحقة التى كانت تبثها أثناء الليل وأطراف النهار بينما رحل فى صمت – أشبه بصمت القبور – رائد جليل هو الدكتور شوقى ضيف، وهو أمر غير مبرر اللهم إلا إذا كان سلم القيم المجتمعية قد انقلب رأسا على عقب، وهو ما يبدو أنه حدث بالفعل.

– الزخم الإعلامى (الزائد عن الحد) الذى دار ولا يزال حول قضية فنان شاب هو أحمد الفيشاوى، وعارضة أزياء تدعى هند الحناوى، وتصويره على انه قضية مجتمعية بالدرجة الأولى، مع إعطائه مسحة سياسية. والهدف من هذا الزخم الدفع فى اتجاه إعادة النظر فى قيم المجتمع التى أصبحت من وجهة النظر هذه، بالية، وقد آن الأوان أن نأخذ بالقيم الجديدة القادمة من أمريكا.

– بمناسبة مرور مائة عام على رحيل الإمام محمد عبده الذى كان يوصف فى عهده بعبقرى الإصلاح والتعليم، اتجه أحد الباحثين إلى الشركة الإلكترونية ليجمع (مادة علمية) عن الرجل، فلم يجد سوى بضعة أسطر فى مقابل صفحات تلو الصفحات حول راقصة تشترك مع محمد عبده فى الاسم الثانى هى فيفى عبده.

وإذا ما نظرنا إلى "النت" كقناة إعلامية لوضعنا يدنا على قلوبنا خوفا وحسرة لكل ما أصاب حياتنا الثقافية من أمراض، فالغث يملأ الساحة، أما ما ينفع الناس لا وجود له إلا أحيانا وعلى استحياء.

وإذا كنتم فى حاجة إلى أمثلة أخرى فالجعبة ممتلئة وفيها:

– عباس العقاد الشارع الكائن فى مدينة نصر أكثر شهرة من عباس العقاد الكاتب والمفكر.

– طه حسن لا يعرفه إلا القليلون، ففى إحدى كليات جامعة الأزهر عندما سأل أستاذ الطلبة ذات مرة عمن يعرف طه حسين أجاب أحدهم بقوله: أنه مؤلف فيلم دعاء الكروان!.

وهكذا يجهل الأزهريون اليوم أزهريا أصيلا هو طه حسين، ويختزلون مؤلفاته الثمانية والخمسين فى مجرد فيلم مأخوذ عن قصته الشهيرة دعاء الكروان.

– تعرف الأجواء الصحفية حربا هى حرب المصطلحات بين العرب وإسرائيل وللأسف يحقق فيها الإسرائيليون نجاحا باهرا لأن الميديا التى يمتلكها اليهود فى كل مكان فى أوروبا وأمريكا تروج للمصطلحات الإسرائيلية ومنها الحديث عن الانتحاريين وليس الاستشهاديين، والمستوطنات بدلا من المستعمرات، وأورشليم بدلا من القدس، والإرهابيون بدلا من المقاومين وهكذا.

– ولا ننسى أيضا الجريمة التى ترتكب فى حق اللغة العربية ليس فقط فى الأخطاء اللغوية والنحوية التى يقع فيها المذيعون والمذيعات فى كل لحظة، ولكن أيضا من خلال تسليط الضوء بكثافة على عمل بعض الأدعياء الذين يطعنون فى عبقرية اللغة العربية ويصورونها على أنها لغة تراثية يجب أن توضع فى المتحف كحال اللغة اللاتينية. وهى جريمة مزدوجة فى حق اللغة والدين والأجيال العربية المتعاقبة.

يبقى أخيرا أن نذكر حقيقتين: الأولى: إن من يملك الميديا يملك القدرة على قيادة العالم فى الوجهة التى يريد. ولقد فطن اليهود إلى هذا الأمر فلا تكاد تخلو مؤسسة إعلامية من عنصر يهودى، ففى فرنسا يسيطرون على ٨٥٪ من وسائل

الميديا، أما فى أمريكا فلقد اخترق رأس المال اليهودى جميع المؤسسات وبات صاحب الكلمة الأولى فى كل ما يصور إعلاميا فى بلاد العم سام. الحقيقة الثانية: أن تلاعب الميديا هو بمعنى ما تلاعب بالديمقراطية. فبرلسكونى رئيس وزراء إيطاليا السابق رجل كما يعرف الجميع دموى، وقد فاز برئاسة الحكومة لأنه يملك كل وسائل الميديا وفرض صورته واجندته على الناخب الإيطالى. وفى ذات السياق، ينسب للرئيس الفرنسى الراحل فرنسوا متران قوله: أنه لم يرشح إدوارد بالادور رئيسا لحكومة فرنسا، وإنما رشحته وسائل الميديا، فى إشارة إلى المداد الكثير الذى سأل حول شخص بالادور وميزاته، وما قام به من أعمال أثناء تولية منصب وزير المالية.

بكلمة أخيرة: إننا جميعا على اختلاف مشاربنا الثقافية (ضحايا الميديا) حيث نسلم لها طواعية قيادة أمرنا، ففى المساء يعود كل منا إلى بيته ويبحث على الفور عن الريموت كنترول ليدير جهاز التليفزيون مسلما نفسه عن طيب خاطر لهذه الفضائية أو تلك. هذا عن أمرنا. أما عن أمر أولادنا فالمسألة أكثر تعقيدا فلقد جئنا بهم إلى الحياة لتتولى الميديا (بكافة أنواعها) تربيتهم نيابة عنا!!.

بين السياسة والإعلام:

.. لا توجد فواصل كبيرة (أو فروق عريضة) بين السياسة والإعلام، فالثابت أن التداخل بينهما مؤكد إلى حد أن البعض يعتبر "أي سياسي و بالضرورة إعلامي، وكذلك مهنة الإعلام طريقها مفتوح –دون حواجز– على السياسة والسياسيين.

ولاشك أن الذاكرة الإعلامية (الدولية) تسعفنا بنماذج تؤكد هذه الصلة القوية بين السياسية والإعلام، فالرئيس الفرنسي الأسبق فرنسوا ميتران قد عمل في فترة من حياته رئيسا لتحرير مجلة نسائية شهيرة لا تزال تصدر إلى الآن وهي مجلة مدام لوفيجاروا والمهتمون بالصلات والوشائج التي تربط رجال السياسة والإعلام يعرفون جيدا أن بريماكوف أحد أشهر رؤساء الوزارة في روسيا كان يعمل

مديرا لوكالة الأنباء الروسية في القاهرة، ولذلك كان يجيد اللغة العربية إجادة تامة.

أيا كان الأمر فتقاطع السياسة بالإعلام أو العكس ليس ادعاء أو افتعالا، كذلك عندما ينفرد الإعلام انفرادا مسموعا ومرئيا، في اتجاه عكس ذلك الذي تسير فيه السياسة، فإن ذلك يعتبر شكلا من أشكال الخلل، ولا يستقيم هذا الحال مع أولئك الذين يرون في هذا التناقض صورة من صور حرية التعبير، لأن الإعلام في أي منظومة سياسية في العالم هو -في التحليل النهائي- أداة هذه المنظومة والمعبر عنها.. لذلك عندما لا نجد مفردات أي عملية سياسية على صفحة جريدة أو شاشة أو عبر الأثير، فهذا أكبر دليل على وجود خلل ما في العملية الإعلامية برمتها.. والإنصاف وحده يقضي بالقول إن الحراك السياسي والاجتماعي الذي تعيشه مصر في العقدين الأخيرين على وجه الدقة قد خلق مناخات سياسية وإعلامية غير مسبوقة. وصور للبعض أوهاما من نوع ما، جعلته يتحدث عم يراه (أو ينقله عن الآخرين) ناسيا - ربما عن عمد - أن واجبه الأول هو أن ينقل إلينا وجهة نظر البلد الذي يتحدث باسمه أو يصدر فيه! ولكي تتضح فكرتي بوسعي أن أسوق أكثر من مثال.. الأول هو النجاح العظيم الذي حققته الدبلوماسية المصرية في مؤتمر مراجعة معاهدة خطر الانتشار النووي الذي شهدت نيويورك قبل أسابيع، وتمكنت فيه مصر - لأول مرة - أن تجعل المجتمع الدولي يدعو إسرائيل إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة، وأن تخضع المفاعلات النووية الإسرائيلية للتفتيش من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والحق إننا لو حاولنا أن نقرأ شيئا عن هذا الانتصار الدبلوماسي المصري الساحق على صفحات الجرائد المصرية (قومية ومستقلة وحزبية) لما وجدنا إلا النذر اليسير، وكأن مصر لم تفعل شيئا وكأن دبلوماسيتها كانت تعبث طوال أيام المؤتمر. أو كأن الخارجية المصرية لم تفعل ما يستحق الذكر وفي ظني أن هذا التجاهل الإعلامي لفوز "ساحق ماحق" من هذا النوع هو جريمة يرتكبها الإعلام في حق

الدبلوماسية المصرية التي يعرف يسبقها في هذا المجال القاصي والداني.. إلا الأقلام المصرية التي لم يلتفت منها إلا القلة القليلة.

مثال آخر يبرز هذا التناقض الذي يعيشه الإعلام المصري فيجعله يتجاهل عن عمد الخط السياسي العام للدولة فكلنا يعرف على سبيل المثال- أن مصر الرسمية قد أكدت مرارا وتكرارا -ولا تزال تؤكد- رفضها لمعالجة ملف إيران النووي بالحرب أو بالقوة العسكرية، ليس فقط لأن ذلك سوف يضر بالمنطقة ومصالح شعوبها ضررا بالغا، ولكن أيضا لأن إيران دولة جارة، وإسلامية، فضلا عن أن إسرائيل تملك سلاحا نوويا - فعليا وليس محتملا كحال إيران - لكن المجتمع الدولي يكيل بمكيالين، فيرى في إيران شيطانا مريدا، بينما يرى إسرائيل بردا وسلاما.

أقول: إن هذا الموقف قد أعلنته مصر في أكثر من مناسبة سواء على لسان رأس النظام أو على لسان وزير الخارجية، وكان الطبيعي أن يشرح الإعلام المصري وجهة النظر المصرية، مرجحا خيار الحوار والدبلوماسية، على خيار الحرب والمواجهة العسكرية، لكن ما حدث للأسف الشديد هو أن الإعلام تناسي حتى لا نقول تجاهل الموقف المصري، وشرع يروج لوجهة النظر الأمريكية والأوروبية، فيتحدث عن خطة واشنطن في تهيئة الأرض في منطقة الشرق الأوسط للحرب ضد إيران.. ويسرف في وصف الخسائر والدمار الذي سيلحق بإيران.. وكأنه يريد أن يقول إن ثمن معارضة أمريكا أو الاختلاف معها سيكون باهظ الثمن!

ليلقي بذلك الخوف والفزع في قلوب كل الرافضين للجبروت الأمريكي والمتمسكين بالروح الوطنية العالية في بلدانهم!

الغريب والعجيب أن ما ينقله إعلامنا - بمختلف أطيافه يدخل ضمن الدعاية المغرضة لصالح أمريكا، لأن بعض الصحف المصرية التي تتحدث ليل نهار عن إيران بأن من الصعب التفريق بينها وبين الصحف الأمريكية.. وإذا علمنا أن ما يذكره الإعلام الأمريكي - في هذا الخصوص - يتفق مع السياسة الأمريكية التي

تريد قهر إيران وتتصيد لها الأخطاء، ولا تتورع عن التحرش بها سياسيا واقتصاديا.. فإن السؤال التالي يطرح نفسه بقوة: إذا كانت السياسة المصرية لا تنسج على منوال الحرب والعسكرة، ونرى أن الحوار الدبلوماسي هو الأداة المثلي لحل هذه الأزمة، فلماذا يتجاهل إعلامنا ذلك ويسير في نفس الطريق الذي يسير فيه الإعلام الأمريكي والأوروبي.

بكلمة أخرى: لمصلحة من هذا التناقض؟!

المثال الثالث الذي عانى منه الكثيرون هو اللهجة التي تحدث بها الإعلام المصري أثناء معالجته لأزمة مياه النيل والتي لم تخل من وعد ووعيد وتهديد.. إلى حد أن بعض الأقلام قد دعت إلى تجريد السلاح والتعبئة الشاملة تمهيدا لإعلان الحرب على دول المنابع. والغريب أن الموقف الرسمي المصري لم يكن كذلك. وإنما كان ولايزال ينادي بالحوار والطرق الدبلوماسية.

يبقى أن نذكر أن حرية التعبير، وإصرار رأس النظام في مصر على ألا يكسر كلمة، لا يمكن أن يكون مبررا لشطحات إعلامية تضر بالسياسية المصرية والعربية، وتضيع معها الحقوق التي ناضلت من أجلها أجيال ودفعت أرواحها ثمنا لها.

الفصل الرابع
أسئلة تبحث عن إجابات

- لماذا نُصّر على أن نرى فى أوروبا ما ليس فيها؟
- الإعلام العربى .. إلى أين؟
- لعنة برشلونة هل تصيب الاتحاد من أجل المتوسط؟
- مؤامرة دولية لتسييل القضية الفلسطينية.

• لماذا نُصّر على أن نرى فى "أوربا" ما ليس فيها؟!

.. فى ظنى أن "انزعاجنا" من تقرير البرلمان الأوروبى الخاص بحقوق الإنسان فى مصر يرجع -فى جانب كبير منه- إلى أنه جاءنا من أوروبا التى نعتبرها (صديقة) تربطنا بها "دوائر" جوار، وثقافة، وحضارة متوسطية أسرف كُتاب كثيرون فى الحديث عنها فيما يعرف بجوار الضفتين: شمال المتوسط وجنوبه.

ومع يقينى الكامل بأن السياسة بين الدول لا تعرف صداقات ولا عداوات وإنما مصالح، إلا أن السؤال الذى يفرض نفسه حاليا هو التالى: هل أوربا صديقة لنا فعلاً؟ وهل تراعى دولها، وأجهزتها الاتحادية (مثل المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبى) هذه الصداقة وتعمل لها ألف حساب إذا ما نظرت فى أمر يتعلق بنا؟..

الإجابة هى: لا وألف لا، والأمثلة على ذلك عديدة ولنبدأ من الواقعة الأخيرة: فالبرلمان الأوروبى لم يتردد لحظة واحدة فى إصدار قرار يدين فيه ما أسماه بانتهاكات حقوق الإنسان فى مصر! وقبل نحو عامين رفض إصدار قرار يدين الدنمارك بسبب الرسوم الدنماركية التى تسيء إلى الرسول الكريم. واكتفت أوروبا -فى ذلك الوقت- بإرسال مبعوثها السياسى خافيير سولانا لكى يهدئ من روع بعض الدول الإسلامية والتى كانت قد أعربت عن قلقها بسبب الأزمة التى فجرتها هذه الرسوم المشئومة.. والأغرب أن رئيس المفوضية، الأوروبية أعلن -فى تحد- أنه لن يطلب وقف نشر هذه الرسوم انتصاراً لحرية الرأى خالطاً -مع سبق الإصرار والترصد- بين احترام المقدسات الدينية، وحرية التعبير!!.

وفى اعتقادى أن هذا الموقف الأوروبى لا يعكس -لا من قريب ولا من بعيد- أن هناك صداقة من نوع ما بين أوروبا والعرب..

أما المثال الثانى فتحفظه الذاكرة العربية لأنه يتعلق بإسرائيل التى تتنافس أوروبا وأمريكا فى تدليلها وخطب ودها.. فلقد خرج علينا استطلاع رأى تقول نتيجته أن ٥٩٪ من الأوروبيين يرون أن إسرائيل تمثل تهديداً للسلام فى العالم لأنها تمارس

"إرهاب الدولة" بامتياز ولا تتوقف عن ممارسة سياسات القمع والتجويع والاستيطان التوسع وتدمير البنى التحتية وممتلكات الفلسطينيين دون أن يردعها قانون دولى أو قرار "أممى" أو توسلات ودموع الثكالى والأرامل والأطفال!

وكلنا يذكر أن إسرائيل أقامت الدنيا ولم تقعدها، واتهمت أوروبا "بالتواطؤ" وذكرتها بالهولوكست والمحارق التى أقامتها لإبادة اليهود.. والمفاجأة أن أوروبا انتفضت وبادرت بنفس صلتها بهذا "الاستطلاع" وأصدرت بيانا ممهوراً بإمضاء الاتحاد الأوروبى تتبرأ فيه -جهاراً نهاراً- من هذه النتيجة، كما تحدث مصدر باسم المفوضية الأوروبية مؤكداً أن الاتحاد الأوروبى لا يعطى أهمية من أى نوع لنتائج مثل هذه الاستطلاعات ولا تأثير لها فى صنع سياساته.

وحرص المبعوث الأوروبى للشرق الأوسط على أن يبدى امتعاضه من استطلاع الرأى وقال: إن هذه الأرقام تزعجنا كثيراً، لكنها على كل حال لا تعكس رأى القادة الأوروبيين! وكان علينا -نحن العرب- أن نبادر بالتعاطى مع هذه النتيجة إيجابيا عبر مؤسسات المجتمع المدنى فى بلادنا المترامية من المحيط إلى الخليج -لكن شيئاً من هذا لم يحدث، مما أشعر الأوربيين أنهم يتعاطفون مع شعوب تحولت إلى جثث هامدة أو على الأقل تبلدت مشاعرها ففقدت حاسة التمييز بين ما يسرها، وما يضرها...

والمؤسف أننا ظللنا -فى المنطقة العربية- نتوهم أن أوروبا صديقة وقريبة، وأليفة فكان حالنا كالأطفال الصغار الذين يرددون أغنية رديئة وبلا معان أو دلالات، وعذرهم أنهم حفظوها قديما ولم يعد فى وسعهم نسيانها.. أقول ذلك وفى ذهنى وقائع كثيرة تكشف أننا وحدنا فى جنوب المتوسط الذين نتحدث عن صداقة لا وجود لها.. فمثلاً لقد ملأنا الدنيا ضجيجا بالمشاركة مع أوروبا، وآفاق التعاون الأورومتوسطى.. وفى مناسبة الاحتفال فى عام ٢٠٠٥ بمرور عشر سنوات على اتفاقية برشلونة تبين للقاصى والدانى أن الاستثمارات التى حصلت عليها الدول

المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً لم تزد عن ١٪ من إجمالى الاستثمارات وهى ٩٪ والعجيب أن إسرائيل –وحدها– قد استحوذت على نحو ٤٥٪ من هذه النسبة الضئيلة.. وقيل فى ذلك الوقت أن إجمالى ما قدمته أوروبا إلى دول جنوب المتوسط فى السنوات العشر من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥ يوازى فقط إجمالى ما حصلت عليه دولة واحدة من دول شرق أوروبا (وهى بولندا)!

.. وهذا معناه أننا لا نشغل إلا مساحة هامشية فى اهتمامات أوروبا بدول العالم، فهذه الأرقام هى أرقام مخجلة بكل المقاييس، ولا يمكن أن تعكس (صداقة) من أى نوع، والغريب أننا نصّر على أن نرى فى أوروبا ما ليس فيها.. فإسرائيل هى الأقرب إلى قلب قادة أوروبا، وهن يراعون صداقتهم منها فى كل الظروف.. ويحرص كل زعيم أوروبى أن يؤكد هذه الصداقة فى مناسبات عديدة.. فالرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى –مثلا– وفور فوزه فى الانتخابات الرئاسية أعلن أمام الجميع "أن صداقته لإسرائيل لا تقبل مزايدة".. أما الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش فبدأ جولته الشرق أوسطية بالمحطة الإسرائيلية، ولبس القلنسوة اليهودية وزار المعابد وحائط المبكى، ومتحف الهولوكست، وبكى مع الباكين من قبيل المشاركة الوجدانية وشدد على يهودية الدولة العبرية، وأعطى أولمرت الضوء الأخضر لسحق عظام الفلسطينيين فى غزة...

.. ووقفت أمريكا وفرنسا وبريطانيا وراء المماطلة المتعمدة لإرجاء اجتماع مجلس الأمن حدث ذلك إبان حرب إسرائيل على لبنان فى صيف ٢٠٠٦ لإعطاء مزيد من الوقت لكى تسحق دبابات إسرائيل عظام جنود حزب الله، والمقاومة فى جنوب لبنان.. وهو ما لم يحدث. ويحدث ذلك اليوم لعرقلة إصدار قرار يدين إسرائيل على انتهاكها لحقوق الإنسان فى غزة..

.. أقول يحدث ذلك قديما وحديثا، ويعكس –بحق– صداقة، وتواطؤ من نوع حميم بين أوروبا (التى تشغل ثلاث دول منها مواقع دائمة فى مجلس الأمن) وبين

إسرائيل، ولم يحدث قط مع العرب... ورغم ذلك يسرف كثيرا وطويلاً فى الحديث عن أوروبا الصديقة، والغربية والأليفة...

.. وهناك براهين أخرى تؤكد أن أوروبا لا تختلف كثيرا عن أمريكا، فهم يقفون فى خندق واحد، وينظرون إلينا نفس النظرة، فنحن - على أكثر تقدير - من وجهة نظرهم - قوم طيبون، ساذجون نفرح بالكلام المعسول، فأغرقونا به وكان هذا هو كل نصيبنا من الشراكة مع الأوربيين..

ويحضرنى مثال آخر يؤكد ذلك، فقبل نحو ثلاث سنوات أصدر البركان الأوربى قرارا بتجميد نحو ١٨.٧ مليون يورو كانت مخصصة للفلسطينيين وجاء فى حيثيات المنع أمران: الأول أن الفساد ينخر فى عظام السلطة الفلسطينية ومن ثم لا يمكن ائتمانها على هذه الأموال. والثانى أن هذه الأموال سوف تذهب إلى جيوب الإرهابيين (يقصدون رجال المقاومة الفلسطينية)..

المثال الآخر وهو الأخطر عندما صدر قرار يدرج الجناح السياسى لحماس ضمن المنظمات الإرهابية! وهو الأخطر لأنه أطلق يد الحكومات الإسرائيلية (منذ صدوره وحتى اليوم) لتقتل، وتقاتل، وتسفك دماء الأبرياء..

ويذكر الجميع أن شارون (رئيس الحكومة فى ذلك الوقت) تحدث عن هذا الغطاء الأوروبى الذى يعطى له الحق فى أن يفعل ما يشاء فى أرض وسماء فلسطين المحتلة..

وعلى سبيل التذكرة، لا يجب أن ننسى أن الجانب العربى عندما طلب من أوروبا أن تدعم قرار محكمة العدل الدولية والخاص بالجدار العنصرى، تململ الأوروبيون وفروا من الاجتماع فى جنيف كالجرذان الخائفة..

واليوم تتحدث فرنسا عن ٧.٣ مليار دولار تم تخصيصهم فى مؤتمر المانحنين فى باريس للسلطة الفلسطينية، لم يصل منهم مليار واحد حتى الآن.. وجاءت التعقيدات التى تلت مؤتمر أنابوليس لتجعل هذا الرقم أضغاث أحلام..

.. ومع استشعار أوروبا بأن التعاون الأورومتوسطى لن يقدر له السير بالسرعة المطلوبة بسبب الصراع العربى - الإسرائيلى اتجهت إلى الحديث عن تعاون جزئى بديل أطلقت عليه تعاون ٥+٥ ويضم خمس دول فى شمال المتوسط فى مقابل خمس دول فى جنوب المتوسط.. وأخيراً خرج علينا الرئيس الفرنسى ساركوزى بمشروعه الخاص بالاتحاد المتوسطى..

- ما معنى هذا الكلام؟ معناه أن أوروبا سواء دولها فرادى أو عبر مؤسساتها الاتحادية قد اختارت الاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة. وتماهت سياستها الخارجية (أو كادت) ضمن السياسة الخارجية الأمريكية، ولم تعد ثمة فروق تمييزية بينهما.. والمعروف أن اللوبى اليهودى فى أمريكا وأوروبا هو الذى يحرك هذه السياسة، فهو كان وراء تعليق ١٠٠ مليون دولار فى المساعدات الأمريكية لمصر، وكان -أيضا- وراء إصدار قرار البرلمان الأوروبى الخاص بحقوق الإنسان فى مصر..

.. ورغم أننا نعلم ذلك فلم نحرك ساكنا، وظللنا نردد أنشودة أن أوروبا صديقة لنا مع أنها ليست كذلك، وكعادتنا لا نتحرك إلا فى اللحظة الأخيرة ومن ثم لا تخلو ردود أفعالنا من انفعال وعاطفية وعدم نضج.

الإعلام العربي.. إلى أين؟

يتردد أن تركيا رصدت مئات الملايين، وأعدت كل الدراسات لبث قناة تليفزيونية ناطقة باللغة العربية، يكون هدفها مخاطبة العرب من المحيط إلى الخليج بكل ما يدور في رؤوس صناع سياستها الخارجية.

وضمن هذه الرؤية التركية هناك من يؤكد أن الطموح العثماني الجديد (ورغبة قادة تركيا اليوم في العودة إلى ربط أنقرة بجذورها الإسلامية) هو الدافع الأول وراء إنشاء هذه القناة التليفزيونية.

والحق أن ما يعنيني ليس مناقشة أهداف تركيا ومحاولة عودتها إلى الجذور، وربما صرف النظر عن فكرة اللحاق بأوروبا والاتحاد الأوروبي، فلهذا الأمر – مع أهميته القصوى – سياق آخر.. ولكن ما يعنيني هو أن يصبح الفضاء العربي مستباحا من التليفزيون التركي، وقبلة التليفزيون الأمريكي والفرنسي والألماني، والإيطالي أقول ذلك وفي ذهني قناة الحرة الأمريكية التي انطلقت مع إدارة جورج دبليو بوش السابقة لتبشر العرب بالجنة الديموقراطية المفقودة، وكذلك قناة "فرنسا ٢٤" التي تعتبر لسان حال الجمهورية الفرنسية في المنطقة العربية، وفي الإطار نفسه هناك حديث متواصل عن قناة يابانية وأخرى إيطالية وثالثة ألمانية ورابعة إسبانية.

كل ذلك يحدث من حولنا ويستهدفنا – عيانا جهارا ونحن جلوس – وكأن على رؤوسنا الطير، لا نتحرك ولا نكاد ننطق ببنت شفة.. مؤلم هذا الذي يحدث، فأجواؤنا – أصبحت – بلغة العسكريين تحت مرمى البث الإعلامي الدولي!.. ومع يقيني الكامل بأن استهداف المنطقة العربية إعلاميا يعكس أهميتها الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للعالم، لكن هذا لا يبرر على الإطلاق أن نظل – إزاء هذه الظاهرة- مكتوفي الأيدي لا نحرك ساكنا.

صحيح أن اتحاد الصحفيين العرب – وتحديدا في زمن الراحل صلاح الدين حافظ – قد نجح في أن يصد هذا الهجوم وخصوصا القادم من إسرائيل، فرصد

المدسوسات الإسرائيلية التي تملأ خطابنا الإعلامي العربي، ووضع بالفعل قائمة تضم المصطللحات الإسرائيلية جنبا إلى جنب مع قائمة بالمصطلحات العربية الصحيحة، وحث جموع الصحفيين على تنقية الخطاب الإعلامي من المصطلحات "المؤسرلة!"، والإنصاف يقضي بالقول إن حرب المصطلحات لم يحقق فيها الإعلام العربي إلا فوزا محدودا، إذ لا نزال لا نجد فروقا كبيرة بين ما تنشره الصحافة العربية وما تنشره الصحف العبرية الكبرى مثل معاريف، وها آرتس، ويديعوت أحرونوت!

.. والحق أن هذه المعركة الشرسة التي يجد الإعلام العربي نفسه طرفا فيها لاتزال تتوالى فصولها وأشكالها أمامنا (صباحا ومساء) دون أن نحرز فيها تقدما واحدا، بل لا نكاد ندرك خطورتها إلا بعد فوات الأوان!

فقناة "فرنسا ٢٤" لا هم لها سوى أن تكرس في عقولنا مبادئ لا تمت للسياسة الفرنسية اليوم بصلة مثل مبادئ حرية،إخاء،مساواة ثم لا تألو جهدا في تبرير سلوكيات التيار الساركوزي في السياسة الفرنسية الذي يتأسس على مبدأ البراجماتية والشعور بالحنين لعودة فرنسا إلى أحلامها الإمبراطورية السابقة.

والشيء نفسه لا يختلف كثيرا مع تليفزيون روسيا اليوم، وهو تليفزيون روسي ناطق باللغة العربية ويرمي إلى خطف مساحة من العقل العربي لحساب أفكار روسية هي، في الواقع العملي، امتداد لأفكار الاتحاد السوفيتي السابق وتبقى بالدرجة الأولى إعطاء السياسة الدولية بطاقة (إقامة) في الفضاء السياسي العربي.

مرة أخرى يبدو المشهد حزينا لأن كل هذه الفضائيات الأجنبية تنطق باللغة العربية لكي تكسب مساحة في عقول المشاهدين العرب، وتروج لأكاذيب وترهات برعت فيها – مثلا – قناة الحرة الأمريكية، لكن بالمقابل لا توجد منظومة إعلامية عربية موحدة لكي تقف بالمرصاد أمام هذه الهجمة التترية التي تشنها وسائل الميديا الدولية مع سبق الإصرار والترصد!

والدليل على ذلك أننا – في المنطقة العربية والإسلامية أيضا – لم نتمكن من الوصول ببعض من أفكارنا إلى العقل الغربي.. وهي أفكار لا تبغي سوى تصحيح المغالطات التي تختزنها العقول في أوروبا وأمريكا عن الإسلام مثلا.. وكلنا يذكر أن ظاهرة الإسلاموفوبيا – وتعني الخوف المرضي وغير المبرر من الدين الإسلامي - المختلف تجلياتها منذ كتاب آيات شيطانية لسلمان رشدي وحتى أزمة حظر بناء المآذن في سويسرا، مرورا بمقتل مروة الشربيني، وصدور كتاب اللعنة للكاتبة البنغالية تسليما نسرينن واتهام كل ما هو عربي مسلم بأنه إرهابي.. لقد فشلنا في مواجهتها إعلاميا، إذ اعتمدنا على المونولوج..أقصد الحوار الذاتي وأغلقنا الديالوج وأعني به الحوار مع الآخر.. فظل الحال يسير من سيئ إلى أسوأ، فعادت الكلمات العنصرية الشهيرة ترتسم في الأذهان، وهي أن الشرق شرق، والغرب غرب، ولن يلتقيا.

ولئن كان مبررا ألا نتقن فن الحوار والإفصاح عن الذات والدفاع عن حقوقنا المخطوفة ظلما وعدوانا، في وقت مضى فيه الإعلام لايزال أشبه بالمارد في القمقم، فاليوم وبعد أن تمدد هذا المارد وانتشر عبر المقروء والمسموع والمرئي، ووصل بأكاذيبه وادعاءاته إلى عقر دارنا، لم يعد مقبولا ولا معقولا أن يظل إعلامنا يغط في نوم عميق. لقد بات يتعين علينا أن نرد على هذه الفضائيات الأجنبية بفضائيات عربية خصوصا أن إنشاء فضائية لم يعد بالأمر العسير، والبرهان على ذلك أن رجال أعمال من الحجم الصغير وليس العملاق، يملكون قنوات وفضائيات ويسيطرون على فضاءات إعلامية كثيرة.

بكلمة أخرى: لتركيا وروسيا وفرنسا وأمريكا أن تدخل عبر بثها التليفزيوني الناطق بالعربية إلى حجرات نومنا، فلا أحد بوسعه أن يقف في وجه هذه الطفرة الإعلامية، لكن المشين هو أن ندفن رؤوسنا في الرمال وكأن الأمر لا يعنينا.

لعنة برشلونة هل تصيب الاتحاد من أجل المتوسط :

الثابت عملا أن البحر المتوسط – الثقافة والجغرافيا والديموجرافيا – يُسيل لعاب المتوسطيين شمالا وجنوبا منذ زمن.. فمثلما هناك المؤرخ الفرنسي الشهير فيرنان بروديل الذي كان أول من وضع الكلمة الأولى في إحياء هذا المشروع التكاملي الكبير، وشيخ المستشرقين جاك بيرك الذي أفشى أسرار الضفتين في كتابه "حديث الضفتين"، فهناك أيضا من أهل الجنوب: طه حسين الذي كشف عن افتتانه اللامحدود بثقافة المتوسط (وحضارته) في كتابه المثير للجدل: مستقبل الثقافة في مصر، ومحمد أركون هذا الجزائري الذي يملأ الدنيا فكراً وتكتظ مدرجات الجامعات الأوروبية عندما يحاضر أو يتحدث..

.. وقد يكون صحيحا القول إن المثقفين العرب سبقوا (حكامهم) في الحلم بالفضاء المتوسطي، بل حاولوا دفع رجال السياسة (دفعا) نحو حوض البحر المتوسط ونزع آثار الخوف من صدورهم عند التفكير في هذا البحر، وإلا فما معنى أن يقول طه حسين قولته الشهيرة التي لا تخلو من لوم وتشجيع في ذات الوقت: "لماذا يخيفنا البحر المتوسط.. كأنه ليس بحرنا.. إنه بحرنا كما هو بحرهم".. وعلى عكس الحال العربي، نجد أن هناك تنسيقا أو ما يشبه التنسيق بين المفكرين الغربيين، والعقل السياسي الأوروبي فيما يتعلق بالفضاء المتوسطي... فالمحقق أن "حالة الولع" بالبحر المتوسط التي تسكن مؤرخا كبيرا بحجم بروديل قد انتقلت إلى رجال السياسة الذين خصصوا مساحة لا يستهان بها على أجنداتهم لهذا الفضاء الذي كثيرا ما دغدغ مشاعرهم وهيج مكنون مشاعرهم وتطلعاتهم نحو الثورة والسيطرة معا..

.. والإنصاف يفرض علينا الاعتراف بأن دول الشاطئ الجنوبي للمتوسط لم تتجشم، ولو مرة واحدة، عناء طرح المبادرات، واكتفت باستقبال ما يهبط عليها من دول الشاطئ الشمالي.. وكانت البداية – كما يجب أن نذكر جميعا – مع مبادرة الحوار العربي – الأوروبي التي لم تكن بريئة بالنظر إلى دوافعها، وهي "التفاهم" مع العرب

حتى لا تتكرر واقعة استخدام النفط سلاحا في الحروب التي قد تنشب مستقبلا في المنطقة (على غرار حرب أكتوبر ١٩٧٣).. ولأن هذه المبادرة لم تراع في أهدافها سوى مصلحة دول الشمال، فكان طبيعيا أن تموت، لتخرج من رحمها مبادرة أخرى (متوسطية) ناقشتها قمة لشبونة عام ١٩٩٣ ثم تطورت عبر قمة أسن في ألمانيا لتتمخض عنها مبادرة الشراكة المتوسطية التي تقوم على عدة عناصر منها : التخوف الحقيقي من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي.. وكما هو واضح، فالفكرة أوروبية محضة، والهدف أيضا أوروبي ولا وجود للمصلحة العربية في ذهن من فكر في طرح مبادرة التعاون الأورومتوسطي.. لذلك ترنح هذا المسار لعدة سنوات، وكاد يموت واقفا.. وكلنا يعرف القصص التي تلاحقت الواحد تلو الأخرى في حلوق القادة العرب الذين اكتشفوا بعد عشر سنوات من انطلاق عملية برشلونة أنهم لي يجنوا منها سوى الحنظل! وعلى صعيد الأرقام كانت الفجيعة الكبرى.. فمن بين ٩٪ استثمارات أوروبية خارجية لم تحصل دول جنوب المتوسط سوى على نسبة ١٪ فقط، والعجيب أن إسرائيل وحدها قد سطت على نحو ٤٥٪ من هذه النسبة الضئيلة، أما الموجع للقلب العربي هو أن إجمالي ما قدمته أوروبا إلى جنوب المتوسط في عشر سنوات يوازي فقط إجمالي ما حصلت عليه دولة واحدة فقط من دول شرق أوروبا (هي بولندا).. لذلك لم يكن هذا القائد العربي مبالغاً - أعنى به العقيد الليبى معمر القذافى- عندما قال ذات مرة في حسرة شديدة: لقد قرأت بنود اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بندا بندا، ولثلاث مرات متتالية، ثم اكتشفت أن الأوروبيين يطلبون كل شئ ولا يلتزمون في المقابل بشئ!

.. ولنقلها بصراحة، لقد كانت جملة المواقف الإسرائيلية المتعنتة والرافضة للسلام (فعلا لا قولا) هي السبب الأول وراء وفاة عملية برشلونة.. أما السبب الأخطر فهو عجز أوروبا - بقضها وقضيضها - عن مواجهة إسرائيل ودعوتها لكي تتحمل مسئوليتها.. لذلك أعلنت أوروبا (الفرار) وتركت المنطقة تئن تحت وطأة الغطرسة الإسرائيلية والخلافات مع الفلسطينيين ورفضها القاطع لإقامة دولة

فلسطينية.. واستحدثت مشروعا آخر هو (٥+٥) بين دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي.. وحاولت إحياء هذا الشكل الجزئي للتعاون في المغرب الأقصى هربا من أتون المواجهة في الشرق الأوسط.. وكانت أيضا تحدثت عن صيغة أخرى للتعاون تحت مسمى (سياسة الجوار)، لكنها باءت جميعا بالفشل أو بالأحرى لم تحقق ما كانت تصبو إليه، لذلك بدا المشهد في العلاقات الأورومتوسطية وكأنه شجرة تيبست تماما وسقطت أوراقها، ولم يعد يرجى منها نفع (ظلا أو ثمراً).. ثم تفيق دول الجنوب -كعادتها- على وقع مبادرة أخرى صاحبها هذه المرة هو الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي لم يعدم اللباقة اللفظية، والمهارة السياسية، فقام بترويج مبادرته بعد أن ألبسها ثيابا مزركشة تسحر العقول، وتجذب الأنظار.. وتحدث عن تعاون إقليمي علمي وبيئي وبحثي وأمني، لكنه لم يتوقف لحظة واحدة أمام الصراع العربي – الإسرائيلي.. وقد يكون العكس هو الصحيح لأنه في الوقت الذي كان يزج ساركوزي بإسرائيل داخل هذا الفضاء، ويفسح لها المجال لتحتل موقع أمين عام مساعد الاتحاد من أجل المتوسط، كانت دوائر بروكسل تحث الخطى باتجاه ترفيع مستوى العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.. بحيث يصبح لها ذات الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الـ٢٧ في الاتحاد .. وهكذا توافر لإسرائيل أن تحصل على "الحُسنيَيْن" وأن تقوم – في دائرة الاتحاد من أجل المتوسط – بإعداد مؤتمرات القمة، ووضع البرامج التعاونية في الإقليم ورسم السياسات الأمنية الخاصة بالمياه، والطاقة، والتسليح.. ولا ننس أنه في إطار صيغة ثنائية الرئاسة لهذا الاتحاد، والتي يكون طرفاها عضوا من الاتحاد وعضوا من خارجه، ستترأس إسرائيل هذا الاتحاد ذات مرة وهو ما يعنى أنها ستضع صيغة جديدة من العلاقة مع الدول العربية لتضرب بذلك عدة مرجعيات خاصة بالسلام في منطقة الشرق الأوسط، أهمها مبادرة السلام العربية.

المحقق أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي تحوم حوله الشبهات، والذي لم يستفد منه حتى الآن سوى إسرائيل يكاد يكون صورة مُكررة من تراجيديا عملية

برشلونة التي انتحرت حتى لا تتواجه مع إسرائيل.. وها هو الاتحاد من أجل المتوسط يجعل إسرائيل تشرب - من المكاسب - حتى الثمالة، بينما تتدلى ألسنة العرب طلبا لقطرة ماء.. دون طائل.

وإذا تذكرنا أن الرئيس ساركوزي - الأب الشرعي للاتحاد من أجل المتوسط - يعجز حتى هذه اللحظة - عن توفير المبلغ الذي سبق أن وعد به للانفاق على مشاريع الاتحاد وهو ١٤ مليار يورو (بسبب الأزمة الاقتصادية وأشياء أخرى) لأدركنا أن لعنة برشلونة سوف تلحق حتما بهذا الاتحاد الوليد..

والأهم من ذلك أن هذا المشروع يحمل في ثناياه بذور فنائه لأنه لم يستوعب دروس التاريخ التي تقول إنه لا يمكن لحضارة متوسطية جديدة أن تنهض إلا بعد تصحيح الظلم التاريخي وحل جملة المشكلات التي تملأ أرجاء الفضاء المتوسطي وعلى رأسها جميعا القضية الفلسطينية.

مؤامرة دولية لتسييل القضية الفلسطينية :

..لست على يقين من أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كان يعلم أو لا يعلم أنه يُرسي قاعدة جديدة في السياسة الدولية، عندما أكد عشية فوزه في الانتخابات الرئاسية، أنه ينتمي إلى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فهو ليس ملزما بأن يرث القضايا والإشكاليات الدولية على صورتها التي عرفت بها طويلا.. بمعنى آخر إن من حقه أن يعطي اجتهادا مغايرا يعكس رؤيته الخاصة للأحداث التي يموج بها العالم من حوله، وهو -والحال هذه- لن يبالي بآراء الآخرين في خطته التي تندرج بكل تفاصيلها تحت عنوان كبير هو "القطيعة" مع كل الخطط التي كان يتحمس لها الآخرون.

أقول ثانية إن هذه القاعدة وإن جاءت على لسان الرئيس ساركوزي، إلا أنها - وحسبما يبدو من سير الأحداث في منطقة الشرق الأوسط- باتت أشبه "بالدينامو". الذي أحدث انقلابا حقيقيا في التوجهات التي تشهدها السياسات الإقليمية والدولية في منطقتنا.. فها هو مهندس الدبلوماسية الإسرائيلية (ليبرمان) يبدأ الخطوة الأولى في هذا الانقلاب، عندما تحدث -بأعلى صوت- عن أمرين، الأول هو عدم اعترافه بنتائج مؤتمر أنابوليس وما ترتب عليه من تداعيات، بدعوى أن أحداً في إسرائيل (خصوصا في الحكومة أو الكنيست) لم يوافق عليه، ورفض طرح ما يعرف بالقضايا النهائية للتسوية وهي : قضية القدس واللاجئين، والحدود، والمياه... واستبعد - بشكل قاطع ومانع - فكرة الانسحاب من الجولان.. وإذا تذكرنا أن ليبرمان وزير خارجية إسرائيل هو من جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية (هو الآخر) فكأنما قاعدة ساركوزي هي التي تحكم سلوكه السياسي، بمعنى أنه (داس بقدميه) عامداً جميع مرجعيات السلام من مدريد وأوسلو.. وحتى أنابوليس، ورأى أن يفرض علينا جميعاً رؤية الصراع الذي تبدل بدوره فأصبح صراعاً فلسطينيا - إسرائيليا بعد أن كان صراعا عربيا - إسرائيليا... ومن نافلة القول أن

نشير إلى أن الطرح الذي قدمه ليبرمان بشأن القضية الفلسطينية أصبح قائما وليس بوسع أحد إنكاره أو غض الطرف عنه..

.. وهناك "ضلع" آخر لهذه الرؤية الإسرائيلية الجديدة التي تستهدف (تسييل) القضية الفلسطينية وتغيير ملامحها التي عرفت بها، وهو – ما جاء أيضا على لسان مهندس السياسة الخارجية الإسرائيلية ليبرمان – ويتعلق بإعطاء الأولوية المطلقة لحل الملف النووي الإيراني واعتبار ذلك (البوابة الصحيحة) إذا ما كنا نريد الدخول إلى القضية الفلسطينية والحديث عن حلحلة أو مفاوضات.. وهذا الطرح خطير، ويكاد يقضي تماما على تعاريج ومنحنيات الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، أو على الأقل تجميده ودفعه باتجاه (شرنقة) تُخفيه تماما عن الأنظار عقدا من الزمان وربما عدة عقود.. إذ كيف نعالج قضية عربية من بوابة فارسية، ناهيك عن أن للقضية الفلسطينية ملامح لا علاقة لها بملامح أزمة الملف النووي الإيراني.. والحال هنا أشبه بحال من يحدثنا عن أن السلام في سريلانكا – التي تعيش أحداثا دموية مؤسفة – يرتبط بما يحدث فوق كوكب المريخ من ظواهر وتغيرات مناخية!!

المعنى المقصود هو أن السيد ليبرمان يريد تذويب القضية الفلسطينية في محيط أوسع حدوده الأولى إيران وملفها النووي، لكن ليس هناك ما يمنع من أن تكون حدودها الأخرى في أمريكا اللاتينية أو استراليا..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الدبلوماسية المصرية قد أدركت خطورة هذا الطرح السرطاني المدمر الذي يُرّوج له حاليا نفر قليل من قادة إسرائيل، واتهمت ليبرمان وأعوانه بعرقلة مسيرة السلام، والاستخفاف بالدبلوماسية الدولية التي أسهمت في تكريس المرجعيات المختلفة لإطلاق العملية السلمية وأقرت كل نتائجها وحذرت حكومة نيتانياهو من خطورة اللعب بالنار، وأكدت أن حل الدولتين هو الخطوة الأولى في طريق السلام بالمنطقة، وأي تنصل منه أو انقلاب عليه ستكون عواقبه غير مضمونة.

والثابت أن قاعدة ساركوزي التي بدأنا حديثنا عنها قد أحدثت زلزالا ولكن في اتجاه آخر.. وأعنى بذلك ما يشير إليه عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين (تلميحا) ويتعلق بالترويج لفكرة قبول دولتين نوويتين في المنطقة (إيران وإسرائيل).. بدعوى أن التوازن النووي الذي سيتحقق بين هاتين الدولتين (العربية والفارسية) سوف يصب في صالح دول المنطقة..

وشرح هؤلاء الدبلوماسيون وجهة نظرهم مؤكدين أن المرونة السياسية والدبلوماسية التي كانت متوافرة أمام دول العالم في زمن الحرب الباردة، وتوازن الرعب النووي بين أمريكا من ناحية والاتحاد السوفيتي من ناحية أخرى، سيتوافر مجددا أمام دول منطقة الشرق الأوسط والدول الخليجية التي سيكون بمقدورها - والحال هذه - أن تحصل على الممكن - أقصى الممكن - في ظل التوازن النووي بين إسرائيل وإيران.. ويدفعون بحجة أن امتلاك إسرائيل - وحدها- نحو ٢٠٠ رأس نووي دون معادل موضوعي آخر هو الكارثة بعينها..

والحق أن هذا الطرح الأوروبي لا يخلو من خبث، لأنه يتنكر لمطالب مصر والمنطقة بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع وسائل التسلح النووي.. وها هم الأوربيون يسعون لاقناعنا بالمبدأ أولا، وهو أن تكتظ المنطقة بفنون وآليات التسلح النووي، وثانيا بأن تكون رقابنا تحت سيفين (يهودي وفارسي) وليس سيفا واحدا..

ولأن الجعبة الأوروبية لا تخلو من مفاجآت وأفكار ليست بريئة من شبهة التواطؤ مع إسرائيل، فلقد انطلق نفر من الدبلوماسيين الأوروبيين يروجون لفكرة التخلي عن مبدأ قيام دولتين (دولة يهودية إلى جانب الدولة الفلسطينية) في مقابل أن تلتزم إسرائيل (والمجتمع الدولي) بتحسين أوضاع الفلسطينيين المعيشية سواء في غزة أو الضفة الغربية.. وتوفير فرص عمل مضمونة تحفظ للعمال الفلسطينيين كرامتهم، ومدارس ومستشفيات وبنى تحتية تجعل الفلسطينيين لا يشعرون (بالدونية) مع ما يرونه من سبل العيش والرفاهية في مستوطنات اليهود..

.. الثابت أن بعض الدوائر الأوروبية تنشر هذه الفكرة دون حياء من منطلق أن منطقة الشرق الأوسط في حاجة إلى الدخول في مرحلة استرخاء بعد طول قلق وتوتر واضطراب، لاسيما أن المقارنة بين الطرفين: إسرائيل من ناحية، والفلسطينيين من ناحية أخرى تكون دائما لصالح إسرائيل، القوية والغنية والمسلحة تسليحا حديثا، بينما الفلسطينيون ضعاف ومشتتون وليس لديهم حتى الآن دولة (ولن تكون!!) وخلافاتهم البينية لا تنتهي..

يبقى أخيرا أن نذكر أن هذه الأفكار التي تملأ السماء العربية كالدخان لا يمكن التعامل معها وكأنها تجمعت من جميع الاتجاهات بطريق المصادفة، فلا شئ في السياسة يأتي مصادفة.. والأهم هو أن نعلم يقينا أن الأوضاع التي اعتدناها في المنطقة، ومفردات القضايا والأزمات الموجودة طوال الوقت على (الطاولة) سوف يعتريها كثير من التغيير والتبديل في المرحلة المقبلة.

المؤسف أن إخواننا الفلسطينيين لم يدركوا بعد هذا المخطط الذي يستهدف طمس ملامح قضيتهم وحسبهم أنهم غارقون في خلافات عنقودية لا تنتهي بحثا عن مكتسبات وامتيازات فردية..

الفصل الخامس

الأعلام ومقولة : فن الممكن!

- اوروبا وسياسة (فن الممكن) فى الشرق الأوسط.
- الضمانة الإسرائيلية وتفكيك العالم العربى.
- لماذا يكره الغرب الإسلام؟!
- المهاجرون وفاتورة الحرب الباردة.

أوروبا وسياسة (فن الممكن) في الشرق الأوسط:

كان صاحب المقدمة (عبد الرحمن بن خلدون) هو أول من شبه الدولة بالإنسان في مراحله العمرية المختلفة، التي تبدأ بالطفولة ثم الصبا والشباب، وانتهاء بمرحلة الهرم والشيخوخة، وحقق بذلك سبقا جعله يتبوأ مقعده في مقدمة علماء السياسة وفلاسفتها.. وبات من حقنا أن نقوم بتوسيع هذه النظرية الخلدونية الشهيرة فنرى تشابها بين سلوك الإنسان وسياسات الدولة والمثال الصارخ على ذلك يأتينا من فرنسا، فوزير الخارجية برنار كوشنير عاش موقفين متناقضين في مناسبة واحدة تكررت – شكلا ومضمونا– في فترتين متباعدتين، وأعني بذلك مجزرة جنين التي ارتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي في عام ٢٠٠٢ وراح ضحيتها مئات الشهداء من المدنيين الفلسطينيين، ثم مجزرة غزة في عام ٢٠٠٨ وسحقت فيها الدبابات الإسرائيلية عظام نحو ١٣٠٠ فلسطيني نصفهم من الأطفال والنساء وأصابت وجرحت أكثر من خمسة آلاف شخص.

ما يهمني هنا أن برنار كوشنير كان – في المجزرة الأولى يشغل موقع رئيس منظمة "أطباء بلا حدود" واتهم في تصريحاته إسرائيل بإبادة الشعب الفلسطيني، مؤكدا أنها دولة تسحق القانون الدولي الإنساني بنفس الدرجة التي تسحق بها عظام الأبرياء الفلسطينيين..

وفي المجزرة الثانية (أقصد مجزرة غزة) ظللت أبحث عن برنار كوشنير رئيس منظمة أطباء بلا حدود (سابقا) ووزير خارجية فرنسا (حاليا) فهم أجده، وانتظرت تصريحا قويا يدين فيه الإجرام الإسرائيلي كما فعل إبان مجزرة جنين، فلم يحدث، وظل الرجل مختفيا عن عمد لأكثر من ٢٠ يوما ثم تحدث مع زملائه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي حديثا عقيما انحاز فيه إلى إسرائيل، مؤكدا أنها في موقف الدفاع عن نفسها، ومشيرا إلى أنه (انخلع) قلبه لهذه السيدة الإسرائيلية التي (روعتها!) صواريخ حماس (العبثية!) ولم ينخلع قلبه لمشاهد القتل والتدمير التي طالت البشر

والحجر في غزة في عملية الرصاص المصبوب، التي استخدمت فيها إسرائيل القنابل الفوسفورية المحرمة دوليا..!!

.. السؤال الآن : ماذا حدث للسيد برنار كوشنير، وما هي أسباب (تحوله) مع أن مجزرة غزة لا تختلف في تفاصيلها ومآسيها عن مجزرة جنين إن لم تكن الأكثر ضراوة ووحشية..؟ الإجابة بالطبع هي أن الموقع الأول الذي كان يشغله هو موقع تطوعي، لذلك أطلق لسانه بالحق والواقع صارخا ضد العنف الذي تمارسه إسرائيل بأسلحتها الفتاكة في مواجهة شعب سلاحه الحجارة أو يقل قليلا.. أما موقعه الثاني فهو وزير خارجية فرنسا.. وهنا كان لابد أن يخرس لسانه واضعا في فمه ماء أو دما - لا يهم- مغمضا عينيه ناسيا أن الآلة العسكرية الإسرائيلية هي التي تفتك بالشعب الفلسطيني الأعزل في غزة.

.. والشيء نفسه حدث - ولكن في ظروف مشابهة - مع ميشيل روكار رئيس وزراء فرنسا، الذي كان بين المراقبين الدوليين في الانتخابات الفلسطينية التي فازت فيها حماس، وأشاد بسلامة العملية الانتخابية وسيرها بشكل ديمقراطى وقانونى وكان حديثه متلفزا نقلته الفضائيات والإذاعات وأبرزته الصحف في أوروبا والعالم العربي..!

لكن عندما غضبت إسرائيل على المقاومة الفلسطينية وأرادت إبعادها عن السلطة وشككت في الانتخابات التي أتت بها على رأس الحكومة الفلسطينية.. ظللنا نبحث عن ميشيل روكار ورفاقه من المراقبين الدوليين، فلم نعثر لهم على أثر.. واكتشفنا أن الرجل وضع في فمه ماء وآثر الصمت، خوفا من إغضاب دولته (فرنسا) والدولة العبرية (إسرائيل) أيضا.. وعندما سئل بعد فترة عن تقلبه بين موقفين متناقضين أجاب باقتضاب إنها مقتضيات السياسة!

.. وقبل ذلك بسنوات شاهدت بنفسي واقعة في بروكسل كان بطلها ميشيل جوبير أحد فرسان الخارجية الفرنسية، الذي فوجئنا به -في أحد المؤتمرات- التي

تناقش الحوار العربي- الأوروبي، ينحي باللائمة على فرنسا التي لا تساند الحق الفلسطيني بالطريقة الواجبة، وتنحاز -بشكل دائم- لإسرائيل، وقال إنها بذلك تعرض مصالحها مع الدول العربية للخطر.. وعندما ذكره أحد المشاركين في المؤتمر بتصريحات له معادية للعرب ومنحازة انحيازا كاملا لإسرائيل، كان يطلقها في الهواء سعيدا منتشياً وسائلاً إياه عن سبب هذا التلون في المواقف، فاحمرّ وجه الرجل خجلا وغمغم وهو يهرب بوجهه بعيدا: إنها مقتضيات السياسة.. وفي كل الأحوال، علينا أن نقبل ما تفرضه هذه (المقتضيات السياسية) من اشتراطات.. بل أكثر من هذا أقول علينا أن نتفهم دوافعها ولا نندهش لها، فالسياسة كما كان يقول أستاذنا د. إبراهيم صقر - يرحمه الله أستاذ العلاقات الدولية فى سبعينات القرن الماضى - هي فن الممكن... أقصى الممكن، وما لا يمكن.. لا يمكن! أي أنها حمّالة أوجه، ولكل وجه مبرراته.. وما يؤلمني ويحز في نفسي أننا لا نستدعي هذه الرؤية الواقعية في السياسة عندما يتعلق الأمر بأوروبا، فهناك إصرار يكاد يصل إلى مرحلة العناد على أن نرى فيها ما ليس فيها، ونخلط بين "الواقع" والأمنيات.. فمما لا شك فيه أننا نتمنى منذ زمن أن تحتل أوروبا المكان الشاغر في نظام القطبية الثنائية والذي أصبح نظاما أحادي القطبية - منذ انهيار حائط برلين وتفكك الاتحاد السوفيتى- تحتكر فيه الولايات المتحدة الأمريكية القرار الدولي لحسابها الخاص..

ونود لو أن أوروبا تحدث التوازن المفقود في العلاقات الدولية، وتساعدنا في امتلاك قدر من مرونة الحركة كما كان عليه الحال في زمن القوتين العظميين السابقتين أمريكا والاتحاد السوفيتي. وضمن هذه الأمنيات نتخيل أن أوروبا التي ترتبط معنا في الجغرافيا السياسية بالنظر إلى منطقة حوض البحر المتوسط، وتجاريا عبر برشلونة، ومجموعة ٥+٥، وسياسة الجوار، والاتحاد المتوسطي، ويعنيها بشكل مباشر أمن واستقرار جنوب المتوسط يمكن أن تحقق هذا المعادل الموضوعى الغائب، لكن أوروبا لم تكن في يوم من الأيام عند حسن الظن فيها، ففي مجزرة غزة خرجت علينا عبر جمهورية التشيك التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي وقتئذ حاليا، ببيان أفجعنا

جميعا عندما أعطت فيه الحق لإسرائيل أن تقتل وتسفك الدماء وتسحق العظام بدعوى أنها في موقف الدفاع عن نفسها!

.. وما كدنا نفيق من هذه الصدمة حتى خرجت علينا لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف بمعارضة قوية لفكرة إرسال وفد لتقصي الحقائق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وما كدنا نفيق من هذه الصدمة الثانية حتى استقبلت رؤوسنا العربية صدمة ثالثة عندما أكد الاتحاد الأوروبي تمسكه بمبدأ ترفيع مستوى العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع إسرائيل، لافتاً إلى مؤكدا أن الحرب على غزة قد تؤجل المباحثات في هذا الشأن لكنها لن تلغيه..!

.. هنا يتعين علينا أن نستحضر ابن خلدون مرة ثانية وأن نستوعب الحجة التي دفع بها الفرنسيون الثلاثة.. (برنار كوشنير، وميشيل روكار، وميشيل جوبير) وهي الحجة الخاصة بما يسمي بمقتضيات السياسة.. فالثابت عملا أن هذه الحجة ذاتها هي التي جعلت أوربا تعطينا في السابق من طرف اللسان حلاوة، بينما لا تعطي إسرائيل إلا مواقف عملية في أرض الواقع.. ومقتضيات السياسة أيضا، هي التي جعلت الاتحاد الأوروبي لم يعد يهتم بإصدار بيانات (لطيفة) تمتص الغضب العربي، مفضلا أن يعلن عن رأيه بوضوح وهو مساندة إسرائيل وتأييدها وإعطائها المكانة التي تريدها داخل أجهزة الاتحاد الأوروبي.. الأعجب والأغرب أننا لا نريد أن نقرأ هذه الحقائق ونعاند أنفسنا بالإصرار على أن نرى في أوروبا الصديق، والجار.. وهو ما ليس صحيحاً!.

الغمامة الإسرائيلية وتفكيك العالم العربي

شاق على المرء أن يرصد ظاهرة مؤلمة هي أننا – في المنطقة العربية – لم نعد نرى العالم "والأشياء من حولنا إلا من خلال "غمامة إسرائيلية"، ضالة ومضللة.. توردنا جميعا – المهالك لكنها – في ذات الوقت – تضمن لإسرائيل السطوة والنفوذ.. والمكان الرفيع! والأمثلة على ذلك كثيرة وموجعة في آن واحد.

– فها هو العقل السياسي العربي ظل لعقود – طويلة – أسير قناعة خاطئة مؤداها أن الوصول إلى قلب أمريكا يبدأ بقلب إسرائيل.. والإنصاف يقضي بالقول أن هذه القناعة إذا كانت صالحة في فترات سابقة فلم تعد كذلك مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما.. ومن يتأمل خطابه القصير "١٩ دقيقة فقط"، الذي خاطب فيه الأمة الأمريكية والعالم في حفل تسلمه السلطة فى عام ٢٠٠٩ سيجد أن الرجل تحدث عن بناء أمريكا جديدة، وعن رغبته في إقامة علاقات مع العالم الإسلامي عبر الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.. وفي ظني أنها فرصة مواتية للجانب العربي كي يبدأ صفحة جديدة مع أمريكا – أوباما.. فلقد مضى – إلى غير رجعة – خطاب الغش والتدليس والنفاق والأكاذيب الذي برع فيه الرئيس السابق جورج دبليو بوش ورفاقه من المحافظين الجدد، والذي استحق لقب "اكذب" رئيس أمريكي على مر العصور.. وحتى الآن لا يوجد مبرر لكي يكون أوباما "كذابا" مثل سابقه وقد يكون العكس هو الصحيح، بمعنى إنه سيحرص على أن يفي بوعوده والالتزام بكل كلمة وصفها بنفسه في برنامجه الانتخابي، لذلك كان الرجل واقعياً عندما كرر في أكثر من مناسبة اهتمامه بمتوسطي الدخل، وتحسين أحوال فقراء أمريكا، والبحث عن حلول سريعة للبطالة التي تنخر عظام شباب أمريكا كالسوس.. ومواجهة تداعيات الأزمة المالية التي أصبحت بين عشية وضحاها أزمة اقتصادية عالمية.. إذن بات يتعين على العالم العربي أن يدرك أنه يتعامل مع إنسان جديد "أوباما"، يفسح مجالا للقيم الأخلاقية "بما لها من صدقيّة والتزام" في

السياسة، صحيح إن المصلحة هي لغة السياسة الأولى لكن ذلك لا يعني أن المصلحة تتضاد وتتعارض دائما مع الأخلاق.

والأهم أيضا – من وجهة نظري- أن يغير العرب منهجهم في التعاطي سياسيا مع أمريكا، لأن الانتظار كي يظهر لنا نظام دولي أكثر عدلا سيعني أننا سوف ننتظر أحقابا زمنية طويلة.. وانتظار أن تأتي قيادة أمريكية غير منحازة لإسرائيل سيعني أيضا أننا ربما ننتظر ألف عام أخرى.. وهنا فإن الرؤية العربية الصحيحة يجب أن تتحرر من الغمامة الإسرائيلية التي تضعها على عيوننا ونحن نتعامل مع العالم الخارجي.. فأمريكا من حقها أن تقيم علاقات ودودة مع إسرائيل أو غيرها من الدول لكن هذا لا يمنع من أن نبني جسورا مع أمريكا عبر إداراتها المتلاحقة.. بكلمة أخرى ليس بمقدورنا أن نفرض على أمريكا كيف تتعامل مع الآخرين لكن بوسعنا أن نرسم من منظور الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة ملامح علاقتها بنا.

المثال الثاني: إذا بحثنا وراء كل المشاريع التي تهطل على المنطقة العربية بين وقت وآخر مثل الشرق الأوسط الكبير، أو الشرق الأوسط الموسع أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنكتشف أنها صور معدلة لمشروع إسرائيلي باسم الشرق الأوسط الجديد الذى شرحه شرحا وافيا في أوائل تسعينيات القرن الماضي، شيمون بيريز في كتاب له – يحمل نفس العنوان، والثابت عملا أن إسرائيل هي المستفيد الأول من كل هذه المشاريع التي تستهدف "تذويب" المنطقة العربية في محيط أوسع يبدأ من اسلام أباد في باكستان وينتهي في الرباط بالمغرب.

وليس من شك في أن أمريكا وإسرائيل قد اجتمعت "إرادتهما" على تفكيك العالم العربي حتى أصبح الحديث عن أمة عربية واحدة أشبه بأضغاث الأحلام.

وكلنا يذكر أن المصطلحات والمفاهيم التي نشأنا عليها والخاصة بالفكر العروبي مثل العالم العربي، أو الأمة العربية أو القومية العربية أو العمل العربي المشترك أو الفكر القومي.. اختفت "أو كادت" من حياتنا لتحل محلها مصطلحات أخرى من نوع المنطقة العربية أو الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا أو دول جنوب المتوسط.

ناهيك عن نجاح أمريكا وإسرائيل في تكريس "القطرية" بمعنى تكبير صورة "القطر" على حساب "الإقليم" وتغييب "أو قتل" الإحساس بالانتماء إلى المحيط العربي الأوسع، فليس مصادفة أن يتم استبعاد كلمة "عربية" من اسم العراق الذي أصبح اسمه الرسمي جمهورية العراق، وينصرف الشيء ذاته على أسماء أخرى مثل دولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، والجمهورية اللبنانية.. صحيح قد لا يكون هناك "يد" طولي للأمريكان والإسرائيليين في المسميات الأخيرة "بعكس العراق التي هدمتها أمريكا وصنعتها من جديد على الصورة التي كانت تريدها في الأصل"، لكن عملية تهميش الفكر القومي التي تكرّ كحبات المسبحة منذ سنوات وربما منذ رحيل عبد الناصر في عام ١٩٧٠، والتراكم التي تحقق في هذا الاتجاه هو الذي جعل الدول العربية تميل أو بالأحرى لا تنزعج ولا تأبه لسقوط كلمة "العربية" من أسمائها.

الأخطر هو أن تعميق الهوة بين الدول العربية الشقيقة هو "ديدن" السياستين الأمريكية والإسرائيلية.. وإذا لزم الأمر من إحداث وقيعة أو إثارة فتن ليحل الخصام والعداء "محل" الوئام والصداقة، فلا تتردد إسرائيل في فعل ذلك مثنى وثلاث ورباع لتصبح سيدة المنطقة بلا منازع، فالطموح الذي يدغدغ مشاعر قادة إسرائيل هو أن تبدأ الحقبة الإسرائيلية التي تكون فيها الدولة العربية "القائد" أما بقية الدول في المنطقة فهي "التابع".

والمؤلم أن العالم العربي قد استمرأ - أو هكذا يبدو - وضع الغمامة الإسرائيلية على عينيه فغاب عن باله أن إسرائيل تشن على العرب حروبا من كل صنف ولون، منها الحرب الإعلامية التي تديرها بكفاءة منقطعة النظير، فاخترقت - فعلا لا قولا - خطابنا السياسي وخطابنا الإعلامي على السواء.. فنجد من بين سياسيّنا من إذا تحدث ظنناه إسرائيليا لأن المفردات التي يستخدمها والتوجيهات والأهداف لا تختلف كثيرا عما يدور على ألسنة قادة إسرائيل، أما عن الخطاب الإعلامي فحدث ولا حرج! إذ لا فرق بين المصطلحات التي تستخدمها الميديا الإسرائيلية عن تلك

المنتشرة عبر وسائل الميديا العربية. ومع استمرار استعمالها أصبحت مألوفة في عين وإذن المشاهد والمستمع العربي.

وهذه كارثة يتحدث عنها خبراء الإعلام العربي بوصفها "أسرلة" كاملة للمصطلحات الإعلامية، وليس يبتعد عن هذه الدوائر ما لاحظناه مكتوبا في أكثر من صحيفة عربية ويتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من أحداث غزة.. فلقد تحدثت عن أن الاتحاد جمّد مباحثات ترفيع مستوى العلاقات مع إسرائيل احتجاجا على عدوانها على غزة! وهو خبر خاطئ جملة وتفصيلا ولا أساس له من الصحة.. لأن واقع الحال هو أن متحدثا أوربيا صرح بأن الطرفين الأوروبي والإسرائيلي قد اتفقا على وقف هذه المباحثات بسبب الحرب الدائرة في غزة. وثمة فارق بين المعنيين (لا يغيب عن لبيب) لكن المخجل أن الميديا العربية المولعة بالحديث عما أن يكون "وليس ما هو كائن بالفعل" قد نشرت الخبر.. فبرأت به أوروبا من جريمة التواطؤ والسبب مرة أخرى، هو الغمامة التي أحكمت إسرائيل وضعها على عيوننا .. وبصائرنا فلم نعد نرى إلا ما يريده المتلاعبون بالعقول في أوروبا وأمريكا.. وإسرائيل.

لماذا يكره الغرب الإسلام؟!

..ما صدر عن الحبر الأعظم (بابا الفاتيكان) السابق بخصوص الإسلام وأثار ضجة كبرى فى أرجاء العالم الإسلامى لا يبتعد كثيرا عما صدر عن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش وأسماه بالفاشية الإسلامية.. وكان تحدث (قبل سنوات) عن حرب صليبية ضد المسلمين..

وكان طبيعياً أن تخلق هذه التصريحات (وغيرها)أجواء مُعادية وكارهة للإسلام وأهله. ولعل أزمة الرسوم الدانمركية لم تمح بعد من الذاكرة.

الخطير فى هذه القضية ليس صدور مثل هذه (المواقف) عن رجل دين من الوزن الثقيل مثل بابا الفاتيكان، أو عن رجل سياسة من وزن رئيس أكبر دولة فى العالم، وإنما تأثير هذه الأجواء الصعبة على الجاليات العربية والإسلامية فى الخارج.

وإذا علمنا أن عدد المسلمين فى الـ ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى هو ٢٦ مليون نسمة، وأنهم متهمون جميعاً بتهمة القيام (بأسلمة) شعوب أوروبا يكون السؤال: هل تطرد أوروبا مسلميها يوماً؟

هو (السؤال – القضية).. ورغم المبالغة التى قد ينطوى عليها هذا السؤال إلا أن مبررات طرحه كثيرة، خصوصاً فى ضوء الاتهامات التى تطارد الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا ليل نهار، بدءاً بالإرهاب وانتهاءً بمعاداة السامية.

وكلنا يعرف أن الأحداث الإرهابية التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (فى أمريكا) و١١ مارس ٢٠٠٤ (فى أسبانيا) و٢٥ يوليو ٢٠٠٥ (فى لندن) أوغرت صدور الأوربيين تجاه المسلمين، وبات كل من يلبس جلباباً، أو تتدلى من يده مسبحة، أو يحمل أسماء (محمد أو أحمد أو مصطفى ..) متهماً بأنه إرهابى حتى يثبت العكس!

والحق أن القراءة الأخرى للنداء الذى وجهه آرييل شارون إلى "يهود فرنسا"

يدعوهم إلى ترك وطنهم الفرنسى للعيش فى إسرائيل، يكشف ضمن ما يكشف عن مخطط يستهدف استعداء أوروبا -شعوباً وحكومات- ضد المهاجرين العرب والمسلمين، بزعم أن أوساط الجاليات الإسلامية باتت هى المناخ الصحى لتنامى معاداة السامية! ولصعوبة أن يعيش هؤلاء فى سلام جنباً إلى جنب مع يهود أوروبا تصبح المعادلة المطروحة هى: على أوروبا أن تختار بطريقة "إما.. أو" إما اليهود أو المسلمين!

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك غابة من القوانين المستحدثة، (نبتت شجيراتها سريعاً فى السنوات القليلة الماضية)، تضيف إجراءات جديدة لتنظيم "إقامات" المسلمين، وتضع قيوداً على الممارسات الدينية والعقائدية، لتبين لنا أن "الخناق" يضيق شيئاً فشيئاً على مسلمى أوروبا الذين باتوا يشعرون -فى بعض البلدان- بأنهم غير مرغوب فيهم.. فليس من قبيل المصادفة -مثلاً- أن تفرض بلجيكا على الأئمة المسلمين تعلم اللغة الفرنسية أو الفلامنكية، وتشترط بريطانيا الشيء نفسه (تعلم الإنجليزية) على أن تلقى خطب الجمعة بهذه اللغات.. وتضع ألمانيا قيوداً صارمة على المدارس التى تستقبل التلاميذ المسلمين، وتحذر فرنسا الطالبات المسلمات من تجاهل قانون حظر الحجاب، وتراقب أسبانيا المساجد فى المدن الكبرى والصغرى...

وعلى أية حال، ليس خافيا على أحد أن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" -أى الخوف من الإسلام" لم تعد تخطئها العين فى أرجاء القارة العجوز، فكثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن"أسلمة أوروبا" استناداً إلى إحصاءات موثقة تؤكد أن نسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الأوروبيين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، ينحدرون من أصول عربية وإسلامية (أبناء الجيلين الثانى والثالث)، بل إن كلمة "الشباب" فى دولة مثل فرنسا لم تعد تعنى غير الشباب المسلم!.. والخطر الحقيقى -من وجهة النظر هذه- أنه فى ضوء معدلات المواليد الحالية التى ترجح كفة مسلمى فرنسا، فإن أغلبية السكان سيكونون مسلمين، بعد أقل من ربع قرن، بما يعنى أن فرنسا العلمانية سوف تصبح دولة إسلامية..

المحقق أن هذه "الأفكار - الهواجس" باتت تملأ الرؤوس، كما أصبحت مادة مثيرة تلوكها وسائل الميديا دون كلل أو ملل، والنتيجة الطبيعية لذلك هى أن الفجوة بين سكان أوروبا الأصليين، وبين الجاليات العربية والإسلامية زادت اتساعا، خصوصاً فى ضوء نظرية صدام الثقافات التى روج لها الأمريكى صموئيل هينتنجون وأصبحت كالسماء تظلل الجميع!

..وإذا رصدنا الأحداث التى تقع يومياً فى أوروبا، ويكون ضحاياها مسلمين أو عرباً، لتبين لنا أن معدل الكراهية أو على الأقل الخوف والحذر من المسلمين فى تنام مستمر، وتكشف عنه وقائع صغيرة، مثل ذلك الشاب المهاجر (العربى) الذى تقدم إلى وظيفة مُعلن عنها فى الجرائد الفرنسية، وتم استبعاده برغم استيفائه للشروط، وعندما تقدم مرة ثانية (لكن باسم فرنسى وليس عربياً) تم قبوله، ثم عندما انكشفت الحيلة، تم استبعاده نهائياً، فاضطر الشاب المهاجر (الذى يحمل الجنسية الفرنسية) أن يلجا إلى القضاء!

والمعروف أن ضحايا جماعة حالقى الرؤوس اليمينية المتطرفة، هم بالضرورة من العرب.. ناهيك عن حوادث نبش قبور المسلمين، والاعتداء على أبنائهم واتهامهم بالبربرية، وعدم التحضر.. وكلها مؤشرات تصب فى اتجاه اعتبار عرب أوروبا ومسلميها "شيئاً زائداً عن الحاجة".. وتضاعف الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعانيها أوروبا من هذا الشعور، كما تروج أبواق اليمين المتطرف أن العرب والمسلمين هم السبب المباشر لها.. وتحضرنى -فى هذا المقام- الرؤية المغلوطة التى يتحمس لها "جان مارى لوبن" زعيم حزب الجبهة الوطنية المتطرف فى فرنسا ومفادها أن فرنسا بها ما يقرب من أربعة ملايين مسلم، وتضرب البطالة -فى الوقت نفسه- نحو أربعة ملايين فرنسى قح.. ويرى لوبن أننا لو طردنا العرب والمسلمين من فرنسا، لوفرنا فرص عمل للعاطلين الفرنسيين. والحق أنها رؤية غير دقيقة ولا تخلو من مساومات سياسية يعرفها المتابعون للملف الانتخابى فى فرنسا، ناهيك عن أن معظم الوظائف التى يشغلها المهاجرون لا يسيل لها لعاب الفرنسيين الأصلاء..

أيا كان الأمر فالمحقق أن المستقبل المنظور لمسلمى أوروبا، لن يكون فى اعتقادى وردياً لأن اللوبى اليهودى سيظل لهم بالمرصاد، وليس القلق الذى عبرت عنه إسرائيل أخيراً من "سيطرة الإسلام على أوروبا وزيادة عدد المسلمين وارتباطهم بالمنظمات الإرهابية" إلا أحد أشكال هذه الحرب الخفية التى تقودها الدياسبورا اليهودية فى أوروبا..

..وأخيراً، ليس بوسع أحد إنكار أن هناك (اتجاهاً) سياسياً وفكرياً فى أوروبا وأمريكا يسعى إلى "أبلسة" الجاليات العربية والإسلامية وتصويرها على أنها (سرطان) ينخر فى عظام المجتمعات الغربية، ويجزم بأن عشرات من الجمعيات والمنظمات الإسلامية فى أوروبا شربت حتى الثمالة من أيديولوجية الإخوان المسلمين! ومن ثم فإن خطابها الدين (خصوصاً فى المساجد) يعتبر قنبلة موقوتة سوف تنفجر حتما فى الجسد الأوروبى.

... بكلمة أخيرة: إن الوجود العربى والإسلامى فى أوروبا بات مهدداً، إن لم يكن بالطرد والإقصاء فسيكون بالتحجيم والتهميش...

المهاجرون وفاتورة "الحرب الباردة":

ارتكبت أوروبا (وأمريكا) أخطاء كثيرة أدت إلى تضخم ظاهرة الإرهاب فى العالم منها أن سمحت باحتضان آلاف المتطرفين والمتشددين الذين حولوا العواصم الأوروبية الكبرى (لاحقاً) مثل باريس ولندن ومدريد إلى "جنات" فيحاء تستقبل الوافدين الجدد بالترحاب، وتقدم لهم كافة التسهيلات.. ونسيت أنه سوف ينقلب يوما السحر على الساحر، لتكتوى هذه العواصم لاحقاً بنيران الإرهاب، والشئ نفسه فعلته أمريكا التى خلقت ظاهرة أسامة بن لادن وقاعدته من عدم، فدربته وسلحته، وأنفقت على جيوشه وعندما انتهت مهمة هذا التنظيم (من وجهة نظرها) فى أفغانستان لفظته.. فرفض هذا الشاب السعودي المتمرد.. وجند نفسه وزملائه لمناطحة أمريكا وتهديدها فى الداخل والخارج..

..المؤسف أن هذه الأخطاء (الاستراتيجية) فى التفكير الغربي يدفع المهاجرون العرب والمسلمون جانياً كبيراً من فاتورتها الثقيلة.. فأصبحوا يقفون -بالجملة- وراء القضبان بتهمة الإرهاب والتطرف لا لشئ إلا لأنهم يشتركون مع أمثال (بن لادن، والظواهرى ، والزرقاوى) فى الدين وليس فى التوجه!

ومهد ذلك لظهور جماعات كارهة للعرب والمسلمين مثل: النازيون الجدد، وحالقو الرؤوس كما قويت شوكة أحزاب اليمين المتطرف التى ترى فى الوجود العرب والإسلامى فى أوروبا احتلالاً! ..وهكذا بين عشية وضحاها - أصبح مسلمو أوروبا وأمريكا فى قفص الاتهام!

ولا يكاد يمر يوم إلا ويتم اعتقال شاب فى ألمانيا، أو مجموعة من الرفاق فى فرنسا، أو عدد من الأفراد فى لندن، ومدريد وبروكسل.. للاشتباه فى تورطهم فى أعمال عنف وقتل وإرهاب وكما حامت الشبهات حول (عرب، ومسلمين) لمشاركتهم فى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى أمريكا، حدث الشئ "نفسه بالنسبة لأحداث ١١ مارس ٢٠٠٤ فى مدريد، فأكد رئيس الوزراء الأسبانى أن الإرهاب

الدولى الناجم عن التطرف الإسلامى هو وحده المسئول عن الهجمات التى وقعت فى بلاده وأسفرت عن مقتل ١٩١ شخصاً وإصابة المئات.. وأصبحت أذرع تنظيم القاعدة تمتد كالإخطبوط لتدرب إسلاميين متطرفين فى ماليزيا وبانكوك، وجنوب أفريقيا.. وتواصلت حملات الدهم والمباغتة للأسر العربية والإسلامية المهاجرة فى ألمانيا وإيطاليا واتسعت دوائر الشك لتشمل كل المسلمين فى استراليا..

أما هولندا، فتؤكد أن خلايا إسلامية متطرفة (نائمة) فى أراضيها وهى تتعاون (أوروبيا) لرصد التحركات، وتبادل المعلومات فى إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب..

وكانت تفجيرات لندن التي وقعت فى صيف ٢٠٠٥ بمثابة الرصاصة الأولى فى حرب المائة عام ضد الإرهاب على حد تعبير القاضى الأوروبى المتخصص فى شئون الإرهاب (جون لوى بريجيير)، والثابت (عملا) أنه برغم أن هجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة كانت نقطة مفصلية (أساسية) فى استراتيجية مكافحة الإرهاب وبداية لتدشين تحالف دولى ضد هذا الخطر العالمي إلا أن أوروبا كانت تعيش هذا الهاجس قبلا، فاكتوت فرنسا بنيران الإرهاب فى عام ١٩٩٥ عندما حصدت القنابل نحو ٢٠٠ قتيل فى مترو الأنفاق الباريسي وظهرت جماعات تحمل أسماء منها خالد قلقال ورشيد رامدا (وهما فرنسيان من أصول عربية).،

وها هي أسبانيا تعانى "الإرهاب المزمن" الذى تقوده منذ سنوات "جماعة الأيتا" الانفصالية التى لا يكاد يمر يوم دون أن تسفك دماء بريئة على أيدى سفاحيها.. ثم جاءت تفجيرات ١١ مارس لتضيف جبهة أخرى من (استراتيجية المواجهة الأوروبية مع الإرهاب) هي جبهة تنظيم القاعدة.

والثابت أيضاً إن إيطاليا وألمانيا وبريطانيا ليست فى مأمن من آفة الإرهاب، التى تأخذ أشكالاً مختلفة، لكنها ترمى إلى شئ واحد هو زعزعة الأمن والاستقرار فى القارة العجوز التى تضع حاليا يدها على قلبها خوفا من أن ينفذ أسامة بن لادن وعيده بحسب ما جاء فى العرض الذى كان تقدم به حول "الهدنة المشروطة" مطالبا

الأوروبيين بعدم مهاجمة المسلمين والانسحاب من بلادهم والكف عن التدخل فى شئونهم وبرغم أن هناك من يشكك فى مصداقية هذا التهديد إلا أنه لم يعد خافيا أن قلب أوروبا أصبح "موجوعا" بل إن الحياة فيها أصبحت صعبة بسبب التشديدات الأمنية والرقابية التى تطال أماكن كثيرة (سيرجيو بيرلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي أكد أن ١٤ ألف موقع باتت تحت مراقبة قوات الأمن الإيطالية).. وارتفعت أصوات فى عاصمة الاتحاد الأوروبى (بروكسل) تطالب بأن تمتد شبكة الدفاع الأوروبية (التى تبلغ نفقاتها نحو ١٦٠ مليار يورو) لتشمل خطة مكافحة الإرهاب فى كل أنحاء القارة.. إلا أن الخطر الأكبر -فى تقديرنا- ينصب على الملايين من أبناء الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا الذين أصبحوا وفق هذه الفوبيا التى انتابت الأوروبيين -مجرمين وقتلة وسفاكي دماء..

وقد أذكى نيران حالة الإسلاموفوبيا هذه أن الغرب بات يرى فى الحركات الإسلامية نوعاً من التبشير على غرار التبشير المسيحى من منطلق روح الحرب الصليبية كما تحدثت أوساط أكاديمية عن أن التاريخ الإسلامى على مدى ١٤٠٠ سنة يؤكد أن الصراعات بينه وبين الغرب لم تتوقف فى أي لحظة، بدءاً حروب الفتوحات الإسلامية الأولى مرورا بالحروب الصليبية ، وانتهاء باحتلال الغرب لدول الإسلام، ثم الصراعات الإقليمية والدولية التى ينازع الغرب عليها فى كل مكان فى العصر الراهن.

وتتحدث ذات الأوساط – عن حرب باردة (مجتمعية) بين الغرب والإسلام تكون أوروبا مسرحا لها، على أن يغذى العقل السياسى الأمريكى هذه الحرب. والواقع أن ٥٠٪ من الحروب المفروضة على كوكب الأرض فى الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٩٢٩ تتعلق بالأديان، أى أنها حروب دينية طرفاها هما: المسلمون والمسيحيون وأن ١٩ إلى ٢٨ صراعاً حضاريا وقع فى التسعينات بين مسلمين وغير مسلمين وهو ما يعنى أن الإسلام – والحالة هذه – دين سياسى لأنه الدين الوحيد الذى يتحدث فى حق الحرب ويذكر فى كتابه المقدس (القرآن) ما يعرف بدار الحرب مقابل دار السلام.

ويلفت هؤلاء النظر إلى مقولة صدرت عن أحد رجال الدين المسلمين يقول فيها أن عدد المسلين فى أوروبا يبلغ ٢٦ مليون شخص، وإذا شعر هؤلاء بسوء معاملة من الحكومات الأوروبية (غير الإسلامية) فإنهم سوف يضطرون إلى النضال لأن القرآن الكريم يحثهم على ذلك ويرفض أن يكونوا مضطهدين.

وكان طبيعياً -أمام ترويج مثل هذه الأفكار الصادقة- أن ترتعد فرائص أوروبا (شعوباً وحكومات) خوفاً من العرب والمسلمين الذين يعيشون بين ظهرانيهم وداخل مجتمعاتهم.. وأصبحوا أغلبية فى عدد من الأحياء والمدن والضواحى خصوصا فى فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وهولندا.. وبلغت هذه النسبة فى بروكسل مثلاً نحو ٥٠٪ بل إن هناك مناطق تسكنها أقلية إسلامية، ثم فى سنوات قليلة تحولت إلى أغلبية.

ويسجل البعض تخوفه من أن الإسلام بهذا المعنى يرسم حدودا جديدة لأوروبا، ويستخدم كل إمكاناته للوصول إلى السلطة السياسية.

ويتهامس الكثيرون فى قلق مُشيرين إلى إحصائية خطيرة تقول إن هناك ٦٣ شخصا أوروبيا يعتنقون الإسلام يوميا، وتوقع البعض أنه فى خلال ٢٠ عاماً فإن دولة مثل فرنسا ستصبح جمهورية إسلامية!

الخطير فى الأمر أنه فى ضوء معدلات المواليد العربية الخصبة، فإنه من الممكن أن تصبح لدى فرنسا أغلبية مسلمة خلال ٢٥ عاماً وسيترتب على ذلك نتائج قوية فهل من الممكن أن تصبح فرنسا العلمانية دولة إسلامية حقاً؟

وعلى أية حال فإن الوضع فى فرنسا لا يختلف عنه فى أماكن أخرى فى أوروبا. فالأوروبيين قد يجدون أنفسهم فى القرن الحادى والعشرين مضطرين لتحديد ما إذا كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بالثقافة اليهودية - المسيحية التى تمثلها الأقلية التى ينتمون إليها أم يستبدلونها بالثقافة الإسلامية التى ستمثلها الأغلبية آنذاك...

الفصل السادس

نحن والغرب : معادلة منقوصة!

- مصر والدائرة المتوسطية (حوار وشروط).
- هذا ما يفعله اللوبى اليهودى .. فماذا فعلنا نحن؟
- كاسك يا وطن.
- شياطين الأمس ملائكة اليوم.

مصر والدائرة المتوسطية.. حوار مشروط!

لقد كان عميد الأدب العربى (د.طه حسين) على حق عندما كتب ذات مرة يقول: "لماذا نخاف من البحر المتوسط، إنه بحرنا كما هو بحر الأوروبيين". ولعله كان يرد بذلك على أولئك المتوجسين من كل ما يأتى من دول الشمال من أفكار أو نظريات أو بشر.. وكان هؤلاء روجوا أن البحر المتوسط لم يحمل لنا عبر العصور سوى الاستعمار، والانتداب، والحروب الصليبية!

ولعل هذه القناعة التى كانت تملأ رأس عميد الأدب العربى هى التى دفعته دفعا إلى التحمس لثقافة حوض البحر المتوسط التى حاول أن يرصد ملامحها فى أكثر من مؤلف، لعل أبرزها كتاب "مستقبل الثقافة فى مصر" حيث ركز على أهمية حوار الضفتين، وعلى أن هذا البحر هو جسر اتصال، وليس حاجز انفصال..

وكلنا يعرف أن هذه الفكرة –تحديدا– أثارت لغطا قويا فى الأوساط الأكاديمية، لكن بقى مخزونا فى الذاكرة المصرية أن حوض البحر المتوسط هو فضاء حضارى (وثقافى) أكثر من أى شئ آخر، وأن مصر –من الناحية الجيواستراتيجية– وبروزها كدولة (وحكومة مركزية) عبر القرون تحتل موقعها كقاطرة لدول جنوب المتوسط فى مواجهة دول شمال المتوسط.. ولذلك كان طبيعيا أن تتكرس (كينونة) مصر فى قلب هذا التجمع الذى أخذ عبر العصور أشكالا مختلفة.. لعل أكثرها رواجا من الناحيتين السياسية والاقتصادية؛ مشاريع التعاون الأورومتوسطى التى يجسدها – بعمق – مشروع "عملية برشلونة" الذى انطلق فى عام ١٩٩٥ لإحياء – بشكل ما – جولات الحوار العربى – الأوروبى التى ظهرت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، ثم تعثرت بعد ذلك..

المهم أن مصر احتفت بهذه المشاريع جميعا، وما كان لها أن تفعل غير ذلك باعتبار أنها معنية بمستقبل المنطقة والحوار مع دول الجوار حوارا يضمن التوافق لا التفريق والتكامل لا الانفصال أو الاستبعاد..

ومعلوم أن مصر التى تعتبر من العمد الأساسية للتعاون الأورومتوسطى والمؤسسين الفاعلين فى عملية برشلونة كانت - ولا تزال تحرص - على تقديم أفكار جديدة لتفعل دوائر هذا الحوار، وأحسب أن ذاكرة الوطن لا تزال تحتفظ بصولات وجولات لوزراء خارجية مصر أمثال د. عصمت عبد المجيد الذى وقف ذات مرة، فى أحد الاجتماعات التى احتضنتها مدينة مرسيليا فى جنوب فرنسا -يصحح مجموعة من الأخطاء التى جاءت على لسان عضوه فرنسية فى البرلمان الأوروبى، وأذكر - وقد كنت شاهد عيان - أن هذه السيدة صعدت على المنصة وقدمت اعتذارها لوزير خارجية مصر، وشكرته أن صحح لها أفكار كثيرة مغلوطة كانت تعرفها عن العرب والمسلمين فى جنوب المتوسط.. أما المعارك الوطنية والقومية التى قادها السيد عمرو موسى وقت شغله منصب وزير الخارجية. فكانت تتصدر الصحف الأوروبية خصوصا عندما رد على خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية الأوروبية بشأن الفصل بين ما يحدث فى عملية السلام (مدا وجزرا) وما يحدث فى إطار عملية برشلونة، وأشهد أن صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية كتبت وقتذاك فى صفحتها الأولى قول وزير خارجية مصر: إن أوروبا لا يجب ألا تظل فى مقعد المتفرج مدى الحياة!.. فى إشارة إلى أن دورها فى عملية السلام هو دور هامشى، بينما تريد أن تستأثر بالكعكة الاقتصادية عبر التعاون الأورومتوسطى..

.. وأحسب أن دور وزير الخارجية الحالى أحمد أبو الغيط يندرج فى الإطار نفسه، فكل تصريحاته الرنانة التى أكد فيها أن مصر ستتجاوب مع أية أفكار متوسطية، وستضع مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" ضمن أولويات بحثها ونقاشاتها، لكن لن يكون ذلك على حساب عملية برشلونة..

وأحسب أن هذا الموقف المصرى (الناضج جدا) قد انسجم مع الموقف الأوروبى العام الذى عبرت عنه - فى البداية - السيدة أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية التى أصرت - باسم أوروبا - على ألا يلغى "الاتحاد من أجل المتوسط"عملية برشلونة.. ولذلك ليس من قبيل المبالغة القول إن الصورة الحالية

التى استقر عليها هذا المشروع الذى يحمل اسم الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى قد شاركت فى رسمها مصر التى أراد لها الأوروبيون جميعا أن تقتسم رئاسة القمة الأولى للاتحاد من أجل المتوسط، وأن توافق بالإجماع على اقتراح مصر باستضافة القمة الثانية المقرر انعقادها فى ٢٠١٠.

.. وللإنصاف يجب أن نذكر أن مصر – من منطلق استراتيجيتها بضرورة التعامل بإيجابية مع أية أفكار تدعو للشراكة – كانت حريصة على أن يظهر العرب فى هذه القمة فى صورة صف واحد وليس صفوفا، صحيح قد تكون هناك مكتسبات صغيرة تريدها كل دولة، لكن هذا لا يجب ألا يلغى المكتسبات المشتركة.. ولعل حرص مصر على التئام اجتماع وزارى عربى عشية انعقاد القمة فى باريس كان بهدف الخروج برؤية عربية موحدة لتكون فى مواجهة الرؤية الأوروبية الموحدة..

.. وليس من شك فى أن مصر لا تميل إلى فكرة إحداث قطيعة من نوع ما بين المحورين السياسى والاقتصادى اقتناعا منها باستحالة الحديث عن استقرار اقتصادى، وتبادل تجارى، وازدهار تنموى بين الضفتين ما لم يوضع حد للتوترات التى تتولد عنقوديا فى جنوب المتوسط من القضية الكبرى (قضية فلسطين)..

.. ولذلك لم تتردد مصر – فى أكثر من مناسبة – من تسجيل تحفظاتها على (تغييب) المحور السياسى سواء فى عملية برشلونة أو فيما يعرف – بعد ذلك – بسياسة الجوار أو حوار (٥+٥) الذى حاولت به أوروبا أن تفر – عبره – من أتون الخلافات المحتدمة بسبب الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى..

.. وظلت مصر مخلصة لهذا المبدأ (ومتمسكة به) فوضعته على رأس نقاشاتها فى قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" رغم أن الأجندة الأوروبية سعت إلى تنحية المحور السياسى (وتحديدا عملية السلام) جانبا بدعوى أن هناك أطرا أخرى تستوعب هذه القضية بكل جوانبها وتشعباتها..

.. ولقد عبرت مصر عن ذلك بتصريحات تنفى فيها أن يكون مشروع الاتحاد من

أجل المتوسط (قطارا) تركبه إسرائيل باتجاه التطبيع المجانى مع العرب.. كما رفضت أن يكون هذا المشروع (ضربة) فى خاصرة مبادرة السلام العربية التى أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وأعادت قمة دمشق ٢٠٠٨ التذكير بها، ومطالبة إسرائيل بالرد عليها وهى المبادرة التى تنطلق نحو السلام العادل والشامل تأسيسا على مبدأ مقايضة الأرض بالسلام..

.. ويبقى أخيرا أن نذكر أن الاهتمام بالبيئة المتوسطة وتنقية الفضاء المتوسطى من التلوث، وتأمين الطاقة الحيوية للضفتين ثم تقوية الصلات الثقافية والعلمية من خلال إنشاء تنموى وعلمى وأكاديمى.. ثم ضبط الحدود وحمايتها من المتسللين فى جوف الليل باتجاه الشواطئ الأوروبية (فيما يعرف بالهجرة السرية)..

أقول إن كل هذه المشاريع – التى يبدو من ظاهرها على الأقل – أنها تخدم الدول المشاطئة للبحر المتوسط شمالا وجنوبا، لا يجب ألا تلغى مشاريع الأمن والاستقرار وفرض السلام الذى – سيكون بالضرورة – العقبة الأساسية نحو رخاء وازدهار منطقة حوض المتوسط..

وقديما كان الاختلاف بين أوروبا والعرب أنهما لا يريدان الشئ نفسه، فأوروبا ترمى –عبر كافة أشكال التعاون– إلى دعم مشاريعها الاقتصادية والتصديرية والاستثمارية، بينما يريد العرب دعم أوروبا لهم ولقضاياهم فى المحافل الدولية.. وأحسب أن قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" إذا نجحت فى التقريب بين ما يريده العرب وما يريده الأوروبيون، فسيكون ذلك إنجازا مهما لدفع مسيرة حوار الضفتين..

وأخيرا من إيجابيات فكرة "الاتحاد من أجل المتوسط" أنها الفكرة الأولى –على وجه اليقين– التى لم يصفق لها العرب منذ الإعلان عنها، وإنما تم تناولها بكثير من النقد والتشريح.. وليس من شك فى أن ذلك يعتبر مظهرا لتعافى العقل السياسى العربى الذى كثيرا ما كان معلولا..



• هذا ما يفعله "اللوبى اليهودى".. فماذا فعلنا نحن؟!

.. فى اعتقادى أن المواطن المصرى العادى يتسرب إليه الملل فى كل مرة يقرأ فيها أن اللوبى اليهودى هو الذى يقف وراء المواقف المعادية لنا فى الخارج ومنطقه هو التالى: "إن إسرائيل لا تحمل لنا سوى الضغينة، ولن تنس هزيمتها فى عام ١٩٧٣ ولذلك تضمر لنا كل أنواع الشرور، وهى تستخدم جالياتها فى أوروبا وأمريكا لتجييش العالم ضدنا.. لكن ماذا فعلنا نحن فى مقابل ذلك.. لم يعد يكفى تشخيص الداء خصوصاً أن الصغير قبل الكبير وعبر جميع الأجيال يعرفه ويحفظه عن ظهر قلب: نريد دواء لهذا الداء"..

وأحسب "أن هذا المنطق الذى يحكم هذا المواطن هو منطق سهل وواضح لا لبس فيه ولا غموض.. فإسرائيل توجه لنا -فى مصر- اتهامات لا حصر لها، فهى ترانا مقصرين فى حراسة حدودها الشرقية، وتصر على أن تنظر إلينا (كشرطى) مطلوب منه أن يحرس حدودها، ولا يسمح بمرور ذبابة من فوق الأرض أو تحتها.. وأثارت -ولا تزال- عبر قنواتها (الخفية والمعلنة) قضية ضبط الحدود فى الكونجرس الأمريكى، وفى البرلمان الأوروبى.. وتحدثت وزيرة خارجيتها فى صفاقة عن أن مصر لم تقحم (بالهوم وورك) الخاص بها..

وغاب عن بال هذه السيدة -التى لم تتعلم بعد اللغة الدبلوماسية- "أن مصر ليست شرطيا لأحد، وأن الأمن القومى المصرى (وليس الإسرائيلى) هو مسئولية مصر حكومة وشعباً ثم هناك اتفاقية تحكم هذه الحدود (هى اتفاقية كامب ديفيد) التى تنظم الوجود العسكرى وآلياته المختلفة.. ولئن كانت إسرائيل تتصور أن مصر يمكن أن تشاركها فى مؤامرة قتل الفلسطينيين جوعاً.. فهذا وهم لأن لمصر التزامات وطنية وقومية، ولم يُعرف عنها لا فى القديم ولا فى الحديث أن قفلت شيئا مُشيناً كهذا ضد أى شعب عربى..

ولقد ظلت القاهرة تُعلن بأعلى صوت للقوى الإقليمية والعالمية إن أى حديث

عن عنف أو إرهاب لن ينتهى إلا بانتهاء المشكلة الفلسطينية.. وسواء ادعت إسرائيل أنها انسحبت من غزة (وتوهم البعض بأن ذلك يُعتبر انتصاراً) أو أنها لا ترى ممثلاً للفلسطينيين محمود عباس إلا أن واقع الحال يؤكد أن سكان غزة فلسطينيون أيضا أن المليون ونصف المليون الذين يعيشون فيها لن يقبلوا الموت جوعاً.

.. إن إسرائيل هى المسئولة الأولى عن إجهاض مفاوضات ما بعد أنا بوليس التى ما كادت تلتئم حتى توقفت ويُخشى أن تصبح أثراً بعد عين.. .. إن أحداً لا يقبل أن تتحول غزة إلى سجن كبير بلا ماء أو دواء أو كهرباء، ناهيك عن الحمم التى تسقط من سمائه والدبابات التى لا تفرق بين "حجر وشجر وبشر" وهى تتجول فى شوارع وطرقات غزة..

.. لقد افتضح أمر أنا بوليس التى غضب الأمريكان عندما تحفظت مصر على هذا المؤتمر قبيل انعقاده وذكرت أن اجتماعاً دوليا لم يضع لنفسه خطة أو برنامج، ولم يتفق فيه الطرفان على القضايا العالقة بينهما.. سيكون اجتماعا محكوم عليه بالفشل.. لكن واقع الحال أن حصاد هذا المؤتمر المزعوم ليس إلا حمماً وقذائف تسقط على الفلسطينيين فى غزة فى جوف الليل وفى الظلام الدامس ومن قبيل ذرّ الدمار فى العيون انعقد فى باريس مؤتمر أطلق على نفسه مؤتمر المانحين قرر -على الورق فقط- نحو ٧.٣ مليار دولار للفلسطينيين.. وكان علينا أن نفرح ونقيم الأهازيج، مع أن دولاراً واحدا لم يصل إلى الفلسطينيين حتى يومنا..

الثابت عملاً أن أنا بوليس لم يكن إلا مؤامرة أمريكية - أوروبية الهدف منها إعطاء إسرائيل غطاءاً دوليا لكى تقوم بالمجازر فى حق الشعب الفلسطينى وتمارس إبادتها الجماعية له.. وهو ما يحدث حالياً.. فالـ٨٥ دولة وهيئة دولية التى شاركت فى أنا بوليس تبدو وكأنها قد غُرر بها فالدماء البريئة التى تسيل فى فلسطين المحتلة قد شارك الجميع فى سفكها وليست فقط إسرائيل..

.. ولأن ومصر قد وضعت ملاحظاتها على المؤتمر منذ البداية، ولأنها متهمة بغض الطرف عن الأنفاق، وتسريب أسلحة إلى الفلسطينيين.. ولأنها سمحت للحجاج الفلسطينيين بالعودة إلى بلدهم من معبر رفح ولأنها لم تشارك إسرائيل الرأى فى أن هؤلاء مجرمون وليسوا حُجاجاً، ويحملون أسلحة وليس مسابح وتراتيل.. فكان لابد من التشهير بها، واستخدام اللوبى اليهودى للضغط على الكونجرس بتعليق ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الأمريكية لمصر.. والبرلمان الأوروبى لإزعاج مصر. وغاب عن بال إسرائيل واللوبى اليهودى وأعضاء الكونجرس أن هذه المساعدات الأمريكية لا تقدم لمصر من أجل سواد عيون المصريين وإنما كواحد من بنود اتفاقية كامب ديفيد .. فأمريكا التى أرادت أن تكون راعية للسلام، واحتضنت مباحثات كامب ديفيد والتزمت كطرف كما التزم الآخرون، وعليها أن تفى بالتزاماتها.. وبالتالى فليس من حقها أن تتحلل من هذا الالتزام الذى يحصل عليه المصريون كحق منصوص عليه فى الاتفاقية ولا يمكن اعتباره (منا ولا سلوى!).

ثم هناك موقف مصرى آخر أغضب أمريكا وإسرائيل ويتعلق بإيران، فالرئيس الأمريكى جاء لاستعداء المنطقة ضد طهران.. وغاب عن بال الجميع أن مصر لا تستقى مواقفها من أحد، وإنما هذه المواقف تُمليها المصلحة القومية للشعب المصرى.. ناهيك عن أن زمن الحروب بالوكالة قد ولى وانتهى كما أن الواقعية السياسية التى تعيشها مصر اليوم تجعلها شديدة العقلانية فى قراراتها خصوصا إذا كانت قرارات مصيرية..

صحيح أن مصر اختارت استراتيجية السلام منذ زمن، لكن هذا لا يعنى استكانة أو خنوع من أى نوع، فالدبلوماسية المصرية لها أنياب وأظافر كما أن جيش مصر وقواتها المسلحة، على استعداد للمواجهة وصد العدوان والقصاص لكرامة مصر، إذا ما استلزم الأمر ذلك..

- يبقى أن نذكر أن هذه التعقيدات فى المشهد السياسى فى منطقة الشرق الأوسط لا يجب أن تحجب عنا ما يراه المواطن المصرى العادى من تقصير.. فاللوبى اليهودى لا يجب أن يكون شماعة نعلق عليها احباطاتنا.. وسؤاله الذى يبحث عن إجابة: ماذا فعلنا للرد على هذا اللوبى النافذ؟

- نريد أفعالاً لا صراخاً!

كاسك يا وطن!

.. أينما تولى وجهك ستجد الكوارث تنهال على منطقتنا من كل حدب وصوب.. وحكوماتنا (العربية) صامتة كالقبور، وكأن ما يحدث للشعوب التى يفتك بها الفقر، وتحصدها الأوبئة (من كل لون وجنس) وتصطادها رصاصات العدو فيسقط أفرادها (كالذباب).. أقول كأن ما يحدث لا يحدث.. أو على أقصى تقدير يحدث ولكن فى مناطق أخرى ليس من بينها منطقتنا العربية.

.. تحولت (غزة) إلى سجن كبير، بعد إغلاق المعابر، وقطع الكهرباء، ومنع دخول الغذاء أو المساعدات أو الأدوية، بينما تهطل السماء بقنابل إسرائيل فلا يجد الشعب العربى الفلسطينى فى غزة (المنكوبة) براً يقيه ولا بحرٌ..

والعدو الإسرائيلى الذى له سفارات معلنة وخفية فى عدد من الدول العربية لا يلق بالاً بصرخات الفلسطينيين أو لنداءات الشجب والإدانة الصادرة من الجامعة العربية.. ولم لا؟ ألم تتخذ من مؤتمر أنابوليس ستاراً أو غطاءً دولياً عندما أقر بوجود فسطاطين.. فسطاط حرب وهو غزة ومعظم أبناء الشعب الفلسطينى، وفسطاط سلام وتمثله فتح ومحمود عباس ونفر من رفاقه..

.. وألم يقر الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش –أثناء جولته الميمونة فى المنطقة العربية والخليجية، خطة التخلص من سكان غزة بدعوى أنهم يؤيدون حماس..
..نعم الشعب الفلسطينى يموت ألف مرة فى اليوم، إن لم يكن بالتجويع، والحصار والتعذيب فبرصاص البنادق التى تغتال القادة، وتصطاد الأطفال والشباب كالعصافير..

والمجتمع الدولى –الجميل اللذيذ– يرقب من ثقب الباب وقلبه يرقص فرحاً.. وأمريكا (سيدة العالم) تعزف على قيثارة الموت والقادة العرب يخفون وجوههم خجلاً.. ويتوارون وراء (الميديا) التى تملأ الد ضجيجا وعجيجا لتبييض الوجوه الكالحة!

.. ويموت الفلسطينيون الذين عزّ عليهم أن يجدوا الدواء والعلاج أو الحجارة –مجرد حجارة– للدفاع عن النفس!

- وإذا يممنا وجوهنا شطر لبنان –سويسرا العرب فى الأيام الخوالى– وجدنا السيد عمرو موسى أمين عام بيت العرب يطوى أحزانه فى صدره قافلاً من دمشق، ومتجهاً إلى بيروت.. وحده يلعق الأوجاع علّها تخف! ويهرب منه قادة لبنان (الأشاوس) الذين فرضوا أنفسهم بقوة السيف والمال زعماء لبلاد الأرز.. جميعهم متاجر بالوطن، وبالشعب، .. جميعهم أشبه بالمرتزقة الذين يعملون لحساب قوى أخرى وعواصم أخرى.. والفراغ السياسى فى (قصر بعبدا) يتمطى ويتمدد حتى يشمل كل البقاع مكرساً حالة غير مسبوقة من الانسداد فى كافة مناحى الحياة..

صحيح أن عمرو موسى يتحدث – أدبا ودبلوماسية– عن باب مُغلق لكن الحقيقة التى يعلمها –ويتعمد أن تخطيها– هى أن الطريق بكل أبوابه مُغلق ولا مجال لأى شئ آخر.. وما لم يدركه الرجل أن زعماء لبنان يتمترسون وراء جدران بيوتهم أو بالأحرى قلاعهم هازئين من سذاجته.. فلبنان أصبح لبنانات كثيرة، (والزعران) وحدهم هم أصحاب الكلمة..

ولم تغن مبادرة عربية، أو أجنبية، وحالة التدويل التى يتشدقون برفضها آتية لا ريب فيها.. أما لغة الحوار فلن تكون –بعد اليوم– سوى لغة الزناد الذى سيضغط عليه الضاغطون لتنطلق الرصاصات فتملأ سماء وأرض لبنان بالدخان والسواد، والدم الأحمر، والجثث التى تسد الطرقات.. لتعود (صورة مقيتة) تختزنها الذاكرة العربية لهذا البلد الذى لطالما خدعونا بقولهم أنه بلد الحرية والرأى والديمقراطية..

.. ليتنا نبادر بالتقاط الصور الأخيرة لوحدة لبنان التى كانت فالطريق بات ممهداً للتجزئة والتشرذم والتقزيم.. ولا عزاء للعرب الميامين الذين تركوا لبنان تضيع كالماء من بين الأصابع!.

.. وليس بعيداً عن فلسطين المسلوبة، ولبنان المتآمر عليها، سنجد رائحة القتل

واللصوصية، والعربدة الدولية تأتينا من ناحية بلاد الرافدين – العراق الحزين الذى احتلته قوى الأمريكان الغاشمة، وادعت أنها إنما تقيم للديمقراطية قصراً، والصحيح أنها ملأت الدنيا ظلماً، وتعذيب الشعب العراقى فى سجن أبو غريب، واعتقلت من أرادت فى جوانتانامو، ولا تزال تتحدث بملء الفيه عن حقوق الإنسان، واحترام القانون، وإقامة الديمقراطية..

إنه العبث الأمريكى الفاضح الذى كشف أنياب بوش الابن الذى زار المنطقة فى جولة رقص فيها (التانجو) حاملاً السيوف العربية بينما أطفال العراق يموتون جوعاً وشباب العراق ينكل بهم، ويداسون بالأقدام.. أما المصلون فى مساجد بغداد والبصرة، فرصاص الغدر الأمريكى يحصدهم حصداً..والعرب متفائلون، ومبتهجون.. ناسون أن العراق لم يعد عراقا، وإنما أصبح جحيما يحرق شعبه، وستمتد ألسنة النيران لتحرق الشعوب المجاورة .

.. وبوش الابن يسعد بطعم القهوة العربية، وبرؤية الخيول، والصحراء المترامية. ويداعب خياله أنه حتماً سيحكم العالم من منطقة النفط العربية.

.. وكان طبيعيا أن تتواصل حلقات الكذب والخداع ومنها استخدام إيران فزاعة تجعل أهل الخليج يهرعون إلى مصانع السلاح والطائرات فى أمريكا وفرنسا.. يطالبون بالمزيد.. فيزول شبح الكساد عن الاقتصاد الغربى (الأمريكى والأوروبى) بينما لا يجد أبناء الوطن العربى طعاماً يسدون به رمقهم أو ماءً يطفئون به غائلة العطش..

.. ضاعت العراق التى أصبحت ثلاثة عراقات: فى الشمال وفى الجنوب وفى الوسط. وخرجت بلاد الرافدين من العرين العربى، وأعيد الدستور –الذى وضعه الأمريكان– التقسيم والتشرذم وكرسى الطائفية الدينية، ..كما سلح قائد القوات الأمريكية هناك القبائل، وحول ضواحي بغداد إلى ثكنات عسكرية قتالية للشيعة والسنة والأكراد، ليقتل بعضهم بعضا.. وهكذا يطرب العرب وهم يستمعون إلى



الأنباء الواردة من العراق تفيد بأن العشرات بل المئات يُقتلون بدم بارد.

.. وإذا حولنا النظر ناحية السودان، وجنوبه، ودارفور، وكردفان لوجدنا خفقان القلب يزداد خوفاً على شبح التقسيم الذى سيحول السودان -عمق مصر الاستراتيجى- إلى ألف سودان..

وماذا عسانا نقول وقد امتلأ الفم بالمرارة التى نشربها فى كأس الوطن!

شياطين الأمس ملائكة اليوم!

.. أقسم أننا لو قمنا "بتحليل مضمون" لجملة التصريحات التى أطلقها السيد خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياستين الخارجية والأمنية الأوربية منذ شغل هذا الموقع وحتى الآن لوجدنا أنها فارغة من المعنى خصوصاً فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط فلسطين والعراق ولبنان وسوريا وهلم جرا..

المعروف أن سولانا كان يشغل -قبلاً- موقع أمين عام حلف شمال الأطلسى (الناتو) وكما يقول عالم الاجتماع السياسى الدكتور أنور عبد الملك - لو قلبنا فى صفحات التطهير العرقى ضد المسلمين فى البلقان لوجدنا أصابع سولانا تتحرك وراء أشباح الضحايا فى المقابر الجماعية التى حفرها الصرب للمسلمين فى كوسوفو وألبانيا تحت غطاء لهذا الحلف الميمون..

وأعجب المشاهد التى نراها فى هذه الحقبة أن يتحول الساسة من رجال حرب واستعداء وكراهية إلى رجال سلام ووئام وأمان.. والمثال الصارخ هو سولانا نفسه الذى يتحدث عن السلام فى الشرق الأوسط وعن قيام دولتين فلسطينية إلى جانب اليهودية، ناسيًا ملف التطهير العرقى الذى يتورط فيه ويعرف ذلك القاصى والدانى..

.. المثال الثانى هو السيد تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق الذى أمضى حياته تابعا للسياسة الأمريكية يأتمر بأمرها، وتصريحاته النارية ضد المنطقة، وسيره معصوب العينين وراء الرئيس جورج دبليو بوش الرئيس الأمريكى الأسبق لا تحتاج إلى دليل.. أما موقفه من حرب أمريكا على العراق، ومشاركة قواته فى هذه المؤامرة تظل لسنوات حديث الناس.. ثم تكون المفاجأة أن يعتلى بلير مقعداً جديداً هو رئاسة ما يُسمى باللجنة الرباعية التى لا مهمة لها -افتراضاً- سوى البحث عن سبل الأمن والاستقرار، وتقوية الركائز الاقتصادية للسلام فى الشرق الأوسط.. عجيب وغريب هذا الأمر.. فالساسة من أمثال سولانا وبلير يبدون وكأنهم

كومبارس رديء، يقوم بتمثيل ما يُطلب منه (حرباً أو سلاما..).. وعلينا أن نصدق فى الحالتين..

لكن نسى هؤلاء أن قلوبنا لا يمكن أن تكون رهن هذه الأوامر.. فنحن مع سولانا كأمين عام لحلف الناتو وكمسئول عن المجازر ضد مسلمى البلقان نشعر تجاهه بكراهية شديدة، وكذلك الحال مع تونى بلير الذى كان يبرر الكوارث الأمريكية فى العراق على طول الخط..

.. وفى إطار هذه المسرحية التى بقى منها نفس الأشخاص لكن تبدلت مواقعهم، وتغيرت الأدوار المطلوبة منهم.. يكون علينا أن ننسى صفحاتهم السوداء، وأن نفرغ قلوبنا من الكراهية لنملأها بالمحبة، والشعور بالامتنان..

فالسيد سولانا -أمد الله فى عمره- يزور منطقة الشرق الأوسط بشكل مكوكى، ويردد حديثا معسولاً (حلو المذاق) عن الهدوء، والحقوق الفلسطينية المشروعة.. وكذلك تونى بلير الذى تبدل وانتقل من مربع الشيطان إلى مربع الملاك، وشرع يتحدث عن تخفيف المعاناة عن كاهل الفلسطينيين، وتقديم الدعم الاقتصادى، والمالى، والاهتمام بالبنى التحتية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة..

يا إلهى: الفم الذى لطالما أرغى وأزبد وتوعد هو ذاته الفم الذى يذوب رقة وعطفا وحنانا وأقول ثانية: علينا أن نصدق، ونفرك أعيننا بقوة لكى نستوضح الصورة: صورة الملاكين: سولانا وبلير..

الجانب الآخر من هذه المسرحية العبثية يشرحها السؤال التالى: ما هى جدوى التصريحات التى يطلقها هذان الملاكان؟

والإجابة أنه لا جدوى، والحصاد يكاد يكون صفراً، فالسيد سولانا يهبط إلى المنطقة صيفا وشتاءً ويلتقى بمن يلتقى، ويصّرح بما جاد به العقل والقلب.. ثم لا شئ يحدث.. هكذا تريد المسرحية، وما عليه سوى أن يقوم بالدور المنوط به.

..فدراسة أو تحليل المضمون لتصريحات سولانا الذى أشرت إليه فى بداية حديثى تؤكد للأعمى والأعشى والبصير على السواء أن هذه التصريحات تشتمل على مجموعة من الألفاظ والمترادفات الفارغة من المعنى، لأن القاعدة المنطقية المعروفة هى أن المصطلح أو المفهوم الذى لا وجود له فى أرض الواقع يصبح لغواً. كأن تتحدث عن فيل أبيض.. أو عن العنقاء فلا هذا له وجود، ولا ذاك، ومن ثم يصبح الحديث عن هذا الفيل، وتلك العنقاء لغواً..

.. فمثلاً السيد تونى بلير – رئيس اللجنة الرباعية التى تضم أمريكا وروسيا إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى معنى بشكل أساسى بالنهوض اقتصاديا بالشعب الفلسطينى.. هذا ما يقال ويتردد.. لكن على الوجه الآخر يموت الشعب الفلسطينى فى غزة جوعاً بعد الحصار القاتل الذى تفرضه إسرائيل على سكان غزة.. فأين بلير، ولجنته الرباعية.. واقع الحال يؤكد أنه لا وجود لهما.. بل طوال أسابيع الحصار القاتل لم نسمع للسيد بلير صوتا، وكأنه تشرنق وحبس نفسه فى جبل الجليد (فلا حس ولا خبر!).

المؤسف أننا –فى المنطقة العربية- لا نزال نصدق أن للسيد سولانا وزميله تونى بلير دورين فى عملية السلام.. ونسينا أن حالهما ينطبق عليه القول:

نسمع جعجعة ولا نرى طحناً!!..

تطبيقات

- مشكلة الحجاب
- النقاب فى فرنسا.. ضجيج فى غير موضعه!
- أزمة الأئمة والوعاظ والمساجد فى أوروبا
- مآذن سويسرا.. معادلة مغلوطة.
- مساجد سويسرا فى الأصل جراجات وأماكن لإيواء السيارات!
- أكذوبة الأمم المتحدة.
- مجلس الأمن.. نسمع جعجعة
- الإسلاموفوبيا!
- أسرلة الإعلام العربى؟

مشكلة الحجاب:

..لم تنطفئ نيران قضية الحجاب منذ اشتعالها لأول مرة فى المدارس الفرنسية فى عام ١٩٨٩.. فهى تنفجر ثم تهدأ بين الحين والآخر، وقد عادت إلى الواجهة مطلع ١٩٩٩، بعد عطلة الميلاد ورأس السنة، فى مدرسة جان مونيه فى مدينة فليرس الصغرى ثم فى عام ٢٠٠٤ عندما صدر قانون يحظر استخدام ما أسماه بالرموز الدينية المبالغ فيها! وكانت القضية برزت فى عام ١٩٩٩ مع تلميذه تركية اسمها اسمانور وعمرها اثنا عشر عاماً وصلت إلى المدرسة مرتدية الحجاب الإسلامي، بعد أن أجبرت إدارة التربية والتعليم مدير مدرسة جان مونيه تسجيل الفتاة فى الصف الأول الثانوي.

وكان المدير وكذلك مدير مدرسة أخرى فى فليرس رفضا اسمانور بعد أن قدم والدها، طلباً لتسجيلها مصراً على أن ابنته ستحضر إلى المدرسة مرتدية الحجاب. وعندما رفضت المدرستان ذلك، بقيت اسمانور فى البيت تتابع الدروس بالمراسلة فى حين توجه الوالد، إلى المحكمة الإدارية طالباً إلغاء رفض التسجيل وتحركت إدارة التربية والتعليم خصوصاً بعد أن أكد قضاء مجلس الدولة فى فرنسا واضح بالنسبة لهذا الموضوع أن رفض تسجيل فتاة ترتدى الحجاب الإسلامى لا يبرره سوى رفض الفتاة متابعة بعض الدروس أو إذا كان تصرفها يخل بنظام المدرسة. وقضاء مجلس الدولة يشير أيضاً إلى أن ارتداء الإشارات الدينية ليس مخالفا للعلمانية بحد ذاته لكنه لا يفترض أن يكون مرتبطاً بالدعوة إلى الدين.

وعندما وصلت اسمانور بحجابها إلى مدرسة جان مونيه لم يخف المعلمون انزعاجهم وأعلن الناطق باسمهم ما يلي: " لا نريد تهميش هذه الشابة لكننا نتمنى أن يتم احترام مبدأ العلمانية. ولذلك لن تقبلها فى الصفوف إلا إذا خلعت الحجاب" وفى اليوم التالى أدى وصول فتاة (لم تكن ترتدى الحجاب فى السابق) محجبة إلى مدرسة جان مونيه إلى تصلب فى موقف المعلمين الذين دعوا إلى إضراب استمر أربعة أيام.

وعلى الفور وجهت الوزيرة المنتدبة المسؤولة عن التعليم المدرسى، رسالة دعت فيها إلى "احترام قناعات كل إنسان" والمحافظة على "العلمانية فى القطاع العام وفى التعليم" وإلى الحوار وكان عدد الفتيات اللاتي تحجبن فى المدارس الفرنسية جميعاً وصل حتى هذا التاريخ إلى نحو ٤٠٠ طالبة. ..وفى موقف مشابه بطلتاه هنا هما الأختان نادية وفاطمة اللتان أصرتا على عدم خلع الحجاب، وجه الوزير الفرنسى نداء إلى مديرى المدارس لبذل كافة الجهود لإقناع التلميذات بعدم الظهور بهذه العلامات داخل الفصل الدراسى كما طالب المدرسين والقائمين على العملية التربوية فى المدارس الفرنسية بعدم التعاطى مع وسائل الإعلام حتى لا يتسبب ذلك فى انقسام المدارس ووزارة التعليم كما حدث قبل ذلك. وأشار الوزير إلى أن التصريحات الكثيرة التى أدلى بها ناظر المدرسة وبعض المدرسين قد عملت على تسميم الأجواء الدراسية. وقد أثارت هذه التعليمات التى أصدرها الوزير الفرنسى ردود فعل متباينة فى أوساط التربويين فى فرنسا فاحتج بعض مديرى المدارس وتساءلوا:

كيف يمنعنا وزير التعليم من الاتصال بوسائل الإعلام والصحافة بينما هو لم يجد من وسيلة أخرى غير الصحافة لكى يبلغنا بتعليماته؟ وأضافوا: أن هذه التعليمات قد تحدث بلبلة فى أوساط القائمين على عمليتي التربية والتعليم فى فرنسا وكان من الأفضل أن يطرح الوزير الإصلاحات التربوية والبرامج الجديدة للنقاش بدلا من إثارة موضوع الحجاب الإسلامى وعلامات التفاخر والمباهاة واتهمه البعض بأنه يريد أن يشارك وزير الداخلية فى تشدده وموقفه من الإسلاميين!

كما ارتفعت أصوات أخرى تؤكد أن وزير التعليم الفرنسى لم يطرح المشكلة فى شكلها الصحيح وعندما تحدث عن علامات التفاخر والمباهاة لم يحصرها سوى فى شكل واحد هو الحجاب الإسلامي وهو ما سيؤدي حتما إلى تذمر المسلمين الذين سيعتبرون أنفسهم فى هذه الحالة ضحايا لتعليمات الوزير.

ورأى آخرون أن الأجدى هو أن يضع وزير التعليم مجموعة من القوانين التى تستهدف ضمان الحياد وترسيخ مبادئ العلمانية ولم يخف المسلمون فى فرنسا قلقهم إزاء تعليمات الوزير فأصدرت تسع جمعيات إسلامية بيانا جاء فيه أن "أجواء عدم التسامح" بدأت تتسع وتتزايد فى كل أنحاء فرنسا" وهددت بسحب أولادها من المدارس الفرنسية إذا أصرت هذه المدارس على ضرورة تنفيذ تعليمات الوزير وقالت أنها ستقوم بتعليم أبنائها على طريقتها الخاصة وبعيدا عن المدارس الفرنسية التي وصفتها "بالتشدد وعدم التسامح".

ولاشك أن تعليمات وزير التعليم الفرنسى الخاصة بمنع الفتيات المسلمات فى المدارس الفرنسية من ارتداء الحجاب هي خطوة جديدة فى طريق طويل كان قد بدأ قبل فترة باتجاه ما سُمى فى ذلك الوقت بضرورة خلق إسلام على الطريقة الفرنسية لا يتعارض مع عادات وتقاليد الشعب الفرنسى ويختلف بطبيعة الحال عن إسلام الدول الأخرى.

لكن اللافت للنظر أن تعليمات الوزير جاءت لأول مرة خالية من لغة التهديد والإجبار عندما خاطب مديرى المدارس قائلاً: لتكن لغتكم مع التلميذات هي لغة الاقتناع لا الإجبار.

والمعروف أن قضية الأختين المغربيتين (نادية وفاطمة) كانت قد حسمت لصالحهما عندما أصدر مجلس الدولة الفرنسى قراراً بعودتهما إلى المدارس وبعدم إجبارهما على خلع الحجاب أو غطاء الرأس وتأكيد حقهما فى ممارسة حرية العقيدة حسبما تقضى بذلك مبادئ العلمانية فى فرنسا لكن ما ينذر بأن هذه المشكلة قد تتفجر فى القريب هو أن هذا القرار الذى صدر من أعلى هيئة قضائية فرنسية يبدو أنه ليس ملزماً وهو ما يفهم من كلام أحد مديرى المدارس المتشددين عندما قال: لمجلس الدولة أن يقول ما يمكنه قوله ولنا أيضا أن ننفذ ما نراه صالحاً!

وكان مسلمو فرنسا طالبوا السلطات الفرنسية بإعادة النظر فى الحظر المفروض

على ارتداء الحجاب فى المدارس وأكدوا أن هذه القضية بما أثارت من ردود فعل غاضبة فى أوساط المسلمين (المهاجرين) تفجر مشكلة الحريات الدينية المنقوصة فى فرنسا لأن مديري المدارس يطردون الفتيات الصغيرات لارتكابهن "خطأ رفض إظهار آذانهن!!".

وأشاروا إلى أن المجتمع الفرنسى -والحالة هذه- لن يكون بمقدوره تعليم ثقافة حقيقية باحترام الآخرين إذا أصر على مطالبة الأقلية بتخليص نفسها من أوجه اختلافها!

ومعلوم أن فرنسا التى يشكل المسلمون فيها ٨٪ من تعداد سكانها كانت حظرت الرموز الدينية فى المدارس الحكومية فى إجراء يهدف إلى القضاء على ما وصفته بالنفوذ المتزايد للإسلاميين المتشددين بين الشباب.

وكان وزير التعليم أكد عزمه على حظر كل المظاهر المقصود بها التعبير عن انتماء دينى وقال إن أولئك الراغبين فى تجاهل الجمهورية عليهم أن يدركوا أننا لن نبدى أى تساهل وأننا سنعمل بأقصى قدر من الحزم للتحقق من عدم وجود أي استثناءات.

اللافت للنظر أن فتاة مسلمة من أصول عربية نزعت حجابها إذعاناً لرغبة مدير المدرسة ولكنها قامت بحلق شعر رأسها تماماً تعبيراً عن الاحتجاج وقالت - وهى تقف خارج مدرستها فى مدينة استراسبورج: سأحترم القانونين الفرنسى والإسلامى معاً بنزع ما أرتديه على رأسى وعدم إظهار شعرى! وأضافت تقول فى سخرية: أننى أحترم القانون، ولكن القانون لا يحترمني!

وكانت نحو ١٢٠ طالبة مسلمة فى فرنسا أصرت على الاستمرار فى ارتداء الحجاب مع بدء تطبيق الحظر مع استئناف الدراسة ورضخت العديدات منهن للقانون تحت التهديد بالطرد من الدراسة. وكانت ظهرت نحو ١٢٠٠ فتاة وهن يرتدين الحجاب مع بدء الدراسة قبل الموافقة على قانون الحظر. واستمر العديد

منهن فى إثارة منازعات مع سلطة المدارس طوال العام، وهو أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت السلطات الفرنسية فى نهاية المطاف لتقرير الحظر.

وفى إيطاليا دفعت طالبة مُنقبة (وتدعى سابرينا فاروني) غرامة تصل إلى مائة دولار لظهورها مرتين في أماكن عامة ترتدي نقاباً يغطى وجهها بالكامل. وقد أثارت هذه القضية استفزاز الكثيرين ومن بينهم مصمم الأزياء العالمى جورجيو أرمانى الذى دافع عن حق الطالبة المسلمة فى أن ترتدى الحجاب فقال: أن المرأة يجب أن ترتدى ما يعجبها حتى ولو كان ذلك نقابا يخفى وجهها تماماً وأضاف: الأمر يتعلق باحترام عقائد وثقافات الآخرين. ونحن فى إيطاليا فى حاجة إلى التعايش مع هذه الأفكار.

..وعلى النقيض مما حدث فى فرنسا وإيطاليا، فإن فتاة بريطانية تدعى (شابينا بيجوم) قد كسبت دعوى قضائية ضد قرار طردها من مدرستها فى مدينة لوتون بسبب ارتدائها الجلباب وهو لباس المسلمة المتدينة.

وكان القاضى (جاستيس بروك) سمح لبيجوم التى انتقلت إلى مدرسة أخرى بممارسة شرائع ديانتها. وطالب الحكومة بإعطاء توجيهات أكثر إلزاماً لإدارات المدارس بمراعاة قوانين حقوق الإنسان وألزم هيئة مدينة لوتون بإعطاء المدارس إرشادات لإعادة النظر فى تعميم الزى المدرسى وجعله يتكيف مع كافة المتطلبات الثقافية والدينية. ووصفت التلميذة الشابة (اليتيمة الوالدين) القرار القضائى بأنه انتصار للمسلمين الحريصين على الحفاظ على هويتهم وقيمهم الدينية التى استهدفت فى الغرب خصوصاً بعد اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ورأت أن أهمية القرار تتحدد فى كونه لا يشمل قضية معزولة ويلحظ تطبيقه فى كافة مدارس بريطانيا التى تضم طلاباً ذات تنوع دينى وعرقى. وأبدت بيجوم سعادتها لأنها كسبت معركتها فى عالم حر يزعم -كما تقول- تأييد الحقوق الفردية. وكانت تولت الدفاع عنها المحامية شيرى بوث زوجة رئيس الوزراء البريطانى توتى بلير.

وأحسب أخيراً أن الجدل حول الحجاب سيبقى ما بقى الغرب والمسلمون فى أوروبا خصوصا أن النقاشات لم تتوقف بعد حول سؤالين محوريين:

الأول: إذا كان الحجاب ضارا إلى هذا الحد الذى يبرر طرد كل من ترتديه من المدرسة فلماذا لا نسير مع هذا المنطق ونمنع جميع أنواع الحجاب سواء فى المدرسة أو الشارع أو المواصلات العامة؟!

والثانى: لماذا نستثنى الحجاب كعلامة دينية للمسلمات بينما نترك علامات أخرى يلبسها أتباع الديانات الأخرى فى فرنسا وباقى دول أوروبا.

وأخيراً فإن الخطورة تكمن فى أن الحرب الضارية التى تُشن بين وقت وآخر ضد الحجاب لن تؤدى إلى تراجع الظاهرة الإسلامية، كما يعتقد البعض.. بل العكس هو الصحيح بمعنى أن ذلك قد يشجع المتطرفين على تبنى القضية واعتبار أن أي انتصار لها هو فى الواقع انتصار لهم.. وهذا غير صحيح على كل حال.

النقاب في فرنسا.. ضجيج في غير موضعه!

في نادي الصحفيين الأجانب في العاصمة الفرنسية، جمعني لقاء بعدد من الإعلاميين الفرنسيين ودارت المناقشة حول ساركوزي وموقفه من النقاب، وهي القضية الأكثر إثارة في هذه الأيام ثم امتد الحوار الذي شارك فيه عدد من الصحفيين الأجانب المعتمدين لدى فرنسا، إلى علاقة أوروبا بالإسلام ولماذا تثور - بين وقت وآخر - أزمات تتعرض لجوهر الصلات بين الشرق والغرب مرورا بالحملات الصليبية، وانتهاء بظاهرة "الإسلاموفوبيا"، أي الخوف المرضي وغير المبرر من الدين الإسلامي.. وأفزعني أن هناك قناعة منتشرة في أوساط الميديا الفرنسية والأوروبية هي أن العرب والمسلمين قابلون للاشتعال في كل لحظة، سيما إذا تناولت الميديا بشكل مباشر أو غير مباشر قضايا إسلامية إلى حد أن بعض رجال الميديا الذين يفكرون في إطلاق جريدة أو فضائية أو إذاعة محلية - يبدؤون عن عمد - بالحديث عن قضايا المهاجرين والمسلمين والإسلام في أوروبا ليضمنوا لمشاريعهم الإعلامية الذيوع والانتشار.. والمثال الصارخ على ذلك، أن الصحيفة الدنماركية التي نشرت الرسوم الكاريكاتورية التي تسيء للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، هي صحيفة محلية لا يقرأها الدنماركيون إلا في إحدى المقاطعات وليس في كل أنحاء الدنمارك، ولم يحدث قط أن عبرت الحدود إلى أوروبا الغربية.. والشيء نفسه ينصرف على المدعو سلمان رشدي الذي كان كاتبا "مغمورا" حتى صدرت روايته "آيات شيطانية"، فثارت ثائرة المسلمين، وكان من شأن ذلك أن طبقت شهرته الآفاق! وحال الكاتبة البنغالية تسليما نسرين مؤلفة رواية "اللعنة"، لا يختلف كثيرا عن حال سلمان رشدي..فالاثنان خدمتهما المعالجة الساذجة في العالم الإسلامي من حيث أرادت قبرهما والقضاء عليهما..

والحق أن المسلمين لديهم قدرة عجيبة على كسب الأعداء مع كل يوم يمر عليهم، سطحية بعضهم هي التي تجعلهم يلتقطون الطعم المسموم سريعا ودونما

تفكير.. فكلنا يذكر أن قضية الحجاب (وليس النقاب) قد اشتعلت نيرانها بين عامي ٢٠٠٣و ٢٠٠٤ وكانت ضمن صياغة عامة تحظر استخدام ما سمى الرموز الدينية المبالغ فيها في الأديان الثلاثة مثل القلنسوة التي يعتمرها اليهود على رؤوسهم، والسلاسل التي تتدلى فيها أشكال الصليب المسيحي، والحجاب الذي ترتديه الفتاة المسلمة.. وكلنا يذكر أن القضية عندما أثيرت في البداية كانت في المعسكر اليهودي لكن ما إن تلقفها المسلمون حتى أصبحت قضية إسلامية بامتياز.. فالصخب الإسلامي لا حدود له، بحيث يغطي، بشكل كامل، على احتجاجات الكاثوليك الذين يعتبرون أنهم –وهذا صحيح – أصحاب البلد الحقيقيون..ووجهوا لوما إلى السلطات الفرنسية إذ كيف يمنعونهم من وضع شارات في اليد وعلى الصدر لرمز المسيح (وهو الصليب)، فهذا ليس من حقهم على كل حال.. وكذلك ثارت ثائرة اليهود بالنسبة لرموزهم، بل دخل، ضمن هذه الصياغة، أتباع ديانة السيخ الهندية التي يلبس الرجال بمقتضاها عمامة ملونة (ضخمة) ولا مجال لخلعها لأن ذلك يعني الخروج من الديانة والارتداد عنها وهو ما ليس مقبولا.. لكن سطحية بعض المسلمين في المعالجة هي التي جعلتهم يخطفون هذه الأزمة لحسابهم، فأصبحت أزمة إسلامية فقط، وكانت النتيجة أن اليهود يعتبرون القلنسوة الدينية والسيخ يلهون ويمرحون بعمائمهم القشبية، والكاثوليك يسعدون بأشكال الصليب التي تتدلى من رقابهم.. أما المسلمون وحدهم فهم الذين اختزلوا القضية في حجابهم..واليوم في نقابهم!!

والمؤلم أننا لو سألنا أنفسنا عن عدد الفتيات اللائي تضررن من حظر الحجاب في المدارس الفرنسية لوجدناه لا يزيد على أصابع الدين إلا بالكاد.. وإذا علمنا أن عدد أبناء الجيلين الثاني والثالث الذين يدرسون في التعليم ما قبل الجامعي في فرنسا يبلغون عشرات الآلاف. أدركنا على الفور أننا نتجنى على ديننا الإسلامي الحنيف قبل أن نتجنى على مجتمع علماني (فرنسي) لا يفرق بين مواطنيه في الحقوق والواجبات ولا يقيم وزنا لاختلاف الأعراق والأديان.. وإذا وقفنا هُنيهة أمام قضية

النقاب.. فسوف تتسع دوائر الخجل في وجوهنا! لأن هذه القضية ظهرت –في المرة الأولى– في إحدى المحاكم عندما طلب أحد القضاة من سيدة منقبة أن ترفع النقاب كي يراها وإلا كانت شهادتها باطلة..! وهو أمر يحدث ليل نهار في بلداننا الإسلامية دون أن نسمع صراخاً أو احتجاجا من هنا وهناك... لكن لأنه يحدث في فرنسا، فكان لابد أن تقوم الدنيا ولا تقعد.. وهو الشيء نفسه الذي يقال عن قلة عدد المساجد في فرنسا، فتجد أن بعض الفضائيات تصور المهاجرين وهم يصلون في أيام الأعياد والجمع في الشوارع ويدللون على ذلك باضطهاد المسلمين في أوروبا، وغاب عن بال الجميع أن ثلاثة أرباع المسلمين يصلون في شوارع بلدانهم بسبب ضيق المساحات وقلة عدد المساجد.. والسؤال الآن: لماذا تتهم فرنسا بأنها تضطهد المسلمين ولا تتهم البلاد الإسلامية بإهمال مواطنيها وعدم احترام شعائرهم وطقوسهم الدينية إلا في أضيق الحدود؟! إنه قياس خاطئ على كل حال! وإذا علمنا أن المنقبات المسلمات في فرنسا لا يزيد عددهن عن أربع سيدات أو خمس، عرفنا –يقينا– أن هناك من يعبث بأصابعه في الخفاء، ويصب الزيت على النار في خبث..ولأننا –كما بدأ حديثي– قابلون للاشتعال (دون مقدمات) فسوف نثور ونهدم المعبد علينا وعلى الآخرين..!

ثم لماذا لا نحاول، بعيدا عن التشنج والعصبية، أن نفهم المبررات الفرنسية (والأوروبية) في هذا السياق.. ومنها أن النظام السياسي العلماني في فرنسا هو الذي ينفق على هذه المدارس، وبالتالي فلا يستقيم أن يغذي الشعور بالاختلاف الديني من خلال رموز الحجاب، والقلنسوة، والصليب.. ونسينا –ضمن هذه الحمى– أو هذا السعار، أن الجامعات الفرنسية لا تحظر دخول المحجبات وإنما يظل الحظر داخل المدارس (ما دون الجامعة).

وإذا كنا ننشد الإنصاف والموضوعية فعلينا أن نتذكر أن في بلادنا قواعد دينية نلزم بها الضيوف الأجانب الذين لم نسمع منهم تململا أو تبرما.. فالسيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية وضعت (فولارا) على رأسها عندما زارت

مسجد السلطان حسن برفقة الرئيس أوباما في أوائل يونيو الحالي، وفي كل مرة تطلب أي صحفية أجنبية لقاء شيخ الأزهر (في مكتبه) ترتدي –طواعية وعن طيب خاطر – الفولار– الإيشارب.. فلماذا إذن ينعق الناعقون متباكين على الإسلام، ومحذرين من اضطهاد المسلمين في أوروبا؟ هذه الرؤية –التي أوجزناها آنفا – لا تستبعد عناصر أخرى مثل ظاهرة الإسلاموفوبيا التي أرى أن مسلمي أوربا يتحملون القسط الأكبر فيها، فعدم تحمسهم لخطط الاندماج التي تضعها الحكومات الأوروبية يجعلهم دائما يقفون وراء القضبان متهمين بالانحياز إلى الأوطان الأم وليس إلى الأوطان الجديدة التي يعيشون فيها ويحملون جنسياتها..

وقديما وجه الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك لوما شديدا لمسلمي فرنسا (البالغ عددهم نحو خمسة ملايين) لأنهم مازالوا يعيشون في كانتونات معزولة عن باقي المجتمع الفرنسي.

– يبقى أن أذكر أن الحجاب أو النقاب في فرنسا هو موضوع هامشي قد يضر أكثر مما ينفع، ولفرنسا أو أي دولة أوربية أن تقبله أو ترفضه، وعلينا أن نحترم هذه المجتمعات التي وضعت لنفسها قواعد وسلوكيات.. هي خلاصة نضالات اجتماعية وسياسية طويلة..

أزمة الأئمة والوعاظ والمساجد فى أوروبا :

..منذ وقوع الأحداث الإرهابية سواء فى مدريد أو لندن أو باريس تغيرت النظرة إلى المساجد والزوايا فى أوروبا فأصبحت أشبه بمعامل تفريغ المتشددين.. لذلك بدأت السلطات الأوروبية تضعها تحت (الميكروسكوب الرقابي) خصوصاً خطب الجمعة والدروس والمواعظ الدينية التى يلقيها الأئمة باللغة العربية سواء طوال الأسبوع أو أيام الجمع... ولذلك اشترطت السلطات البريطانية مثلاً أن يتعلم الأئمة اللغة الإنجليزية، أما السلطات البلجيكية فاشترطت أن يتم ترجمة خطب الجمعة إلى اللغة الفرنسية قبل إلقائها.. والشئ نفسه فعلته الدانمارك، أما أسبانيا فلقد شددت ليس فقط على تعليم الأئمة اللغة الأسبانية ولكن أيضاً على تدريب الأئمة على شرح الإسلام بطريقة صحيحة... وكان برلمانيون هولنديون قد طالبوا باستبعاد الأئمة الأجانب لأن خطبهم الدينية لا تخلو من مضامين سياسية وعنصرية..

والمعروف أن فرنسا كانت تداركت هذا الأمر، وامتنعت عن استضافة أئمة من الدول العربية والإسلامية، وبادرت بالتفكير فى مشروع إنشاء معهد لتخريج الأئمة الذين تحتاجهم فرنسا (هو الأول من نوعه فى أوروبا على كل حال) تكون مهمته فرنسة الإسلام (أي صبغه بالثقافة والأعراف الفرنسية).

وبحسب تقرير حكومي فرنسى سيكون هناك فى المرحلة الأولى لهذا المشروع نحو ألف إمام من بينهم ٩٠٪ من الأجانب لمزاولة نشر الدعوة فى فرنسا. ووفقاً لإحصائية أجرتها وزارة الداخلية سيكون هناك ٩٪ فقط من فرنسا و٤٠٪ من أصول مغربية و٢٤٪ من أصول جزائرية و١٥٪ من الأتراك و٦٪ من التونسيين و٦٪ من أصول أفريقية أو ينحدرون من منطقة الشرق الأوسط.

وكان يتم إعداد بعض الأئمة في بلادهم الأصلية، بينما يتألف البعض الآخر من العمال المتقاعدين الذين تم تأهيلهم فى فرنسا ويكفل مسجد باريس نحو ٨٠ إماماً

قادمين من الجزائر أما سائر الأئمة فيتلقون رواتبهم من الجمعيات التى تقوم بإدارة المساجد والقاعات المستخدمة كمساجد. ووفقاً لوزارة الداخلية فإن نسبة لا بأس بها من الأئمة تعيش على الحد الأدنى من الأجور. وكان رئيس الوزراء الفرنسي قد أكد ذات مرة أمام الجمعية العمومية الخاصة بالمجلس الفرنسى للديانة الإسلامية على "الأهمية الخاصة" التى يوليها رئيسا الجمهورية والحكومة لإعداد الأئمة وقال: "من المهم أن يتوافر لدى الأئمة الذين يمارسون وظيفتهم على أرضنا إلمام كامل بحقائق المجتمع الفرنسى". و"سوف تسهم الدولة بشكل كامل فى هذا الواجب فى ظل احترام قواعد العلمانية (...) وعندما تتاح لنا الفرصة لتكون لدينا جامعة لتدريس الفقه الإسلامى سوف نتمكن من إجراء حوار بين الثقافات وبين رؤى الأديان المختلفة على أعلى مستوى علمى، كما أننى واثق من أن شباب المسلمين الفرنسيين سيكون لهم دور جوهرى فى المستقبل بالنسبة للإسلام عموماً.

والحق إن الرهان كبير حيث إن أكثر من نصف أئمة فرنسا لا يتحدثون الفرنسية بالإضافة إلى أن من قام منهم بدراسات دينية، تم تعليمهم فى مناشئهم الأصلية فى سياق مختلف تماماً عن المجتمع الغربي الذى من المفترض أنهم سوف يقومون بنشر الدعوة فيه.

وعلى أية حال فإن الأئمة لا يشكلون سلكاً دينيا بالمفهوم الصحيح لهذه الكلمة: إن دورهم الرئيسى يتلخص فى إقامة صلاة الجماعة وخطبة الجمعة وهم كثيراً ما يقومون بإسداء نصائح للمصلين وخاصة فيما يتعلق بالمسائل التى تمس القيم الخاصة أو الحياة فى المجتمع. كما أنه يتعين على الإمام بالإضافة لذلك أن يحسن القراءة والحديث باللغة العربية الفصحى حتى يتسنى له تلاوة القرآن أو النصوص الأساسية وكذلك لكى يكون قادراً على ترتيلها بشكل سليم أثناء الصلاة، وبخاصة خلال شهر رمضان حيث جرت العادة على تلاوة القرآن بشكل كامل فى المسجد.

وتعتبر اللغة هي العائق الرئيسى بالنسبة للشباب الذين ولدوا فى فرنسا والذين

لا يجيدون اللغة العربية الفصحى خلافا للجزائريين والمغاربة. ويتعين على الإمام كذلك أن يكون ملماً بالفقه الإسلامى حتى يستطيع ملاءمته مع السياق الغربي وفى تقرير كتبه دانييل ريفييه (أستاذ التاريخ الإسلامي المعروف) دعا إلى مزيد من التركيز على الفلسفة فى تشكيل الأئمة حيث إن هذا التعليم لا يزال متمحوراً إلى حد كبير حول الفقه وأحكام الشريعة كما أنه يتمنى كذلك أن تشتمل عملية الإعداد على العلوم الإنسانية.

وكانت أحداث ١١ مارس ٢٠٠٤ أجبرت مدريد على البحث عن وسائل أفضل لكيفية مراقبة الجالية الإسلامية، وأماكن عبادتها. وحتى هذا التاريخ لم تكن الإدارة تتدخل فى الممارسات الدينية لأى طائفة موجودة فى البلاد منذ أكثر من عشر سنوات، لكن اكتشاف هذه الجماعات الأصولية غير من الأمر وأكدت الحكومة الأسبانية رغبتها فى التخلص من التسامح الذى ساهم فى ظهور هذه الجماعات المتطرفة!

وفى حديث لصحيفة "البايس" طالب وزير الداخلية، تبنى قانون ينظم النشاط الدينى فى المساجد وقال: يتعين السيطرة على أئمة المساجد الصغيرة وتلك الأماكن التى يتطرقون فيها للحديث عن الأصولية الإسلامية التى تؤدى إلى بعض العمليات الإرهابية". ومنذ هذا التصريح أصيبت الجالية الإسلامية -للأسف- بحالة اضطراب فى ضوء الصراع الدائر بين المعتدلين والمتشددين..

فالأئمة الوهابيون يسيطرون من وجهة نظر البعض على التعليم الإسلامي فى أسبانيا، فى حين أن أغلبية المؤمنين من مغاربة يتبعون المذهب السنى المالكي ويقيم في أسبانيا ٦٠٠ ألف مسلم من بينهم ٢٣٥ ألف مغربى وما يقرب من ٢٠٠ ألف بدون أوراق رسمية، وهؤلاء الأئمة يدعون إلى اتباع نهج دينى متشدد.. وإلى إسلام غير متسامح وهو ما يفرض الحاجة لإنشاء منظمة تكافح الإسلام الخفى ورجال الدين الذين يلقون خطبهم فى جراجات (تحولت إلى مساجد!)

وتتجه الأنظار بصفة خاصة تجاه خطباء الزوايا الصغيرة غير المؤهلين للرد على أسئلة الجالية فى أماكن العبادة، التى غالبا ما تكون شققا أو جراجات حيث يعمل الأئمة من تلقاء أنفسهم دون أية رقابة تمارس عليهم. وتلجأ أماكن العبادة، المحرومة من المساعدات المالية العامة، إلى مانحين (كرماء) من دول الخليج يزودونها بالمصاحف ويمدونها بالأئمة. ومعلوم أنه يوجد فى أسبانيا ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مكان للعبادة من بينها مائة فقط مقامة بصورة شرعية إلا أن سبعة مساجد فقط منها هي أهم المساجد.

وفى إطار "أبلسة" أئمة المساجد واعتبارهم مصدراً لترويج ثقافة العنف تحمس تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ووضع "خطة عاجلة" لتنقية الأجواء الدينية والسياسية فى بلاده ممن أسماهم المحرضين على العنف والإرهاب، ومبرره فى ذلك أن فاتورة تفجيرات السابع من يوليو ٢٠٠٥ كانت ثقيلة (على المواطنين) ومحرجة له (سياسياً)..

.. وعلى الرغم من اللغط الذى ثار فى لندن حول تأثير الإجراءات التى يعتزم اتخاذها (بشأن طرد المحرضين على العنف، وإغلاق بعض مراكز العبادة التى تحولت فى السنوات الأخيرة إلى "أوكار" تأوى المتطرفين) على صورة الليبرالية فى بريطانيا، واتهام هذه الإجراءات بأنها تلامس حدود "جريمة العقاب الجماعى" إلا أن القراءة الدقيقة لمجمل هذه الإجراءات تكشف أن تونى بلير لم يقع فى "حفرة التعميم" كما قد يظن البعض وسعى –فى الوقت ذاته– إلى تشكيل لجنة تضم ممثلين عن المسلمين لتأمين "دمج أفضل" لهم داخل نسيج المجتمع البريطانى وصولاً إلى صورة يرضى عنها الكثيرون هي "إسلام بريطانيا وليس إسلاماً فى بريطانيا". ومعلوم أن إسلام بريطانيا يعنى أن المسلمين والحالة هذه (يشكلون جزءاً (عضوياً) فى بنيان المجتمع البريطانى وليس جزءاً دخيلاً عليه وهى معادلة تضمن لمسلمى بريطانيا اندماجا حقيقيا فى الحياة البريطانية بعيدة عن كافة صور التهميش، والانزواء، والانغلاق التى تعانى منها بعض الجاليات العربية الإسلامية في أوروبا..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن لندن ليست هي التى فتحت باب طرد العناصر الإسلامية المتطرفة من أراضيها، فقبل نحو عام طردت السلطات الفرنسية أحد أئمة التطرف فى جنوب فرنسا، وفعلت الشئ نفسه الدانمرك، وسبقت بروكسل غيرها من العواصم الأوروبية عندما اشترطت ترجمة نصوص خطب الجمعة قبيل إذاعتها فى المساجد لمعرفة ماذا يقال للمسلمين من فوق المنابر..!

وكان لفرنسا قصب السبق في إنشاء معهد لتخريج الأئمة لتوقف بذلك سياسة استقدام الأئمة والمشايخ والوعاظ من الدول العربية والإسلامية..

والثابت -على أية حال- هو أن أوروبا بصدد وضع جملة من القوانين الرادعة للإرهاب الذي أصبح عابراً "للقارات بعدما تبين أنه لا وطن له، وليس حكراً على منطقة أو جنس أو عرق (بعينه).

..فوزراء الداخلية والعدل الأوربيون يلتقون بشكل دورى (واستثنائى أيضاً) فى بروكسل لوضع ترسانة جديدة من القوانين لأن القوانين الحالية لم تعد كافية لاستيعاب كافة أطراف (ومستجدات) قضية الإرهاب.. فمثلاً فلسفة القانون والعقوبات فى التشريعات الأوروبية لم تكن عالجت ظاهرة الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم وهو ما استدعى ضرورة مراجعة قانون العقوبات الغربية برمته..

واتخذت بروكسل الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه برصد نحو ٢٥٠ مليون يورو (كدفعة أولى) لبدء إجراء الأبحاث والدراسات اللازمة لسبر أغوار ظاهرة الإرهاب وأفضل الطرق فى مكافحتها.. بينما مالت أسبانيا إلى إقامة "فضاء حوارى" يجمع الأوروبيين والعرب والمسلمين وصولاً إلى معادلة تحالفيه (وليس تنافرية) بين الحضارتين الغربية والإسلامية..

مآذن سويسرا.. معادلة مغلوطة!

لماذا نصر على أن نعالج قضايانا السياسية أو الدينية أو الإعلامية بالضجيج.. ومنذ متى كان الضجيج والنقر على الدفوف علاجا! وقديما قالوا إن التفكير الهادي والعاقل (يهرب) في الأجواء التي تمتلئ بالصراخ والضوضاء.. أما الخطيئة الكبرى هي أن نظن أن قضايانا مع الآخر.. وأقصد هنا الغرب- لا حل لها إلا عن طريق لعب دور الضحية.

أقول ذلك على خلفية الأزمة التي ولدتها قضية حظر بناء المآذن في سويسرا ونسينا في غمرة ماسنا الديني، وغيرتنا على الدين الإسلامي الحنيف أن قضية الحظر جاءت بنا على ممارسة ديمقراطية يقرها الدستور الفيدرالي إلى سويسرا، وهو ما أوقعنا في حرج بالغ الصعوبة –لأنه أظهر المنتقدين لهذا الاستفتاء وكأنهم يرفضون الديمقراطية (سلوكا ومنهجا وسياسة) ويرجحون كفة الاستبداد، وحكم الفرد، والدكتاتورية. وقبل أن تذهب الظنون بأحد منها بأنني أرى في قضية حظر المآذن عملا عادلا.. أقول أن أحدا لا يوافق على مسألة تقييد الحريات بكل أنواعها خصوصا الحريات الدينية، لكن ما أقصده هو أن تكون المعالجة هادئة وعبر قنوات الاتصال السياسي خصوصا لأن القضية – منذ ولادتها الأولى- اكتست الطابع السياسي والدستوري.

وكنت أعتقد ولا أزال – أن أهم من الصراخ والعويل وربما البكاء على المآذن أن نبحث في الأسباب التي دفعت ١٠٠ ألف شخص سويسري يطالبون بعرض فكرة حظر بناء المساجد في استفتاء عام لتأتي النتيجة (صادمة) وهي أن ٥٧٪ من الشعب السويسري يرجح كفة الحظر..

إن فكرا كهذا هو الأصوب بدلا من الصياح وتوجيه الاتهامات لسويسرا وباقي الدول الأوروبية ليس فقط بتوجيه الاتهام، والاتهام المضاد، وإظهار الدين الإسلامي في صورة الدين المجني عليه، صورة الضحايا المغلوبة على أمرها، سيضر

بقضايانا كعرب ومسلمين ضررا بالغا، ولكن أيضا لأن اختزال الأمر في مئذنة ترفع هنا أو تهدم هناك فيه إخلال بالمعادات الحضارية والثقافية.. وتحميل الأمور فوق ما لا تحتمل.

إنني أفهم جيدا أن هناك أفكارا مغلوطة تسكن رؤوس أهل أوروبا، وهي موجودة منذ زمن الحروب الصليبية - واتسعت دوائرها، وتعمقت أكثر وأكثر بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي قسمت العالم إلى فسطاطين: فسطاط الخير وفسطاط الشر وأصبح الإسلام - منذ هذه اللحظة مرادفا طبيعيا للإرهاب.. وتجذر هذا المفهوم في أعماق العقل الغربي، فنجم عنه ما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا وهي الخوف المرضي وغير المبرر من الدين الإسلامي.

.. والعجيب والغريب أن أحدا من المسلمين أو الغيورين على الدين الإسلامي سواء بين أبناء الجاليات الإسلامية البالغ عددها في الـ٢٧ دولة الأعضاء في الاتحاد الأوربي نحو ٢٦ مليون عربي ومسلم أو بين الدول الإسلامية لم يحاول أن يصحح هذه المفاهيم المغلوطة عن الإسلام والمسلمين. وإنما تركت هذه المفاهيم تنتشر بين أبناء القارة العجوز، وكان من ثمارها الفجة الرسوم الدنماركية التي قامت الدنيا ولم تقعد بسببها.. كما أفرزت قضية أخرى حملت اسم الصيدلانية المصرية مروة الشربيني التي قتلها أحد المذعورين من الإسلاموفوبيا.. وها نحن اليوم نجد أنفسنا أمام ثمرة أخرى أشد مرارة من الثمار السابقة وهي حظر بناء المساجد.. وفي اعتقادي أن دوافع هذه الأعمال التي لاشك ندينها وننكرها جميعا هي هذا الفهم الخاطئ للإسلام، وكان الأولى أنه توجه أصابع الاتهام إلى صدورنا وليس إلى صدور أهل الدنمارك أو ألمانيا أو سويسرا.

فالقاصي والداني يعلمان أن الأوربيين يعيشون حالة من حالات الفزع الجماعي من الإسلام.. بل أن هناك موجة ترتعد منها فرائص أوروبا وهي (موجة الأسلمة) خصوصا بعد أن أكدت إحصائية صادرة عن مكتب الهجرة في فيينا بالنمسا أن هناك

نحو ٦٣ أوروبيا يعتنق الإسلام يوميا – وهذا معناه – في ضوء الأفكار المغلوطة التي تستوطن العقل الأوروبي – أن ٦٣ شخصا أوروبيا يدخلون حظيرة الإرهاب والسؤال الذي لن أمل من تكراره. ماذا فعلنا نحن لكي نزيل هذه المخاوف؟ لا شيء!!

وإبان موجة الإسلاموفوبيا التي اجتاحت أوروبا صدر كتاب فرنسي بعنوان: قنابل مطار شارل ديجول، ويعني بالقنابل الزوايا والمصليات والمساجد الصغيرة التي تنتشر داخل مطار شارل الذي يعمل به مئات من المهاجرين المسلمين في أعمال الترانزيت والنظامة.. وقد بنوا هذه الزوايا لكي يمارسوا فيها شعائرهم الدينية خصوصا أداء الصلوات الخمس. لكن مؤلف الكتاب اعتبرها خلايا لتفريخ الإرهابيين من منطلق أن أي مسلم هو بالضرورة إرهابي!

مرة أخرى أتساءل لماذا لم تبادر أي دولة إسلامية أو جمعية دينية (مهجرية أو غير مهجرية) بتوضيح المغالطات، وفض الاشتباك – بشكل نهائي بين الإسلام والإرهاب؟!

وكان علينا أن نعترف بأن اللبس القائم بين الإسلام كدين سماوي حنيف وبين الإرهاب – هو القضية التي يجب أن نحتشد جميعا من أجل إزالتها والتأكيد في ذات الوقت على أن الإسلام دين يقبل الآخر ويحترمه – كما أنه ينبذ العنف وهو بريء من الأعمال الارهابية التي يرتكبها البعض باسمه وهو منها براءة. وندعو أيضا إلى تفنيد نظرية صدام الحضارات التي تم اختصارها – في النهاية- لتكون صداما بين الدين الإسلامي والأديان الأخرى.. والرد عليها بنظريات الحوار سواء بين الأديان، أو الحضارات، أو الثقافات.. التي، وهو ما يؤسف له، رغم كثرة الحديث إلا أنها لم تحرك ساكنا لأنها تدور وفق (منطق المونولوج) و (أقصد بذلك الحوار مع الذات وليس مع الآخر)..

بكلمة أخرى – وبعيدا عن المزايدات، لم ترتكب سويسرا جرما عندما أقرت



مبدأ الديمقراطية وكلنا يعلم أن الحكومة الفيدرالية أعلنت رفضها للفكرة ولكنها احترمت إرادة الشعب رغما عنها أو طواعية (لا فرق).. وإذا كان لا بد من تحديد المسئول عن هذه الأزمة فأقول أنهم العرب والمسلمون الذين يعيشون في الخارج وكذلك دولنا العربية والإسلامية التي تركت الأفكار المغلوطة عن الإسلام والمسلمين تملأ الرؤوس دون أن تحاول تفنيدها أو توضيحها.. والرد عليها بلغات أوروبا ووفق المنهج العقلي الإقناعي.

باختصار: كان الأجدى أن نحتشد لتبديد مخاوف أهل أوروبا من الإسلام بدلا من الدفاع عن رمز ديني كلنا يعلم أنه ليس عنصرا أصيلا في الديانة الإسلامية.

مساجد سويسرا في الأصل "جراجات":

كان فيلسوفنا الراحل زكي نجيب محمود -رحمه الله- يقول إن مشكلتنا الحقيقية في مصر والبلدان العربية والإسلامية هي أننا لا نفكر بعقولنا دائماً بل بعواطفنا! وهذا صحيح مع أننا لو جربنا التفكير بالعقل لأدركنا أن له حلاوة، وعليه طلاوة وأنه يعلو ولا يعلى عليه.

ولذلك دعونا -معاً- نأخذ بهذه النصيحة ونفكر بعقولنا في أزمة بناء المآذن في سويسرا والتي بدت كمستصغر الشرر الذي كاد يتحول إلى حرائق في كل مكان داخل الدول الإسلامية وبين الجاليات العربية والإسلامية البالغ عدد المسلمين بها في الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوالي ٢٦ مليون مسلم!.. وللإنصاف يجب أن نذكر أن المسجد وليس المئذنة هو الأساس الشرعي، فإقامة الصلوات يكون في المساجد وليس فوق المآذن، وكلنا يعلم أن أشهر مؤذن في الإسلام هو بلال بن رباح -رضي الله عنه- كان لا يعتلي مئذنة، فالمآذن على كل حال لم تعرف إلا في العصر الأموي وليس في العصر النبوي.

والإسلام - هو الدين السماوي الوحيد - الذي جعل الأرض مسجداً وطهوراً للمسلمين، ولم يتطرق لا من بعيد ولا من قريب للمئذنة التي أصبحت - لاحقاً- شكلاً معماريا يدرسه مهندسو العمران، ويؤرخ له خبراء الآثار..

وأقسم صادقاً أنني شاهدت في أكثر من ضاحية من ضواحي بلدتي مسجدين أو ثلاثة بلا مآذن ولم يؤثر ذلك على كونها أماكن للعبادة يقصدها المصلون من كل فج عميق..

الشيء الثاني أن سويسرا بها نحو ٤٠٠ ألف مسلم وتنتشر في أنحائها نحو ١٧٠ مسجداً وزاوية من بينها أربعة مساجد بها مآذن ولم يقل أحد أن المساجد التي ليس بها مآذن مشكوك في الصلاة بها.. وإنصافاً يجب أن نذكر أن سويسرا لم تمنع بناء المساجد أو استصدار تصاريح بإنشائها وكل ما حدث هو أن أحد الأحزاب الكارهة للأجانب - وهو حزب الشعب اليميني المتطرف - استخدم حقه الدستوري

وطرح مسألة بناء المآذن في استفتاء عام فجاءت النتيجة ترجح الحظر بنسبة ٥٧٪ وبات على مسلمي سويسرا "وأوربا" والدول الإسلامية في جميع أنحاء العالم أن تحترم هذه النتيجة وإلا لأثبتت صدق ما يروج عنها من أنها دول لا تحترم الديمقراطية وهي غارقة "ليل نهار" في بحار العبودية والاستبداد..

ولا يجب أن ننسى أن الحكومة الفيدرالية السويسرية كانت تحفظت على الاستفتاء منذ البداية وسجلت اعترافها لكنه ليس في سلطتها وقف أية عملية ديمقراطية.. كما ليس من حقها الاعتراض على النتيجة.. وأحسب أن موقفنا - في العالم الإسلامي - لا يجب أن يختلف عن موقف الحكومة السويسرية.

الشئ الثالث أن الأهم - من جانبنا - أن نبحث في الأسباب التي جعلت سكان إحدى المقاطعات في سويسرا يتبنون فكرة حظر بناء المآذن. وربما الأجدى هو البحث عن أسباب كراهية السويسريين للإسلام، وخوفهم من المسلمين.. بكلمة أخرى كان الأجدى أن تنشغل الدول الإسلامية بسبر أغوار ظاهرة الإسلاموفوبيا التي انتشرت في أوروبا انتشار النار في الهشيم بدلا من الصراخ، وكيل الاتهامات إلى أوروبا.. والحديث -مجدداً- عن الحرب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين.

الشيء الرابع هو سؤال يجب أن نطرحه على أنفسنا: ماذا فعلنا منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهو التاريخ الذي تأكد لنا فيه أن الإسلام بات مرادفاً للإرهاب في الذهنية الغربية.. فإنني عربي مسلم إذن أنت إرهابي! الواقع المؤلم هو أننا لم نفعل في البلدان الإسلامية أي شيء.. وحسبنا أن نصرخ ونبكي على اللبن المسكوب.. بل أكاد أقول إننا مولعون بلعب دور الضحية وأصبح هذا الحال "إدمانا"..

حدث ذلك مع سليمان رشدي ؛ روايته آيات شيطانية، والكاتبة البنغالية تسليما نسرين وكتابها "اللعنة" كما حدث بشكل فاضح إبان أزمة الرسوم الدانمركية.. المؤسف أن دولة إسلامية واحدة لم تحاول تصحيح صورة الإسلام، وتبرئته من الاتهامات الملصقة به، كما لم تحاول تبرير مخاوف أوروبا من المسلمين وإقامة حوار "جاد وحقيقي" مع هذا الآخر، الذي ليس من التعامل معه بد، لكن على أسس من الندية، والاحترام المتبادل ومراعاة أن هناك مصالح مشتركة بين المسلمين

والأوروبيين..

الشئ الخامس هو أن نزيل مخاوف الغرب مما يعرف اليوم في أدبيات الأزمة بين الإسلام والغرب باسم "أسلمة أوربا".. فسكان القارة العجوز يعتقدون أن الـ٢٦ مليون عربي ومسلم الذين يعيشون فيها لا مهمة لهم سوى إدخال الأوروبيين في حظيرة الإسلام.. وهذا إفك وضلال، وظلم في ذات الوقت، لأن التعميم خاطئ في كل الأحوال، وإذا ثبت أن هناك جماعة ترتكب هذه الحماقة أو تأتي تلك الجهالة فليس معنى ذلك أن مسلمي أوروبا تنسحب عليهم هذه "الضلالة" ومن ثم يجب وضعهم وراء القضبان!

الشيء السادس أن معادلة "مسلمي أوروبا" هي الأوفق تؤكد أن المسلمين في القارة العجوز جزء منها وعناصر أساسية في نسيجها الاجتماعي. أما المعادلة الثانية فهي ظالمة لأنها تعبر عن تهميش المسلمين في أوروبا وتتعامل معهم وكأنهم شيء إضافي وليس أساسيا في النسيج المجتمعي..

يبقى أن نذكر أن معظم المساجد في أوروبا هي في الأصل "جراجات" خصصها أصحابها لتكون قاعة اجتماعات ولقاءات في إطار ما يعرف تحت بند نشاط الجمعيات والروابط الاغترابية التى لا توجد فيها شروط تعجيزية ولذلك كثرت هذه الروابط والاتحادات.. وكثرت تبعاً لها قاعات الصلاة التي هي -في معظمها- جراجات! وربما من هذا المنظور أصبح بناء مآذن شيئا مقلقاً لأن هذه الزوايا أو المساجد الصغيرة لم يتم إنشاؤها -في البداية- كمساجد مستقلة.. والأنصاف يقضي بالقول إن هذه المساجد لو أنشئت منذ البداية كمساجد لما اعترض أحد على إقامة مآذن كما حدث في مسجد إيفري الكبير في ضاحية باريس وافتتحه في حينه الشيخ محمد متولي الشعراوي..

لكن تحويل الجراج إلى مسجد ثم بناء مآذن فوقه أو بجواره.. هذا هو العبث الذي لا طائل من ورائه.

"أكذوبة" الأمم المتحدة!

ليس من شك في أن موقف مجلس الأمن من حرب الإبادة (التي تشنها إسرائيل علي لبنان منذ ثلاثة أسابيع) يكشف - ضمن ما يكشف - (هشاشة) و(هوان) الأمم المتحدة كمنظمة تحكيم دولية، لأنها - ببساطة - انتقلت من موقع (السائق) الذي يقود العلاقات الدولية بما يحفظ لكل الدول حقوقها ويصون سياستها واستقلالها، إلي موقع (التابع) الذي يمشي ذيلاً (منكسراً) وراء سائق آخر لا تحكمه أو تضبط (مسيرته) سوي أهواء ومطامع ذاتية. وأحسب أن أحدهم لم يكن مغالياً عندما قال: إن الأمم المتحدة أصبحت - والحال هذه - أشبه بورقة التوت التي تحرص الدولة الأقوي في العالم (أمريكا) علي أن تستر بها أنانيتها وتخفي بها عدوانها المتكرر علي العالم (شعوباً وحكومات).

صحيح أن هذه المنظمة الأممية العالمية، لم تتأسس - كما يقول أحد مديريها السابقين وهو (داج هيمر شيلد) - كي تأخذنا إلي (الجنة) وإنما لكي تنقذنا من الجحيم، ورغم تواضع هذه المهمة إلا أن واقع الحال يؤكد أنها أخفقت فيها إخفاقاً شديداً، فالنزاعات الدولية زادت رقعتها، وارتفعت نيرانها، وضحايا الحروب (غير العادلة) يتساقطون بكثافة كحبات المطر في عز الشتاء، دون أن تسجل الأمم المتحدة أي تحرك (عملياً أو ملموساً).. اللهم إلا بعد فوات الأوان، والمثال الصارخ علي ذلك أنها ظلت مغيبة إبان اندلاع الحرب في سربرنيتشا (في البلقان) ولم تصدر عنها إلا إشارة واحدة تمثلت في إرسال برقيات التعازي في الضحايا الذين بلغ عددهم أكثر من ٨٠٠ ألف شخص.

والحال نفسها تكررت في رواندا والشيشان أما في كوسوفو، فلقد فضلت أن تغيب نهائياً وتركت الفعل ورد الفعل للقوة الأعظم في العالم.

ولإن كان الأكاديميون يصفون الدبلوماسية بأنها (أداة تأجيل الفعل)، فالمحقق أن الأمم المتحدة تصبح - بهذا المعني - المنظمة الدبلوماسية الأولي في العالم، إنها لا

تتحرك إلا متأخراً، وإذا تحركت فإن الحصاد يساوي صفراً، ولعل هذا ما كان يعنيه أحدهم بقوله: إن الأمم المتحدة هي أكثر مستهلك للورق في العالم إذ تصدر عنها يومياً آلاف الصفحات بشتى لغات الأرض، تحمل قرارات وتوصيات لا تساوي - في أغلب الأحيان - قيمة الحبر المكتوب بها!

مكتب توثيق دولي:

إذن فنحن أمام منظمة عديمة الجدوى أو على أقل تقدير منظمة تعجز بالفعل عن الوفاء بمضامين ونصوص ميثاقها الذي يدور حول (تطوير التعاون الدولي، وحفظ الأمن والسلم في العالم) وانحسر دورها ليصبح أشبه بدور مكاتب التوثيق الدولية، فالقرارات تصدر أولاً من البيت الأبيض (الأمريكي)، وما عليها سوي أن تقوم بتوثيقها والاعتراف بها لاحقاً، لذلك ليس تجنياً أو افتئاتاً علي الحقيقة القول بأن الأمم المتحدة أصبحت أداة (أو سلاحاً) لخدمة السياسة الخارجية الأمريكية، بل لم تظهر - في الأساس - إلا لتحقيق مصالح الأمريكيين في العالم، وبأقل تكلفة.

ولذلك تماهت (أو ذابت) المنظمة الأممية العالمية في البيت الأبيض حتى كادت تكون جهازاً تابعاً له يأتمر بأمره.. ويقال: إن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش هو من أكثر قادة العالم كراهية للأمم المتحدة، ولذلك خطط منذ البداية لتهميشها وازدرائها ووضعها بين خيارين، كلاهما مُر، إما أن تقبل التواطؤ مع سياسته العدوانية (بدعمها وتبريرها) وإما أن تتقوقع علي ذاتها وتنزوي بعيداً حتى لا يشعر بها أحد.

ولعل أصدق مثال علي ذلك أنه في الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تسعي فيه إلي الاستناد في ضربتها العسكرية ضد العراق، إلي قرار من مجلس الأمن (كغطاء شرعي)، كان المسؤولون الأمريكيون يصرحون بأن قرار الحرب علي العراق قد صدر بالفعل، ولذلك فإن تصويت مجلس الأمن - أياً كانت نتيجته - لن يلغي أو يعطل هذا القرار، وهو ما حدث بالفعل بعد اللغط الطويل الذي دار حول القرار رقم ١٤٤١.

وليس من شك في أن مثل هذا التصريح يمس بشكل مباشر هيبة مجلس الأمن ويضر بسمعة الأمم المتحدة التي لم تعد طيبة علي كل حال، إلا أن الولايات المتحدة لم يعد يهمها هذا الأمر في قليل أو كثير، ولم تراع - في سبيل تحقيق أهدافها - عرفاً أو قاعدة أو قانوناً.

وثمة حديث متواتر في هذه الأيام يصب في اتجاه نقد الأمم المتحدة، ويري أنها منظمة ضعيفة بحكم التكوين الأولي، وتفتقر إلي آلية الدفاع (عن نفسها وعن غيرها أيضاً)، ومن ثم فمن الخطأ أن تضع ذاتها في الخطوط الأمامية.. فحق الفيتو الذي يتمتع به الخمسة الكبار منافٍ للديمقراطية في أبسط معانيها، لأنه يقوي بعض الدول علي حساب الدول الأخرى مع أنها تقف - علي الأقل نظرياً - علي قدم المساواة مع بعضها البعض، فضلاً عن أنه لا يستخدم إلا لإشباع أنانية الدول، وتحقيق مصالحها الخاصة.. أما الجمعية العامة فهي ساحة للمناقشات الصاخبة والعميقة وأجندتها تمتلئ - كما يقول كوفي أنان أمين عام الأمم المتحدة - بقضايا هامشية، وغالباً ما يتم اتخاذ قراراتها علي أساس الحد الأدنى من الأصوات، وبمجرد اتخاذها فإنها لا تُثير أي اهتمام من الناحية العملية خارج قاعة الجمعية العامة (مثال ذلك توصيات الجمعية العامة الخاصة بإدانة الاعتداء العسكري الإسرائيلي علي سوريا، والمطالبة بوقف بناء الجدار العازل الذي يلتهم مساحة كبيرة من الأراضي الفلسطينية).

أما منصب الأمين العام فإن شرط بلوغه هو أن يكون المرشح علي هوي الخمسة الكبار، فضلاً عن أنه سيكون - والحالة هذه - موظفاً دولياً كبيراً، وليس رجل سياسة أو فكر، بمعني أن عليه أن ينفذ التعليمات الصادرة إليه، ومن يحاول أن يكسر هذه القاعدة - كحال د.بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة - فسيكون محروماً وإلي الأبد من جنة الرضا الأمريكي!!

الكيل بمكيالين:

وبعيداً عن الاختلالات الهيكلية التي تنخُر كالسوس في أجهزة الأمم المتحدة، فإن الممارسات العملية التي تصدر عنها كمنظمة، تفقدها كثيراً من المصداقية لدي شعوب الأرض.. فها هي مثلاً لا تُحرك ساكناً أمام المخالفات التي ترتكبها الدول الكبرى (صاحبة الفيتو)، بينما تفرض أغلظ العقوبات علي الدول الصغرى حتى يكون القول: بأنها (تُكيل بمكيالين)، حكماً صحيحاً وليس مجرد انطباع.. ولهذا السبب فقدت أهم صفاتها (وهي العدل والنزاهة والموضوعية)، فقراراتها يجب أن تنصاع لها العراق، وسوريا، وهايتي، وجنوب أفريقيا، وإلا فالعقاب سيكون قاسياً ورادعاً، وفورياً، أما إذا ضربت إسرائيل بالقرارات الأممية عرض الحائط، فكأن شيئاً لم يكن، لأن الفيتو الأمريكي يشكل (درعاً فولاذياً واقياً) يحمي إسرائيل، وسياسة (إرهاب الدولة) التي تُمارسها نهاراً جهاراً من أي مكروه.

أياً كان الأمر، فإن النقطة الأساسية في هذه الرؤية تتعلق بمدي مواءمة الأمم المتحدة للمتغيرات الدولية والواقع الجيوسياسي للقرن الحادي والعشرين.. فمجلس الأمن - مثلاً - لم يعد يعكس التمثيل الحقيقي لدول العالم، فمن غير المعقول أن تحتكر أوروبا ثلاثة مقاعد في مجلس الأمن من إجمالي خمسة مقاعد، بينما تحرم منها أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وأن كل الشعوب التي تملك حكوماتها حق النقض لا يزيد عدد سكانها علي ربع سكان العالم.

ولإن كانت معادلات التوازن الدولي في السابق تسمح بامتلاك خمس دول (هي أمريكا، وبريطانيا، وروسيا، وفرنسا، والصين)، حق الفيتو، فإن (معادلات) اليوم قد تغيرت كثيراً، فلقد ظهرت الهند كقوة سكانية واقتصادية ونووية لا تقل في وزنها عن دول مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا، ومن ثم فلم يعد مقبولاً أن تظل خارج (نادي الفيتو)، وكذلك الحال بالنسبة لألمانيا واليابان اللتين ظهرتا كقوتين جبارتين بعد سنوات من اندلاع الحرب العالمية الثانية.

بمعني آخر، لقد ضاقت الأمم المتحدة عن استيعاب المتغيرات الدولية الجديدة، فبدت أشبه بجلباب لطفل صغير لم يعد مناسباً له عندما شب عن الطوق، وأصبح شاباً يافعاً.

حالة واحدة ورؤى مختلفة:

الغريب أن الاتفاق الدولي حول تشخيص حالة الأمم لا يقابله اتفاق مماثل حول العلاج والحلول.. فأوروبا من أكثر المناطق تحمساً لإنقاذ الأمم المتحدة، وتري ضرورة تحرير المنظمة الأممية العالمية من الوصاية الأمريكية لكي تعود مجدداً إلي موقع السائق، وتطرح دول كثيرة فيها مثل بريطانيا وإيطاليا، تصورات إصلاحية، منها توسيع مجلس الأمن إلي ٢٤ عضواً دون منح الأعضاء الجدد حق الفيتو.. أو أن تتخلي فرنسا وإنجلترا عن مقعديهما لحساب اليابان والاتحاد الأوروبي، بمعني آخر أن أوروبا تتمسك بالأمم المتحدة مع شرط إصلاح هياكلها وإعادة صياغة ميثاقها الذي يقتصر علي مسائل السيادة واللاجئين ويتجاهل أولئك الذين يرتكبون مجازر في حق شعوبهم.

أما أمريكا فتري أن النظام الدولي الذي نشأت في ظله الأمم المتحدة بصورتها الراهنة قد تغير تماماً، ومن ثم فالحاجة تقتضي ولادة أمم متحدة جديدة لا يكون فيها إلا فيتو واحد هو الفيتو الأمريكي.. وارتفعت بالفعل أصوات داخل الكونجرس الأمريكي تُطالب بالانسحاب من الأمم المتحدة وإغلاق أبوابها في نيويورك، وطرحت أفكاراً تتعلق بتحويل الأمم المتحدة إلي ناد للصفوة يقصر سلطة إصدار القرارات علي الدول التي تحترم المعايير الديمقراطية.. وفي هذا الإطار تحدث البعض عن قصر مهمة الأمم المتحدة علي الجانب الإنساني، بحيث تصبح - والحالة هذه - أشبه بعربة الإسعاف التي تهرع إلي مكان الحادث لإنقاذ المصابين.

وعلي أي حال، لا تلقي هذه الطروحات الأمريكية قبولاً لدي الكثيرين، وتري أن الأمم المتحدة لو قبلت أن تتقوقع داخل الدور الإنساني، فإن ذلك معناه أنها

قبلت أن تتحول من ضابط للسلوك الدولي في مسألة حفظ الأمن والسلم الدوليين، إلي مجرد (كنّاس) يطلب منه أن ينظف القذارة التي يسببها الآخرون.

كلمة أخيرة:

إن الأمم المتحدة بصورتها الحالية لم يعد أحد في حاجة إليها، لأنها (أصبحت تابعاً) لا متبوعاً، ولإن كانت تُريد البقاء حارساً أميناً علي السلام العالمي الذي بشرنا به الفيلسوف الألماني (عمانويل كانت)، فيجب أن نوفر لها كل الضمانات لكي تعود إلي موقع (السائق)، وإلا فإن منطق القوة العمياء الباطشة هو الذي يسود.. وعندئذ لن يفيد ندم علي لبن مسكوب.

مجلس الأمن.. نسمع جعجعة ولا نرى طحنا!

كتم العالم أنفاسه نحو عشرة أيام، وانتظر حتى يصدر القرار الأممي عن مجلس الأمن الذي يقضي بوقف إطلاق النار في غزة فورا، فماذا كانت النتيجة؟ لا شيء قد تغير، فآلة القتل الإسرائيلية تواصل سحقها لعظام الفلسطينيين المدنيين على مرأى ومشهد من العالم، شعوبا وحكومات، وعندما اتصل بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة بقادة إسرائيل يطلب الانصياع للقرار الأممي وتنفيذه دون تلكؤ، سمع ما لا تحمد عقباه، فأيقن الرجل أن القرار الذي يتحدث عنه لا قيمة له، وليذهب هو ومنظمته إلى الجحيم!!

وأشهد أنني طول مشاهداتي لفصول العدوان الإسرائيلي الكارثي على شعب غزة وانتظاري، مع الملايين غيري، صدور قرار مجلس الأمم رقم ١٨٦٠ لم تغب عن ذهني صورة الدكتور بطرس غالي، ليس فقط لأنه أراد تفعيل الدور السياسي والدبلوماسي للأمم المتحدة عندما كان أمينا عاما لها، فحاربته أمريكا حربا شعواء، لكن أيضا لأنه كان يثق كثيرا في جدوى المنظمات الدولية، وحدثنا في محاضراته، في سبعينيات القرن الماضي، عن اقتناعه بأن العقل البشري لن يعجز عن التفكير في طريق للخلاص من هذا الفتك الجماعي الذي تتعرض له الشعوب، لأن الإنسان بطبيعته لا يميل إلى الانتحار، ولا خلاص له من هذا الانتحار إلا بإقامة حكومة عالمية تحرس الأمن والسلام في ظل القانون والعدل والمساواة.

وثمة من يرى أنه منذ عام ١٩٤٥ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ لم يعرف العالم سلاما إلا لمدة شهر فقط، وكأنه يعيش في قلق واضطراب وحروب طوال ٥٠ عاما ولم يأخذ إجازة سوى ٣٠ يوما! وليس بسبب الأمم المتحدة لم تندلع حرب عالمية ثالثة، لكن بفضل القنبلة النووية التي تملكها الدول الخمس الكبرى (أمريكا، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين). تضاف إليها الهند وباكستان وإسرائيل، وهو ما يعني أن السلام الذي نحياه هو سلام نووي ويستحق أن تمنه جائزة نوبل!

وثمة فريق يرى أن الأمم المتحدة لم تنجح – في كل الأحوال – في حفظ السلام والأمن الدوليين، ويطالب بإلغائها، ويرد البعض على ذلك بقوله: لو كان المبدأ هو أن كل ما ليس مفيدا يلزم إلغاؤه فسوف لا يبقى لنا في الأرض سوى أشياء جد قليلة.

والثابت أن الأمم المتحدة أصبحت هدفا منذ سنوات لانتقادات عنيفة، منها أن هناك ازدواجية في المعايير، فدولة مثل هايتي عندما تأخرت عن سداد حصتها في الأمم المتحدة بسبب عجزها المالي، تم حجب صوتها في الجمعية العامة، أما الاتحاد السوفيتي عندما تأخر عن سداد حصته – كان ذلك بمحض إرادته – لم يحجب صوته!

وهذا معناه أن الجمعية العامة ليست إلا جهازا شعاره أصرخ بأعلى صوتك، ثم دع كل الأشياء تمر أي أن صراخك لا معنى له. وثمة من يشير إلى اتخاذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين أو بالأغلبية البسيطة ويقول: كل هذه الإجراءات لا تهمه كثيرا لن السؤال الأهم هو: ماذا يجدي كل ذلك إذا نظرنا إلى النتائج؟ في إشارة إلى أن النتائج تساوي في النهاية صفراً

ويقول: إن الجمعية العامة ليست إلا جهازا للشكاوى وحق المنافسة فيها مطلق، لكنها لا تفعل أكثر من أن تكرر ما سبق أن قاله مجلس الأمن ويصف البعض هذه ويضيف: إذا كانت الجمعية العامة أشبه بالبرلمان العالمي فليس مجلس الأمن سوى الحكومة العالمية لكنها غير فعالة، وقراراتها مشلولة بسبب الفيتو!

وإذا انتقلنا إلى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة لاكتشفنا ان المصيبة أعظم، فهذا المنصب أشبه بموقع رئيس الدولة العالمية، وأهم معايير المرشحين أن يكونوا على هوى (الكبار الخمس)، فأول سكرتير عام للأمم المتحدة كان من النرويج، وهو (تريجف لي) لكن حادثتين أطاحتا به، الأولى: أزمة تمثيل الصين في الأمم المتحدة: هل حكومة بكين الشيوعية أم حكومة تايوان القومية؟ والثانية: تتعلق بأزمة

الكوريتين، ولقد أخذ (ترجيف لي) موقف في الأولى أغضب روسيا، وفي الثانية أغضب أمريكا فحلت عليه اللعنة واستقال.

والسكرتير العام الثاني هامبرشيلد (السويدي) وكان ذكيا فأحاط نفسه بمعاونين واتبع دبلوماسية خاصة عبر اتصالات شخصية مع رؤساء الدول وشاءت أقداره أن يخرج من أزمة السويس منتصرا، وكذلك في أزمة الكونجو لكنه مات في حادث طائرة.

السكرتير العام الثالث هو (أوثانت) الذي كان رجلا ضعيفا وانعكس ذلك على معالجته لأزمة حرب فيتنام وحرب الأيام الستة بين مصر وإسرائيل، وأزمة تدخل الروس في تشيكوسلوفاكيا وحرب بيافرا في نيجيريا، ثم كان فالدهايم (النمساوي) الذي تعرض لحرب شعواء من قبل اليهود الذين اتهموه بالنازية، ولقد شهد أزمات حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل وبداية حرب أفغانستان ١٩٧٩ والحرب العراقية - الإيرانية والإبادة في كمبوديا، ولقد أطاح به الفيتو الصيني في أول ولايته الثالثة.

أما بيريز دي كويار فقد شهد سقوط حائط برلين الذي وضع نهاية للحرب الباردة، وجاءت حرب تحرير الكويت بالنسبة له كالصدمة لأنها ضربت دبلوماسيته الخاصة بإحلال السلام.

ثم جاء بطرس غالي، وهو رجل أكاديمي وسياسي بارع، وعلقت الصحف وقتذاك بقولها "فرعون" يجلس على مقعد الأمين العام للمنظمة الأممية، وهو مهندس السلام بين مصر وإسرائيل، بل ويستحق أن يشارك الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجين في القيمة المالية لجائزة نوبل التي حصلا عليها، وكانت علاقته قوية ومباشرة برؤساء الدول والحكومات والوزراء في الدول الأعضاء، وعايش أزمات أمريكا في الصومال، وفرنسا في رواندا، والصراع في يوجوسلافيا السابقة، وبسبب عدم ارتياح أمريكا له لم يتمكن من شغل موقعه لفترة ثانية، واختارته فرنسا ليكون أول أمين عام لمنظمة الفرانكفونية في باريس، وها هو يشغل حاليا في مصر موقع رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان.

ثم جاء كوفي أنان (من غانا) الذي رفع شعار: "يكفي شرف المحاولة" فكان يحرص على أن يقترح أو يبحث أو يشدد وحسبه أن يصدر ذلك في بيان لكي يعرفه الناس، أما النتائج فلم يكن يشغل نفسه بها، لا من قريب ولا من بعيد، وكلنا يذكر أن الأمم المتحدة لم تتحرك في رواندا إلا بعد أن بلغ عدد الضحايا أكثر من نصف مليون، ولا في سربرنيتشا إلا بعد أن بلغ عددهم ٨٠٠ ألف، ولم يكن لكوفي أنان ومنظمته الميمونة من دور في هذه المآسي سوى تقديم أسفه واعتذاره، مثلما يفعل بابا الفاتيكان سواء بسواء.

وها نحن اليوم مع السيد بان كي مون وزير خارجية كوريا الجنوبية السابق، الذي برع في خدمة السياسة الخارجية الأمريكية، وجعل بلاده تسير معصوبة العينين وراء واشنطن فأجلسته أمريكا في مقعد الأمين العام للأمم المتحدة، مكافأة له على إخلاصه وولائه للبيت الأبيض.

كل هذه الحقائق تجعل البعض – وهم على حق- يعتقد أن الأمم المتحدة ليست إلا صرحا يتباهى بارتفاع طوابقه الـ٣٨، لكنها في أرض الواقع لا فائدة منها، بل إن أضرارها أكبر من نفعها.

• أمريكا وسياسة "تقعيد العالم"!

- إذا كان "الإرهاب" "آفة" تدرك الجميع "ولو كانوا في بروج مشيدة" فترتعد منه فرائص أوروبا خوفا وحذرا وترتبك دول آسيا "جنوبا وشرقا" لمجرد سماع اسمه، ولا يغمض لأمريكا جفن تحسبا لوقوع أحداث مشابهة لهجمات الثلاثاء الأسود وتتوجس جنوب إفريقيا من هبوب رياح إرهابية عليها.

• أقول إذا كان كل ذلك صحيحا فلماذا لم تستمع أمريكا حتى الآن إلى صوت العقل القادم من مصر (ودول أخرى) الذي ينادي منذ سنوات بعقد مؤتمر دولي للإرهاب يبحث في أصول ودوافع هذه الظاهرة التي أصبحت وكأنها سماء تظل الجميع في الواقع الأمر ليس أحجية تستعصي على لبيب فأمريكا لا تروق لها فكرة المؤتمر لأنه في حال انعقاده – سوف يكشف – بالأدلة والبراهين الموثقة – أن أمريكا ذاتها هي معمل تفريخ دائم للإرهاب والأصوليات المتطرفة وأنها تتعامل مع الإرهاب وكأنه سلعة استراتيجية تقوم بتصديرها إلى هذا المكان أو ذاك ولمن يساوره الشك في ذلك، فعليه أن يتذكر أن أسامة بن لادن الذي يشكو دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي من إلحاح زوجته كل صباح (تريد أن تعرف مكانه) هو صنيعة أمريكية محضة دربه وموله جهاز الـC.I.A ليكون رصاصة في صدور كل من يختلف مع واشنطن في الرأي أو الرؤية بكلمة أخرى أن أمريكا وجدت في الإرهاب ضالتها أو أداتها التي تضمن بها ولاءات العالم لها، واستعداد الجميع أن يسير وراءها طالبا للحماية.

فتذكر "لوموند ديبلوماتيك" أن واشنطن كان يخنقها دائما أن تتمرد عليها – بين وقت وآخر – دول أوروبا وكانت تتوقع أن شعور القارة العجوز بأنها مدينة لأمريكا في إنقاذها من طاعونين "الطاعون النازي والطاعون الشيوعي" سيظل يجعلها راضخة لإرادة واشنطن – وهو ما لم يحدث على كل حال- لذلك اخترعت الإرهاب لتكون استراتيجية مكافحته هي الطوق الجديد الذي تربط به قدم أوروبا

حتى لا تفكر في أن تغرد بعيدا عن السرب الأمريكي.

هذه الرؤية – بلا شك- تنطبق على العالم أجمع، فتقارير الأمن الأمريكي لا تكف عن تحذير الدول في أوروبا وآسيا وإفريقيا والشرق الأوسط من توقع هجمات جديدة يخطط لها تنظيم القاعدة، وتنطلق سفاراتها –في كل مكان – تحذر رعاياها من البقاء هنا أو هناك، والهدف في النهاية هو الاصطفاف وراء أمريكا في حربها المزعومة ضد الإرهاب.

- قبل أيام تحدث رامسفيلد – في مؤتمر الأمن في آسيا عن مشاركة القوات الأمريكية قريبا ضمن برامج مكافحة الإرهاب في جنوب شرق آسيا.
- وتحدث جهاز الـ C.I.A عن تعرض مدريد لهجمات إرهابية جديدة (قابلها خوسيه تاباتيرو رئيس الوزراء الإسباني باستخفاف!).
- وضمن خطة واسعة تستهدف إحكام قبضة أمريكا على مناطق بعينها في العالم، تتحدث أوساط عسكرية عن إعادة توزيع القوات الأمريكية المتمركزة في أوروبا وكوريا الجنوبية لتتمركز مجددا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فقد حان الوقت –كما يقول دونالد رامسفيلد لتعديل مواقع القوات الأمريكية في الخارج من الدفاع الثابت إلى التحرك بسهولة وخفة، لتكون أكثر قدرة في مواجهة مخاطر القرن الحادي والعشرين وعلى رأسها تنظيم القاعدة الإرهابي وإذا وضعنا في الاعتبار المنهجية الجديدة التي استحدثتها واشنطن في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب، وهي الخاصة بالحروب الاستباقية، لتبين لنا أن أمريكا تعمل وفق سياسة غريبة يمكن أن نطلق عليها اسم "سياسة تقعيد العالم" أي تحويل العالم كله إلى قاعدة، وبذلك تتحقق فكرة عولمة الإرهاب" التي بدونها لن تتمكن واشنطن من ضمان بسط نفوذها وسيطرتها على أرجاء العالم المختلفة، لأن جميع النظم – والحالة هذه – سوف تهرع إلى الاحتماء بالمظلة الدفاعية الأمريكية من خطر القاعدة الذي تصوره الميديا بأنه يظهر كالنباتات الشيطانية في كل مكان، ودون سابق إنذار.

• بكلمة أخرى لئن كانت منطقة الشرق الأوسط بحسب الزعم الأمريكي هي المأوى الرئيسي للإرهابيين، فإن الولايات المتحدة ذاتها هي معمل تصنيع وترويج الإرهاب، وما تنظيم القاعدة إلا إحدى ثمرات هذه (الصناعة) التي اخترعتها واشنطن لتحكم بها قبضتها على العالم، وتضمن لنفسها القيادة مرة (بالتخويف) من الهجمات العشوائية للإرهاب، ومرة أخرى (بالترغيب) في المشاركة ضمن استراتيجية مكافحته، وهذا هو ما تريده.

وفي الحالين تبقى واشنطن هي السيد المطاع من قبل ومن بعد!

● الإسلاموفوبيا :

" الإسلاموفوبيا" هى ظاهرة جديدة أذكت نيرانها جملة الأحداث الإقليمية والدولية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط فى بدايات الألفية الثالثة من عمر الإنسانية. ومعناها: الخوف المرضى (وغير المبرَّر) من الدين الإسلامى، فأى شخص يدين بهذا الدين سيكون بالضرورة - وبحسب هذا المعنى - مجرماً وإرهابياً.. ومن ثم يتعين الحذر منه، والابتعاد عنه..

وهكذا بدا العالم (خصوصاً فى أوروبا وأمريكا) كأنه مصاب بلوثة عقلية جعلته يكره - فعلاً لا قولاً - العرب والمسلمين ويراهم أقواماً من (الأشرار، واللصوص، والرعاع والفوضويين..).

ولذلك أعطى لنفسه الحق فى أن يتعامل معهم بوحشية مُستهيناً بأرواحهم (وقدس أقداسهم) وعقائدهم؛ لأنهم -من وجهة نظره - لا يستحقون غير ذلك.. فمعشر (العرب والمسلمين) لا كلمة لهم، ولا رؤية، ويكره بعضهم بعضاً، وتغيب عن قواميس حياتهم كلمة (اتفاق أو وفاق) وتغمرهم أوحال الأنانية، والشماتة، والتخاذل، وتقسو قلوبهم على ذويهم، وكأنها قُدّت من حجر، (ويقولون ما لا يفعلون، ويُظهرون ما لا يُبطنون).. وأهم من كل ذلك.. أن ملايين من بينهم قد رحلوا (شمالاً) وأقاموا فى المجتمعات الغربية لشئ واحد هو "أسلمة الغرب وأوروبا".

وبات راسخاً فى الأذهان أن "الإسلام" هو مصدر "الإسلاماوية" وهذه الأخيرة هى مصدر الإرهاب (والمقصود بالإسلاماوية هنا هو الاجتهادات العقلية والفكرية التى يقدمها البعض تفسيراً للدين الإسلامى!!).

والمؤلم أن أطروحات مغلوطة كثيرة قد انتشرت بين الناس انتشار النار فى الهشيم، ومنها أن المهاجر (المسلم) يضع نصب عينيه (كرسالة حياة) مهمة أساسية هى أن يقود المجتمع الغربى (كالقطيع) باتجاه حظيرة الإسلام، ومنها أيضاً أن

الإسلام "الأصولى" قد تغلغل فى القطاع الاقتصادى الأوروبى مما يسهل توفير الدعم "لجنود الإسلام!" الذين يحاربون فى أفغانستان والعراق.. كما اخترق المتشددون الإسلاميون مواقع جغرافية حساسة مثل مطار شارل ديجول (الذى يقع فى شمال باريس) ويوجد به نحو ١٢٢ مسلماً يترددون خمس مرات (فى مواعيد الصلوات) على ٢٥ مسجداً تنتشر فى أرجاء المطار.. وهم يشكلون (قنابل موقوتة) قد تنفجر فى أية لحظة، ويتسترون على دخول الإرهابيين عبر بوابة المطار التى يمر من خلالها نحو ٥٥ مليون مسافر سنوياً.

وفى ظل هذه الأجواء المشحونة بالعداء للعرب والمسلمين سكبت (الإسلاموفوبيا) مزيداً من الزيت على النار وجعلت الأوربيين (فى الـ ٢٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى) يشعرون بأنهم غير آمنين على أنفسهم فى بلدانهم التى يوجد بها نحو ٢٦ مليون مسلم.

وأصبح حالهم أشبه بحال من يترقب لحظة وقوعه (فى الأسر الإسلامى!!).

وهكذا انتشرت أفكار ومخاوف أشد فتكاً بأمن المواطنين الأوروبيين مثل (**ثقفنة**) المجتمعات الغربية إسلامياً! ونشر مبادئ الدين الإسلامى لتدخل ضمن نسيجها الاجتماعى وتؤثر فى رؤاها تجاه الحياة والبشر..

ولئن كانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هى التى خلطت الأوراق وجعت كل ما هو إسلامى تحوم حوله الشبهات. فلا شك أن الرسوم الكاريكاتورية المشئومة هى التى كشفت جذور ومخاطر ظاهرة الإسلاموفوبيا التى فجرتها الصحف الدانمركية – عندما نشرت ١٢ رسماً كاريكاتورياً للنبى محمد –صلى الله عليه وسلم– فى سبتمبر ٢٠٠٥، وأعادت نشرها صحيفة نرويجية فى ١٠ يناير ٢٠٠٦ وفعلت الشئ نفسه صحيفة (فرنسوا سوار) الفرنسية وبعض الصحف الأوروبية الأخرى - وأشعلت حريقاً احتجاجياً امتدت ألسنته إلى أماكن كثيرة فى العالم الإسلامى وخارجه. ومما زاد الطين بلّة أن الصحف الفرنسية التى أعادت نشر الرسومات قد ساقت تبريرات

غير منطقية لا تنطلى على عاقل، فذكرت أنها لن تعتذر عن إعادة نشر هذه الرسوم بدعوى حرية الرأى والتفكير والاعتقاد، وقالت إن لها الحق فى أن ترسم من تشاء من الأنبياء انطلاقاً من حرية التعبير التى يتمتع بها بلد علمانى (مثل فرنسا!!). ..وتعمدت أن تتهم المسلمين بضيق الأفق وعدم التسامح، لأنهم يعتبرون "رسومها" إهانة للإسلام، مع أن بعض هذه الرسوم ظريف ولطيف!

.. وقد لا يكفى أن نذكر بأن صحيفة "فرانس سوار" كان يمتلكها سابقاً أحد أساطين المال والسلاح اليهود فى أوروبا، وأنها عندما تطوعت بالدخول فى غمار هذه الأزمة، لم يكن لها من هدف سوى إذكاء نيران الفتنة ضد المسلمين فى أوروبا. .. وكانت قبل أكثر من عام قد تبنت دعوات لطرد المسلمين من أوروبا، بحجة أنهم يثيرون القلاقل ويهددون أمن واستقرار الشعوب الأوروبية.

اللافت للنظر أن كرة الثلج التى تمخضت عنها أزمة الرسومات المشئومة ظلت تتدحرج فى كل الاتجاهات، وازدادت ضخامتها مهددة بمظاهرات يرعاها اليمين الأوروبى دفاعاً –كما يزعم– عن حرية الرأى التى يريد مسلمو العالم خنقها!. ..وقد رجح رئيس وزراء الدانمارك –فى عناد– كفة الفتنة عندما اعترف قائلاً: "إنه لا يستطيع أن يمنع الصحافة فى بلاده من أن تكتب أو ترسم أو تنشر ما تراه، مؤكداً أنه يقف إلى جانب حرية الفكر"..

وبعيداً عن هذه المكابرة، وذاك الإصرار على إهانة المسلمين فى قدس أقداسهم فإن الحجج التى ساقها رئيس الوزراء الدنمركى بشأن انتصاره لحرية التعبير، هى حجج واهية، فضلاً عن أنها غير صحيحة.. لأن هناك جملة من القضايا ذات الصلة بتاريخ اليهود فى أوروبا محظور (حظراً تاماً) على جميع وسائل الميديا، أن تتعاطى معها (لا تلميحاً ولا تصريحاً). وهذا معناه فى بساطة ووضوح أن أى مسئول دانماركى أو ألمانى أو نرويجى أو فرنسى يمكنه أن يتصل بإدارة التحرير فى أية صحيفة ليملى ما يشاء بل ويشارك فى وضع قواعد النشر. والذى يبعث على الحنق

والغيظ خصوصاً فى قضية الرسوم المسيئة للإسلام ولرسوله الكريم ﷺ أن الغرب يزعم انه إنما ينتصر لحرية الرأى مع أنه فى أحداث مشابهة ذبح حرية الرأى دون أن يبالى.

فعندما أبدت إسرائيل انزعاجها من نتيجة استطلاع الرأى الشهير الذى تبين منه أن ٥٩٪ من الشعوب الأوروبية ترى أن إسرائيل بممارستها العدوانية تمثل خطراً على الأمن والسلام الدولى، لم تتردد المفوضية الأوروبية فى تقديم الاعتذار إلى حكومة إسرائيل وأكدت أن (استطلاعات الرأى) رغم أنها أحد أشكال الممارسة الديمقراطية المباشرة، لا تؤثر على القرارات السياسية الأوروبية!

كما تعالت الاعتذارات من حكومات الدول الأوروبية التى سارعت بالتنصل من نتيجة هذا الاستطلاع، ولم تتذرع -كما هو الحال اليوم- بأنها لا يجب أن تتدخل فى أمر كهذا لأنه يمثل اعتداء على حرية الرأى!!.

وليس خافياً أن قاعدة ازدواجية المعايير هى التى حكمت (ولا تزال تحكم) هذه القضية فالحجة التى تساق "فى حالة العرب والمسلمين" هى عدم الاعتداء على (قيمة حرية التعبير).. أما فى حالة إسرائيل فذبح هذه (القيمة) يكون حلالاً زلالاً حتى لا تغضب إسرائيل (الصديقة المدللة للغرب).

وعندما أصدر وزير التعليم العالى الفرنسى قانون جايسو الشهير الذى يجرم أى باحث أو كاتب يعالج (من قريب أو بعيد) قضية المحرقة (أو الهولوكست) لم يبك الباكون فى الغرب على حرية البحث العلمى التى أهدروا دمها.. ولم ينبس أحد ببنت شفة عندما سحبوا من الباحث روبير فوريسون وزميله هنرى لوك لقب دكتور وطردوهما من مواقعهما العلمية فى جامعتى ليون ونانت فى فرنسا عقاباً لهما على أبحاثهما فى تاريخ اليهود.

ولقد دفع أستاذ فرنسى منصبه كأستاذ كرسى للتاريخ المعاصر ثمناً لعناده عندما صرخ قائلاً: "إن أحداً ليس فوق البحث العلمى والأكاديمى.. وغاب عن بال

(المسكين) أن زميلاً له سبقه فى العناد فلقى حتفه مخنوقاً فى سريره!".

وكانت صحيفة "لوموند الفرنسية" مثلت أمام المحكمة بسبب بيان نشره المفكر الفرنسى روجيه جارودى يدين فيه المجازر الإسرائيلية ويجرم الفاعلين.

الغريب أن الفرنسيين لم يعترضوا على ذلك، وأقروا كل الإجراءات التى يتخذها اليهود ضد من تسول له نفسه أن يناقش "سراً وعلانية" أصولهم التاريخية.

ومرة أخرى نتساءل: أين حرية الرأى المسكينة من كل هذا، أم أن ما يتعلق باليهود يكون دائماً (فوق القوانين) أما ما يتعلق بالعرب والمسلمين فترسانة القواعد والقوانين لا يمكن تجاوزها.

إنها -بلاشك- آفة ازدواجية المعايير التى أصبحت سمة أساسية فى سياسات الغرب تجاه منطقتنا وقضايانا بشكل أساسى.. وهو ما يؤكد - دون مواربة - أن قادة أوروبا -وبينهم رئيس وزراء الدانمرك- يكذبون عندما يقولون إنهم ينتصرون لحرية الرأى، وأن أحداً ليس بوسعه أن يتصل بقسم التحرير فى أية صحيفة لكى يقرر ما ينبغى (أو لا ينبغى) نشره.

.. ثم قد تثور علامات استفهام أخرى، لا مناص منها مثل: لماذا الإسلام دون غيره هو الذى يحرص الأوروبيون على النيل منه، والإساءة إليه؟ وإذا كانت الكاتبة البنغالية تسليما نسرين غير مسلمة ووضعت كتابها "اللعنة".. هل كانت الصحافة الأوروبية ستهتم بها وتعتبرها طريدة حرية الفكر والتعبير؟ والشىء نفسه يمكن أن ينصرف على سلمان رشدى وروايته آيات شيطانية.

انطلاقا من كل هذه الوقائع فالثابت أن الحديث عن حرية الفكر هو (حديث إفك) وكلمات حق يراد بها باطل، لأن ازدواجية المعايير التى يرتع فيها الغرب السياسى تمارس فقط وبقوة ضد الإسلام والمسلمين.

ولسنا فى حاجة إلى التذكير بأن إصرار كثير من الصحف الأوروبية على نشر

الرسوم المسيئة للرسول الكريم ﷺ بحيث تظهر فى هذه الصحيفة اليوم، ثم تظهر فى الصحيفة الثانية غداً، والثالثة والرابعة.. بعد غد.. وهلم جرا، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن النيّة مبيتة مع سبق الإصرار والترصد لتدويل الأزمة (أو عولمتها) بحيث تصدق فى النهاية نظرية هينتنجتون الخاصة بصدام الحضارات. والحرب الصليبية التى حدثنا عنها (عن عمد وليس زلة لسان) الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش.

المؤسف أنه وسط غبار هذه المعركة استيقظت نعرات كثيرة تحرض العالم الغربى على شن حرب ضروس) ضد الشرق العربى والإسلامى. وحاولت دول أخرى أن ترد على الإساءة بإساءة أخرى ضد مقدسات الغرب وشعائره وهو أمر غير محمود لأن دوائر التعصب إذا اتسعت فسوف تتحول إلى أتون يحرق القاصي والدانى.

وعقيدتى أن التهدئة مطلوبة (بل باتت ضرورية) والتفكير فى تفعيل دوائر الحوار هو الأجدى وقد يكون مهماً أن نتعاطى بإيجابية مع الدعوة الأسبانية الخاصة بتحالف الحضارات التى تنطلق من قاعدة "الندية" التى تعتبر أساساً لأى حوار..

فالغرب ليس أفضل من الشرق، ولا الشرق بأفضل من الغرب، إنما الجانبان يتشاركان معاً فى حضارة اليوم التى رفدها المسلمون بفكرهم وابتكاراتهم، وحملها الغربيون -بعد ذلك- باتجاه مزيد من النهضة والرقى.

بكلمة أخرى: ليس صحيحاً أن "الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا" وإنما الصحيح أننا شركاء تجمعنا قيم دينية وإنسانية عظيمة وليكن شعارنا: "لا لنيران الصدام ونعم لدفء التحالف".

وأخيراً لسنا مع استمرار هذه المشاحنات وهذا التجييش العدائى ضد بعضنا البعض، فحوار الثقافات هو الأبقى، وتحالف الحضارات يبقى الركيزة الأساسية التى نتجاوز بها هذه الأجواء المليئة بالحقد والكراهية.. حتى لا تتأكد توقعات الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون، والتى يشير فيها إلى أن (العداء للإسلام أصبح بديلاً عن العداء للسامية!).

أوروبا.. هل تطرد مسلميها يوماً؟

..رغم المبالغة التى قد ينطوى عليها هذا السؤال إلا أن مبررات طرحه كثيرة، خصوصاً فى ضوء الاتهامات التى تطارد الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا ليل نهار، بدءاً بالإرهاب وانتهاءً بمعاداة السامية.

وكلنا يعرف أن الأحداث الإرهابية التى وقعت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (فى أمريكا) ١١ مارس ٢٠٠٤ (فى أسبانيا) و٢٥ يوليو ٢٠٠٥ (فى لندن) أوغرت صدور الأوربيين تجاه المسلمين، وبات كل من يلبس جلباباً، أو تتدلى من يده مسبحة، أو يحمل أسماء (محمد أو أحمد أو مصطفى..) متهماً بأنه إرهابى حتى يثبت العكس!

والحق أن القراءة الأخرى للنداء الذى وجهه آرييل شارون إلى "يهود فرنسا" يدعوهم إلى ترك وطنهم الفرنسى للعيش فى إسرائيل، يكشف ضمن ما يكشف عن مخطط يستهدف استعداء أوروبا -شعوباً وحكومات- ضد المهاجرين العرب والمسلمين، بزعم أن أوساط الجاليات الإسلامية باتت هى المناخ الصحى لتنامى معاداة السامية! ولصعوبة أن يعيش هؤلاء فى سلام جنباً إلى جنب مع يهود أوروبا تصبح المعادلة المطروحة هى: على أوروبا أن تختار بطريقة "إما.. أو" إما اليهود أو المسلمين!

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك غابة من القوانين المستحدثة، (نبتت شجيراتها سريعاً فى السنوات القليلة الماضية)، تضيف إجراءات جديدة لتنظيم "إقامات" المسلمين، وتضع قيوداً على الممارسات الدينية والعقائدية، لتبين لنا أن "الخناق" يضيق شيئاً فشيئاً على مسلمى أوروبا الذين باتوا يشعرون -فى بعض البلدان- بأنهم غير مرغوب فيهم.. فليس من قبيل المصادفة -مثلاً- أن تفرض بلجيكا على الأئمة المسلمين تعلم اللغة الفرنسية أو الفلامنكية، وتشترط بريطانيا الشىء نفسه (تعلم الإنجليزية) على أن تلقى خطب الجمعة بهذه اللغات.. وتضع ألمانيا قيوداً صارمة على المدارس التى تستقبل التلاميذ المسلمين، وتحذر فرنسا الطالبات المسلمات من

تجاهل قانون حظر الحجاب، وتراقب أسبانيا المساجد فى المدن الكبرى والصغرى...

وعلى أية حال، ليس خافيا على أحد أن ظاهرة "الإسلاموفوبيا" -أى الخوف من الإسلام" لم تعد تخطئها العين فى أرجاء القارة العجوز، فكثر الحديث فى الآونة الأخيرة عن "أسلمة أوروبا" استناداً إلى إحصاءات موثقة تؤكد أن نسبة ٢٠٪ إلى ٣٠٪ من الأوروبيين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥عاما، ينحدرون من أصول عربية وإسلامية (أبناء الجيلين الثانى والثالث)، بل أن كلمة "الشباب" فى دولة مثل فرنسا لم تعد تعنى غير الشباب المسلم!.. والخطر الحقيقى -من وجهة النظر هذه- أنه فى ضوء معدلات المواليد الحالية التى ترجح كفة مسلمى فرنسا، فإن أغلبية السكان سيكونون مسلمين، بعد أقل من ربع قرن، بما يعنى أن فرنسا العلمانية سوف تصبح دولة إسلامية..

المحقق أن هذه "الأفكار - الهواجس" باتت تملأ الرؤوس، كما أصبحت مادة مثيرة تلوكها وسائل الميديا دون كلل أو ملل، والنتيجة الطبيعية لذلك هى أن الفجوة بين سكان أوروبا الأصليين، وبين الجاليات العربية والإسلامية زادت اتساعا، خصوصاً فى ضوء نظرية صدام الثقافات التى روج لها الأمريكى صموئيل هينتنجون وأصبحت كالسماء تظلل الجميع!

..وإذا رصدنا الأحداث التى تقع يومياً فى أوروبا، ويكون ضحاياها مسلمين أو عرباً، لتبين لنا أن معدل الكراهية أو على الأقل الخوف والحذر من المسلمين فى تنام مستمر، وتكشف عنه وقائع صغيرة، مثل ذلك الشاب المهاجر (العربى) الذى تقدم إلى وظيفة مُعلن عنها فى الجرائد الفرنسية، وتم استبعاده برغم استيفائه للشروط، وعندما تقدم مرة ثانية (لكن باسم فرنسى وليس عربياً) تم قبوله، ثم عندما انكشفت الحيلة، تم استبعاده نهائياً، فأضطر الشاب المهاجر (الذى يحمل الجنسية الفرنسية) أن يلجا إلى القضاء!

والمعروف أن ضحايا جماعة حالقى الرؤوس اليمينية المتطرفة، هم بالضرورة من العرب.. ناهيك عن حوادث نبش قبور المسلمين، والاعتداء على أبنائهم واتهامهم

بالبربرية، وعدم التحضر.. وكلها مؤشرات تصب فى اتجاه اعتبار عرب أوروبا ومسلميها "شيئاً زائداً عن الحاجة".. وتضاعف الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعانيها أوروبا من هذا الشعور، كما تروج أبواق اليمين المتطرف أن العرب والمسلمين هم السبب المباشر لها.. وتحضرنى -فى هذا المقام- الرؤية المغلوطة التى يتحمس لها "جان مارى لوبن" زعيم حزب الجبهة الوطنية المتطرف فى فرنسا ومفادها أن فرنسا بها ما يقرب من أربعة ملايين مسلم، وتضرب البطالة -فى الوقت نفسه- نحو أربعة ملايين فرنسى قح.. ويرى لوبن أننا لو طردنا العرب والمسلمين من فرنسا، لوفرنا فرص عمل للعاطلين الفرنسيين. والحق أنها رؤية غير دقيقة ولا تخلو من مساومات سياسية يعرفها المتابعون للملف الانتخابى فى فرنسا، ناهيك عن أن معظم الوظائف التى يشغلها المهاجرون لا يسيل لها لعاب الفرنسيين الأصلاء..

أيا كان الأمر فالمحقق أن المستقبل المنظور لمسلمى أوروبا، لن يكون فى اعتقادى وردياً لأن اللوبى اليهودى سيظل لهم بالمرصاد، وليس القلق الذى عبرت عنه إسرائيل أخيراً من "سيطرة الإسلام على أوروبا وزيادة عدد المسلمين وارتباطهم بالمنظمات الإرهابية" إلا أحد أشكال هذه الحرب الخفية التى تقودها الدياسبورا اليهودية فى أوروبا..

..وأخيراً، ليس بوسع أحد إنكار أن هناك (اتجاهاً) سياسياً وفكرياً فى أوروبا وأمريكا يسعى إلى "أبلسة" الجاليات العربية والإسلامية وتصويرها على أنها (سرطان) ينخر فى عظام المجتمعات الغربية، ويجزم بأن عشرات من الجمعيات والمنظمات الإسلامية فى أوروبا شربت حتى الثمالة من أيديولوجية الإخوان المسلمين! ومن ثم فإن خطابها الديني (خصوصاً فى المساجد) يعتبر قنبلة موقوتة سوف تنفجر حتما فى الجسد الأوروبى.

... بكلمة أخيرة: إن الوجود العربى والإسلامى فى أوروبا بات مهدداً، إن لم يكن بالطرد والإقصاء فسيكون بالتحجيم والتهميش...

• أسرلة الإعلام العربى:

تستجيب المصطلحات الإعلامية السياسية والعسكرية الاجتماعية فى الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى لمطالب ومعانى هذا الصراع على أرض الواقع. وبالتالى؛ فإن قاموس هذه المصطلحات المتنوعة لا يتوقف عن الزيادة والإضافة أو الحذف والتغيير والتبديل، وفق تطورات وتغيرات الحال. وقد مر هذا القاموس بمراحل متعددة، هى ذاتها مراحل الصراع منذ نشأة إسرائيل فى العام ١٩٤٨ وحتى الآن. ويمكن القول إن مرحلته الأولى كانت أكثر تبكيراً من هذه النشأة بكثير، أى منذ بدء "الحركة" الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية فى فلسطين، فى أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، ووعى الشعب الفلسطينى بها، وانطلاق ثوراته وانتفاضته فى مقاومتها.

وفى الوقت الذى كان يعمل فيه الشعب الفلسطينى على إنشاء قاموس مصطلحاته بما يخدم حقائق التاريخ وقيم الحق والعدل والشرعية، فى ظروف صعبة ومعقدة أحاطت به وحاصرت إمكاناته وقواه بعد نكبة العام ١٩٤٨، ثم هزيمة العام ١٩٦٧.. كانت إسرائيل بالمقابل، تنشئ قاموس مصطلحات على العكس تماماً، عبر ما يوفر لها فرص قلب الحقائق رأسا على عقب، وتزييف التاريخ والجغرافيا، وفرض روايتها الصهيونية – التوراتية على القاموس كله.

بالإضافة إلى ذلك، أخذ الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى شكلاً جيداً متطوراً ذا أبعاد إعلامية مصطلحاتية، أضيف إلى أشكاله الكلاسيكية المعروفة والمتواصلة،ومن خلال هذا الشكل الجديد، يقف القاموسان: الفلسطينى من جهة، والإسرائيلى من جهة ثانية، على رأس الخندق الأمامى للصراع. وبكلمات أخرى، يقف الإعلام الفلسطينى السياسى والاقتصادى والعسكرى والثقافى والحضارى، فى مواجهة الإعلام الإسرائيلى بكل أنماطه وصفاته.

- فكيف تتحرك "المصطلحات" فى سياق هذه المواجهة؟ وما البرامج التى تحرك هذه "المصطلحات"، بكل أنواعها، لدى كل طرف؟

- وما الإمكانات المادية والتقنية التى تدعم تفاصيل هذا السياق كله، لصالح هذا الطرف أو ذاك؟

من الواضح لنا أن إسرائيل تُولى أهمية كبرى لعملية نحت وتركيب المصطلحات التى تخدم روايتها الصهيونية، وتسوقها لدى الرأى العام العالمى، مرحلة بعد أخرى. وقد تندفع إسرائيل بهذه المصطلحات، نحو الرأى العام العربى أيضاً فى مرحلة معينة، وربما إلى الرأى العام الفلسطينى ذاته، فى بعض الأوقات.

ويمكن أن نسمى هذه الهجمة أو الهجمات المصطلحاتية من قبل إسرائيل، بالتسمية الصريحة لها، وهى "الأسرلة"، أى إخضاع وتطويع الرأى العام، فى مختلف أماكنه وتجمعاته الإقليمية والدولية، لوجهة النظر الإسرائيلية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، أو الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى على وجه الخصوص، وفى كل قضايا وشؤون المنطقة، بكل ما يتعلق بالحرب والسلام، والتاريخ والجغرافيا، والثقافة والاقتصاد... الخ.

والواقع أن كثيراً من مصطلحات هذه "الأسرلة" قد سادت أو انتشرت بطريقة أو بأخرى ومنها على سبيل المثال:

الخط الأخضر: وهو ما يعنى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧، فلماذا قبلنا بهذه التسمية؟ ولماذا أسقطنا معنى الحدود؟

المناطق: وهى الضفة الغربية وقطاع غزة، حين تطلق عليها وسائل الإعلام الإسرائيلية اسم "المناطق" فحسب دون أية صفة تعريفية لها، على اعتبار ما تراه أنها مناطق متنازع عليها، ولم يحدد مصيرها بعد. أو تضيف إليها صفة "المدارة" هى بالنسبة لها مناطق "مداراة" من قبل ما تسميه بـ "الإدارة المدنية"، التى هى فى الحقيقة تسمية مخففة للحكم العسكرى الاحتلالى المباشر للأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع أن إسرائيل لم تتمكن من الترويج الواسع لمصطلح "يهودا والسامرة" أو "يهودا وشمرون" بديلاً لمصطلح "الضفة الغربية" إلا داخل رأيها العام اليهودى

المشبع بمصطلح "أرض إسرائيل الكاملة" فى صراع مع مصطلح "أرض فلسطين التاريخية"... فإن إسرائيل تمكنت من أن تفيد من مصطلح "الضفة الغربية" ذاته. فما هذه الضفة سوى ضفة لنهر الأردن من جهة الغرب. فى حين أن الحقيقة الجغرافية هى أنها جزء من الهضاب الشرقية لفلسطين إذن، فقد غابت فلسطين عن التسمية، وما بقى مجرد أجزاء: ضفة وقطاع!

القدس: وقد فرضت إسرائيل بديلاً لها هو **"أورشليم"** أو **"يروشالايم"**، بعد أن ضمت شطرها الشرقى المحتل بعد العام ١٩٦٧، إلى شطرها الغربى، وأعلنتها عاصمة لها "موحدة وإلى الأبد" حسب مصطلحها السياسى الإعلامى. وبالمقابل، لم نستطع بعد، فى قاموسنا الفلسطينى، أن نعمم مصطلح "القدس الشريف" الذى هو الشطر الشرقى المحتل من القدس، كعاصمة لدولة فلسطين، وما نزال حتى الآن نردد عدة مصطلحات فى هذا الشأن إلى جانب "القدس العربية"، أو "الشطر الشرقى من القدس".

عرب إسرائيل ١٩٤٨: فلماذا لا نقول إنهم الجزء الباقى من الشعب الفلسطينى تحت الحكم الإسرائيلى؟

حامل الملف: ترفض إسرائيل مصطلح "الوزير الفلسطينى" و "الوزارة الفلسطينية". منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق اتفاق أوسلو ١٩٩٤. وهى تستخدم مصطلح "ملف الاقتصاد" مثلاً بدلاً من "وزارة الاقتصاد" ، و"حامل ملف الاقتصاد" بدلا من "وزير الاقتصاد"، وهكذا لجميع وزراء ووزارات السلطة الوطنية. وهذه السلطة الوطنية نفسها بالنسبة للإعلام السياسى الإسرائيلى مجرد "سلطة فلسطينية" دون "وطنية"، أى دون "وطن" ودون "دولة" فى المحصِّلة. فهى إذن تراها فى نهاية المطاف، إطاراً لحكم ذاتى، أو سلطة إدارية لا تأثير حقيقياً لها، وفى أى شأن. ووفق هذه الرؤية الإسرائيلية، فإن الرئيس ياسر عرفات وهو Chairman وليس President، رغم

أن الرئيس الشرعى المنتخب للشعب الفلسطينى، على تراب وطنه!

ومن المؤلم أن بعض وسائل الإعلام العربية، وغالبية الإعلام فى بقية دول العالم، يقع تحت سيطرة هذا التعريف الإسرائيلى للمصطلحات التى نشأت بعد اتفاق أوسلو.

ويمكن بطبيعة الحال الإشارة إلى عشرات المصطلحات الأخرى التى "تتأسرل" فى هذا الشأن، على امتداد سنوات عديدة، إلا أن الأخطر من هذا كله، هو التزييف الأخير الذى لحق بمصطلح الانتفاضة، ومصطلح المقاومة الشرعية ضد الاحتلال. فقد تحولت الانتفاضة فى الإعلام الإسرائيلى إلى "عنف"، كما تم حشر المقاومة ضد الاحتلال وحركة التحرير الوطنى بشكل عام فى قائمة "الإرهاب"، ومن المذهل أن يتمكن القاموس الإسرائيلى من فرض نفسه فى شأن هذين المصطلحين، وبخاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن، ويبدو أن هذه الأحداث قد خدمت هذا القاموس حتى تطابق مع القاموس الأمريكى، غير أن من الصعب أن نفهم كيف يمكن للقاموس العربى الإعلامى أن يتطابق أحياناً مع هذين القاموسين فى هذا الشأن بالذات؟!

ولا تتوقف إسرائيل عن مواصلة "تغذية" قاموسها بالمصطلحات الجديدة، المتغيرة والمتطورة، وفق تفاصيل الصراع على الأرض. ففى مطلع تموز ٢٠٠١، أصدرت إحدى الدوائر المختصة فى الجيش الإسرائيلى قائمة جديدة من المصطلحات التى تستجيب للمتغيرات، وطالبت الصحافيين والناطقين الإعلاميين والسياسيين والعسكريين الإسرائيليين بالالتزام بها، بديلاً لما كان مستخدماً. وعلى رأس هذه القائمة تحول مصطلح "إغلاق مناطق" إلى "منع الدخول إلى إسرائيل". و "عمليات الانتقام والعقاب" إلى "خطوة أمنية" وإلى "عمليات إحباط موضعية"، و "اختطاف مخربين" إلى "اعتقال مشبوهين"، وأما الانتفاضة نفسها، فإنها أصبحت "مواجهة مسلحة"! ويقف على رأس هذه المصطلحات، ذلك المصطلح الذى نحتته إسرائيل فى "تبرير" عدوانها على شعبنا، وحصارها له، وتدمير بنيته التحتية،

وتخريب ممتلكاته، وقتله وإهانته، وهو "التدبير الدفاعى"، وكأن إسرائيل التى تعتقل وتقتل وتحاصر وتخنق شعباً أعزل، لا تفعل أكثر من "الدفاع عن نفسها"!

على أية حال.. إن الرد على هذا القاموس الإسرائيلى، يجب أن يكون عبر تطوير وتعزيز القاموس الفلسطينى الذى لابد أن يضم كل المصطلحات الوطنية اللازمة فى هذا الصراع الطويل، وهى مصطلحات غير جامدة أو ثابتة، بل متحركة ومتغيرة ومتطورة باستمرار. ولاشك أننا نحتاج فى هذا الشأن الهام، إلى إيجاد هيئة أو عدة هيئات مختصة لتحرير وتركيب المصطلحات الضرورية، مع العمل على تعميمها ونشرها، وتوفير فرص الالتزام بها محلياً، إلى جانب ترويجها وإيضاح أهميتها السياسية على المستويين العربى والدولى. وتحقيق الخطوة الفلسطينى الأساسية فى شأن هذه المصطلحات سوف يفتح الطريق بالضرورة أمام إمكانية عقد أكثر من مؤتمر أو ندوة أو "ورشة عمل" على المستوى القومى العربى لإنشاء قاموس عربى أوسع وأشمل، وقابل فى الوقت نفسه للتطوير والتغيير، لتكريس المصطلحات المطلوبة. وقد يمكن نقل هذا الجهد إلى المستوى الدولى أيضاً، فى إطار الشرعية الدولية وحمايتها للحقوق العربية.

بمثل هذه الطريقة نستطيع أن نوقف "الأسرلة"، وأن نكشف عدوانها، وأن نحقق فى الوقت نفسه قدرتنا على نشر وجهة نظرنا ومصطلحاتنا، بجدارة وقوة.

التعابير المدسوسة وتصحيحها:

١ – أورشاليم:

والصواب: القدس. وأما كلمة "أورشاليم" فهى كلمة كنعانية وقد وردت فى المؤلفات والمواثيق والمعاهدات العربية مع الآخرين فى العصور الوسيطة، ومعناها بالكنعانية مدينة السلام. وكلمة "أور" هى اسم مدينة قديمة فى العراق القديم، وأما كلمة "شاليم". فمعناها الكنعانى هو "السلام". وأما "السلام" بالعبرية فهو "شالوم" وليس "شاليم" ومع ذلك فقد حملت هذه الكلمة الكنعانية القديمة

إيحاءات "عبرية" ثم "إسرائيلية" أو يهودية تُملى الكفّ عن استخدامها. وعلى كل حال فهذه الكلمة "أورشاليم" لم تستخدم فى الأدبيات والتواريخ العربية منذ الغزوة "الفرنجية". -أى الصليبية-. ولسنا نظنُّ عربياً واحداً، يُبدل القدس، أو بيت المقدس، أو "إيلياء" التى ورد ذكرها فى "العهدة العُمَريّة"، وخصوصاً كلمتى "القُدس أو بيت المقدس" بكلمة "أورشاليم".

٢- أجهزة الأمن الإسرائيلى:

هذا تعبير يوحى بأن هذه الأجهزة طبيعية فى دولة طبيعية، ولذلك يجب إبدالها بأجهزة "الجاسوسية الإسرائيلية" مثل "الموساد" وهو المخابرات الخارجية، و"الشين بيت" وهو "المخابرات الداخلية"، و "الشاباك" وهو المخابرات العسكرية، ويمكن إبقاء تعبير "الشرطة الإسرائيلية" أو "البوليس الإسرائيلى" كما هى، تمييزاً له عن تلك الأجهزة.

٣- إيلات:

هى ميناء "العقبة" الفلسطينى المحتل، وهناك مدينة "العقبة" الأردنية أيضاً. وأما "العقبة" العربية فتُدعى "أم الرشراش". ويحسن استخدام كلمة "العقبة" و"خليج العقبة" فهى الأوسع انتشاراً.

٤- الإجراءات الأمنية الإسرائيلية:

هذا التعبير يُوحى "بالأمن"، وهو أمر طبيعى ولكن ليس بالنسبة إلى جرائم العدو. والأصوب هو تعبير الإجراءات القمعية الإسرائيلية.

٥- الإرهاب:

الإرهاب هو الإرهاب الإسرائيلى، ويحسن تسميته فى بعض الحالات "جرائم الحرب". ولكن المقاومة والانتفاضة والثورة.. كل أولئك ليس "إرهاباً" كما تزعم إسرائيل.

٦- اعتداءات فلسطينية:

للأسف تستخدم بعض الصحف هذا التعبير، أى "الاعتداءات الفلسطينية"، ربما نقلاً حرفياً عن وكالات الأنباء الأجنبية.

٧- الانتحاريون:

هذه الكلمة هى التعبير الخاطئ عن الاستشهاديين، ولئن كان للصحافة الغربية عذرها فى هذا الاستخدام، فلا وجه ولا عُذر لأى قلم عربى فى أن يكتب كلمة "الانتحارى" بدلاً من الاستشهادى.

٨- بُحيرة كنيرت:

هى بحيرة "طبريا" وهى منسوبة إلى الإمبراطور الرومانى "طيباريوس قيصر" وتزعم إسرائيل أن المدينة المجاورة للبحيرة - وهى مدينة "طبريا" - تزعمها "تيفيريا" لتبعد بها عن الأصل الرومانى اللاتينى للكلمة، وهو أصل غير "عبرى" على كل حال.

٩- بحيرة الجليل:

هى نفسها بحيرة "طبريا" التى تزعمها إسرائيل بحيرة "كنيرت". وكلمة "غَل" أو "جلّ" فى جذْرها السامى تعنى "الموج" ومقلوبها بالعربية هنى "اللّج"... وسواء أكانت جَلاً" أم "لُجّاً"؛ فإن فى "لبنان" مثلاً بلدة بَحريّةً تدعى "جَلّ الديب". وأما مُجتَمع المياه فهو "المَجَلّ" من "الجلّ". وأما "المجّلةُ" فهى تجمع المواد الصحفية أو الكتابية. وهى باللغات الأوروبية "ماغازين" التى تعنى "المخزون"، وليست هذه المعانى فى أصلها المادى بعيدة عن "خزّان المياه" أى الخزان.. أو "الجلّ" الذى تتجمع فيه المياه.

١٠- توجت إسرائيل..:

يقال مثلاً: "توجت إسرائيل إجراءاتها الأمنية، أو القمعية، بتدمير عدد من

المبانى الفلسطينية".. أين التتويج هنا؟! الواجب أن يُقال: "أضافت" إسرائيل، أو "أكملت" إسرائيل، أو "صعَدّت" إجراءاتها إلى كذا وكذا..

١١- تدمير منظم:

الصواب أن يُقال إنه تدمير متعمد أو مُخطط له مسبقاً، وذلك لأن التنظيم مضاد للفوضى، علما بأن التدمير الإسرائيلى "عشوائى" أو "فوضوى" أو "شامل"أى أن هدفه هو "التدمير للتدمير"، وحتى لو لم يكن الأمر كذلك فلا يجوز إسباغ صفة "النظام" على جريمة حرب هى تدمير منازل المواطنين العرب.

١٢- ترتقى إلى ...:

يُقال مثلاً أن تلك العملية الإسرائيلية "ترتقى" إلى مستوى جرائم الحرب. والأصح، بل الصحيح، أن يُقال إنها جريمة "تنحدر" إلى حضيض "جرائم الحرب". فلا رُقى فى الجريمة.

١٣- تركيع:

يقال مثلاً: إن الإرهاب الإسرائيلى يهدف إلى "تركيع" الشعب العربى الفلسطينى، ومن الواضح طبعاً أن هذه الكلمة مُهينة، ويحسن أن يُقال إن إسرائيل تهدف إلى "الفتّ فى عضد" الشعب الفلسطينى أو "تحطيم إرادته".

١٤- جبل الهيكل:

والمقصود بهذا التعبير الكاذب هو "الحرم القُدسى الشريف" أى قبة الصخرة المشرفة، والمسجد الأقصى المبارك، وجامع عمرو وكل المنشآت العربية التاريخية المجاورة لهذه المقدسات. وأما "الهيكل" فهو الهيكل المزعوم الذى تريد إسرائيل بناءه على أنقاض الأوابد والمقدسات العربية والإسلامية، وكذلك المسيحية، لولا حاجة الكيان الصهيونى إلى دعم الدول المسيحية فى "أوربا وأمريكا". والتعبير الصحيح، الذى لا صحيح غيره، هو "الحرم القدسىّ الشريف".

١٥- جيش الدفاع الإسرائيلي:

للأسف أيضاً نرى بعض الصحف العربية تستخدم هذا التعبير، مع أن جيش إسرائيل ليس جيشا دفاعيا، بل هو جيش غزو واستعمار، وبالتالى يجب أن يوصف بجيش الاستعمار، أو جيش الاحتلال الإسرائيلى أو الجيش الصهيونى، ولا يجوز أن يوصف بأنه جيش الدفاع الإسرائيلى.

ومن هذا يتفرّع وصف وزير الشؤون العسكرية الإسرائيلية بإنه "وزير الدفاع"، والتعبير غير صحيح، ولقد أبدل هذا التعبير بتعبير آخر نراه غير موفق هو "وزير الحرب الإسرائيلى"، وهذا تعبير ينال من المعنويات العربية ولا يسئ إلى إسرائيل فى العالم، ونحن نفضل أن يوصف وزير الدفاع الإسرائيلى بأنه وزير الجيش الإسرائيلى.

١٦- الجاليات اليهودية:

يجب أن يقال: الفرنسيون اليهود أو الإنجليز اليهود.. وهكذا، وأما تعبير الجاليات فيكرس انفصالهم المتعمد عن أوطانهم، كما يكرس ولاءهم لإسرائيل على حساب ولائهم لأوطانهم الأوربية الأصلية.

١٧- حبرون:

هى مدينة **"الخليل" العربية الفلسطينية**، وأما الخليل الذى يُنتسب إليه المدينة، فإنه **إبراهيم خليل الرحمن أبو الأنبياء وجد العرب عليه السلام**.

وهناك أيضا تعبير "مغارة الأنبياء فى الحرم الإبراهيمى"، والتى تزعمها إسرائيل "الماطفيلا"، والتى يجب أن تسمى مع الجامع الذى يضمها بالتسمية العربية وهى "الحرم الإبراهيمى الشريف" فى مدينة الخليل.

١٨- حرب التحرير الإسرائيلية

هى ما يعرف العرب بحرب عام ١٩٤٨ لإنقاذ فلسطين. وهى عبارة تعنى أن فلسطين أرض اليهود وقد حاربوا لتحريرها من أهلها المغتصبين!

١٩- حرب الأيام الستة:

هى العدوان الإسرائيلى على العرب فى الخامس من حزيران على مصر وسورية والأردن "الضفة الغربية". وكما هو واضح فإن تعبير "حرب الأيام الستة" مهين للوجدان العربى، وبالتالى لا يجوز التعبير عنها إلا بتعبير "عدوان حزيران عام ١٩٦٧".

٢٠- حرب يوم الغفران:

هى حرب تشرين التحريرية المجيدة عام ١٩٧٣، أو "حرب أكتوبر" وتزعمها إسرائيل حرب "يوم الغفران"، أو "يوم كيبور" باللغة العبرية. وقد لاحظنا أن بعض الصحفيين العرب يكتبون عن يوم "كيبور" مستخدمين هذه الكلمة العبرية، دون أن يشيروا إلى حرب أكتوبر، وهم يظنون هذا سعةً فى المعلومات!

٢١- الحُلم الصهيونى:

ويقصد به المطامع الصهيونية فى الأرض العربية، أى الحلم الصهيونى فى إقامة الإمبراطورية الصهيونية بين الفرات والنيل. وصوابه "المؤامرة الصهيونية"، أو "المخطط الصهيونى" لمن يسخر من تعبير "المؤامرة" وهؤلاء يرفضون طبعاً أن نقترح عليهم مثلاً تعبير "أضغاث أحلام" الصهيونية!

٢٢- الخط الأخضر:

هو "خط الهدنة" لعام ١٩٤٩، ولا يجوز استخدام هذا التعبير؛ لأن إسرائيل تريد للعالم أن ينسى أن ما تزعمه حدود الرابع من حزيران إنما هو خط الهدنة، وليس حدوداً، لأن إسرائيل اغتصبت من أرض فلسطين أكثر مما أعطاها قرار "التقسيم" الجائر.. كذلك تريد إسرائيل أن توهم أنها هى التى أشاعت "الخُضرة" حول ذلك الخط على الأرض العربية الفلسطينية، علماً بأن تلك الخُضرة، إنما هى نتاج جهود الفلاحين العرب الفلسطينيين عبر التاريخ، ويكفى أن نتذكر هنا أسماء بعض المدن والبلدات الفلسطينية القريبة من ذلك الخط، فمدينة "جنين" تعنى الجنان أى

الجنائن، ومدينة "طولكرم" فيها معنى "الكروم" هذا فضلاً عن الخضرة، و "باقة"، و "عصيرة"".. وكلها تفيد معنى الخضرة والزهور وعصير الفواكه.

٢٣- الدولة العبرية:

هذا التعبير قد يوحي بمعنى أو محتوى "قومي"،وهو غير صحيح، لأن اللغة العبرية لغة ميتة، وإن حاولت إسرائيل أن تنفخ الحياة فيها. فضلاً عن أن سكان إسرائيل من اليهود ليسوا هم "العَبْرانيين" القدامى، بل هم إما يهود عرب أو شرقيون، وإما يهود "أشكناز" أوربيون وأمريكيون. وبالتالى؛ فإن إسرائيل إما أن تسمى "الدولة الصهيونية" أو "الكيان الصهيونى" أو "إسرائيل" وحسب، لا "دولة إسرائيل". كما لا يحسن تسميتها بالدولة "اليهودية" فالدولة الفرنسية مثلا لا تُسمى "الدولة المسيحية".. وعلى ذلك فَقِسْ.

٢٤- زيارة شارون: (جريمة شارون):

لا تزال بعض وسائل الإعلام تتحدث عما يسمى "زيارة شارون" إلى الحرم القدسى الشريف فى سبتمبر عام ٢٠٠٠، تلك "الزيارة" التى أشعلت انتفاضة الأقصى المبارك. إن جريمة "شارون" هذه ليست زيارة، بل من الواجب وصفها "بتدنيس" الحرم القدسى الشريف. وإذا كان ولابد من كلمة أخرى يُسيغها غير العرب؛ فمن الممكن وصفها بأنها جولة شارون، ويسرى هذا التعبير على أى صهيونى "يتجول" فى الأراضى العربية المحتلة.

٢٥- سقوط الشهيد:

الواجب أن يقال "استشهد"، فالشهيد لا يسقط، بل يرتفع إلى الجنة.

٢٦- سياسة التدمير، أو سياسة التهجير، أو سياسة القتل:

هذه كلها "جرائم حرب" وليست سياسة أو سياسات، واستخدام هذا التعبير يخفف من وطأة الجريمة. والأفضل، بل والأصح، وصفها بجرائم الحرب أو جرائم

القتل والتدمير. وإذا كان ولابد من نسق ينتظمها، فيمكن وصفها "بالمؤامرة"، وإلا فيمكن وصفها "بالمخطط" لمن يرى فى كلمة المؤامرة كلمة "غير واقعية" أو مستهلكة ولمن يسخرون "بعقلية المؤامرة" حسب تعبيرهم!

٢٧- الشعب اليهودى:

ليس هناك شعب يهودى، وبالتالى يجب أن يقال "اليهود". كذلك ليس هناك "شعب إسرائيلى"، وأما سكان إسرائيل اليهود، فينتمون إلى مائة شعب على الأقل، ولم يشكلوا شعباً واحداً، وبالتالى فإن الوصف الحقيقى لهم هو "المجتمع الإسرائيلى". وانتفاء وجود "الشعب اليهودى" يعنى استطراداً انتفاء كل مشتقات الكلمة.. فمن الخطأ أن يقال مثلاً: أن "شعبية" شارون أو غيره من المسئولين الإسرائيليين قد ارتفعت أو انخفضت، والأجدر أن يقال إن "منزلة" هذا الصهيونى أو "مكانته" ارتفعت أو انخفضت.

٢٨- الشَّغْب:

تتحدث إسرائيل وحلفاؤها عن الانتفاضة والتظاهرات والمصادمات الفلسطينية مع جنود العدو على أنها أعمال "شَغْب، وأن من يقومون بها هم من "مثيرى الشغب"، وأن الشرطة الإسرائيلية هى شرطة "مكافحة الشغب". والأصح استخدام تعابير "الانتفاضة، والتظاهرات، والاصطدام، والاشتباكات مع العدو".

٢٩- الشتات:

حكم هذه الكلمة هو حكم كلمة "الجاليات اليهودية"، فليس هناك شتات لأبناء أمة واحدة هى "الأمة اليهودية" غير الموجودة أصلاً، وإن كان هناك يهود بين أبناء كل الشعوب، كذلك يسرى هذا الحكم على الكلمة العالمية التى تعبر عما يسمى "الشتات اليهودى"، وهى كلمة "الدياسبورا". ولعلها من لغة "اليديش". والأصح أن يوصف اليهود خارج إسرائيل باليهود الفرنسيين، أو اليهود الروس، أو

اليهود العرب..الخ. أما اليهود المتجمعون فى أرضنا المحتلة، فهم يهود إسرائيل أو اليهود الإسرائيليون.

٣٠- شمرون:

تزعم إسرائيل منطقة نابلس "شمرون"، وهى تسمية مشتقة من "السامريين" الذين لا تعترف إسرائيل بأنهم يهود. ولكن لعل الكلمة مشتقة من "السامر" أى "النادى"، وهو تجمع الناس، وبالتالى تجمع المساكن.

٣١- عززت القوات الإسرائيلية:

يقال مثلا "عززت القوات الإسرائيلية وجودها بجنود أو إمدادات جديدة". والتعزيز فيه معنى القوة والكرامة. والصواب والأجدر أن يقال: "كثَّفت" أو "أضافت" إسرائيل قوات جديدة، أو بعثت إلى ذلك المكان بإمدادات جديدة من الجنود.. ونحو ذلك.

٣٢- الفلسطينيون:

ليس هناك مواطن عربى فلسطينى واحد إلا ويفخر بأنه فلسطينى فخره بأنه عربى، وبالتالى فإن جمع هذه الكلمة "الفلسطينيون" ليس فيه ما ينقص من انتمائهم أو مكانتهم السياسية أو حقوقهم الوطنية شيئاً. ولكن الملاحظ أن استخدام هذه الكلمة يشوبه الكثير من سوء النوايا، خصوصاً على ألسنة الإسرائيليين وحلفائهم...وأيضاً، مع الأسف، على ألسنة أو أقلام بعض العرب ممن يعرفون الموقع الذى يحسن أن تستخدم فيه كلمة "الفلسطينيون"، والموقع الذى يجوز فيه ذلك، بل يجب ألا تستخدم فيه.

وبعبارة أكثر وضوحاً، فإن البعض يستخدمون كلمة "الفلسطينيون"، لأنهم ببساطة لا يريدون أن يقولوا "الشعب الفلسطينى". وبالتالى فإن هؤلاء "الفلسطينيون" لا يستحقون وطناً ولا دولة، لأنهم ليسوا شعباً، بل لقد بلغ الأمر

بجولدا مائير رئيس حكومة إسرائيل السابقة أن قالت مرةً: "أين هو الشعب الفلسطيني؟!". ولذلك يجب أن يقال دائماً: أن مطالب الشعب الفلسطيني هي كذا وكذا، ويحسن ألا يقال: أن مطالب الفلسطينيين هي كذا وكذا.

بعد هذا لابد من الإشارة إلى أن الشعوب المسيحية في أوربا وأمريكا تحمل احتقاراً لشعب قديم غير عربي اسمه "الفلسطينيون" ولكن ترجمته إلى اللغات الأجنبية ليست Palestinians أي بحرف الـ"P" بل بحرف الـ(ف) "Ph"، أي "Philisteens" وكأنه شعباً جاء إلى فلسطين من جزيرة "كريت" وبعض الجزر اليونانية، وحل في فلسطين وأعطاها اسمه.. والتوراة تتحدث عن هؤلاء "الفلستينيين" باحتقار شديد. وتحاشياً لكل هذه المزالق، يجب أن يتحدث الإعلام العربي عن "الشعب العربي الفلسطيني".

٣٣- المستوطنة والمستعمرة:

نقترح الإقلاع عن استخدام كلمة المستوطنة بدلاً من المستعمرة. وأتذكر أن هذه الكلمة -أي المستوطنة- دخلت التداول الإعلامي العربي عام ١٩٦٦، مشتقة من كلمة "الوطن"، وبالتالي فهي كلمة محترمة نسبياً، فالوطن والوطنية والمواطنة والمواطن كلمات بريئة ومشرفة ولها حرمتها في كل اللغات. وقد يقال أن المستعمرة مشتقة بدورها من "الإعمار والتعمير" وهذا صحيح، ولكن الكلمة باللغات الأجنبية – وهي كلمة Colony- مرذولة في كل كتب التاريخ منذ الإمبراطورية الرومانية القديمة إلى اليوم.

٣٤- المتسلِّلون أو المخرِّبون:

هذا التعبير الكاذب تصف به إسرائيل الفدائيين ورجال المقاومة الفلسطينية، وطبعاً لا أحد من العرب يستخدمه، وإن روجته الدعاية الصهيونية في الغرب، تماماً كما شوهت فيما مضى كلمة الفدائيين العربية وروجتها بصيغتها الغربية الـPhidaeen وشحنتها بمعنى التسلل والتخريب. وبالتالي يجب أن نلح في

الإعلام العربى باللغات الأجنبية على المناضلين ضد إسرائيل هم مناضلون وطنيون ورجال مقاومة، وليسو متسللين ولا مخربين.

٣٥- مطار بن غوريون:

هذا المطار هو مطار مدينة "اللدّ" العربية الفلسطينية وقد أنشأه الإنجليز زمن حكومة الانتداب البريطانى فى فلسطين ليكون أهم مطار فى منطقة الشرق الأوسط، واستولت عليه إسرائيل عام ١٩٤٨ وزعمته مطار بن غوريون، أو مطار "تل أبيب" لأن اللدّ قريبة من تل أبيب – وعلى الأدق: من مدينة "يافا" العربية الفلسطينية–.. المهم أن هذا المطار ليس مطار تل أبيب، ولا مطار بن غوريون.. إنه مطار اللد، ويجب ألا يُسمى غير ذلك.

الفهرس